أسعار النفط ودول أوبك
علاقة متضادة

م.م. علي عبد الكاظم دعدوش

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة

قسم الاقتصاد

2020

م.م. علي عبد الكاظم دعدوش

أسعار النفط ودول أوبك– علاقة متضادة

2020

الضاد للنشر والتوزيع

مكتبة الضاد للنشر والتوزيع

بغداد – العراق

الوزيرية مجاور كليتي الادارة والاقتصاد والقانون

جامعة بغداد

موبايل : 07700302079

Email: dhad.bookstore@gmail.com

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد : 2020/2386

ISBN 978-9922-9285-7-9

مروة الشيخ design

اسـعار النفط ودول أوبك
(علاقة متضادة)

أسعار النفط ودول أوبك

(علاقة متضادة)

م.م. علي عبد الكاظم دعدوش

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة
قسم الاقتصاد

الطبعة الاولى
2020

اسم الكتاب : أسعار النفط ودول اوبك (علاقة متضادة)
المؤلفون : م.م. علي عبد الكاظم دعدوش/ المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة/ وزارة التربية
رقم الايداع لدى دار الكتب والوثائق: 2020/ 2386
الناشر: مكتبة الضاد للطباعة والنشر
بغداد- الوزيرية- مجاور كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
موبايل: 07700302079
البريد الالكتروني: dhad.bookstore@gmail.com
الرقم المعياري الدولي:

لا يجوز نشر اي جزء من هذا الكتاب او تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، او نقله على اي نحو او بأي طريقة كانت (الكترونية) او (ميكانيكية) او بالتصوير او بالتسجيل او بخلاف ذلك الا بموافقة كتابية من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced stored in a retrieved system, or transmitted in any form by any means, electronics, mechanical photocopying, and recording or otherwise without prior permission in writing from the publisher.

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة للناشر

الطبعة الاولى 2020

الاهداء

الى نور ابصار الورى وخير من تقمص وارتدى . . محمد وآله الطيبين الطاهرين . .

الى والدي الحبيبين . . عرفاناً وتقديراً . .

الى مهجتي في الحياة . . زوجتي الغالية . .

الى فرحة العمر . . اولادي (حوراء وحسين ومحمد المهدي) . .

الى سندي . . اخوتي واخواتي (حفظهم الله وتعالى) . .

الى من اغدقوا بعلمهم علي . . اساتذتي الكرام . .

الى من صب علمه علي وساندني في الماجستير . . الدكتور رحيم حسوني . .

المقدمة

تؤثر التقلبات الحاصلة في اسعار النفط سواء بصورة مباشرة على الايرادات النفطية ومن ثم على الايرادات العامة ، او بصورة غير مباشرة على الصادرات او الاستيرادات في الدول الريعية ، مما يؤثر على الميزان التجاري بالفائض او العجز ، ومن ثم تشكل تلك التقلبات تحديا وقلقا للسياسة الاقتصادية في تلك البلدان الريعية التي يتوقف ازدهارها ونموها ورخاؤها على استدامة انتاج النفط الخام وترشيد استخدام الثروة النفطية من اجل ايجاد مصدر دخل كبير وسريع للثروة لتصحيح الخلل الحاصل في الهيكل الاقتصادي لتلك الدول الريعية .

و تتسم السوق النفطية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات التي تحدث فيها ، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ،اذ تؤثر تقلبات اسعار النفط العالمية على الاقتصاد الوطني في شقين ، الشق الاول (حكومي) اذ تعتمد التجارة الاستيرادية السلعية والخدمية للحكومة على تخصيصات الموازنة للوزارات والقطاعات المعنية بالاستيراد الحكومي ، فالاستيراد الحكومي يتناسب تناسبا طرديا مع التخصيصات لكل وزارة ، وان النسبة الاكبر من ايرادات الموازنة تتعلق بقيمة العائدات النفطية وان تلك العائدات تتأثر أقيامها بتقلبات أسعار النفط العالمية والشق الثاني ، ان تمويل تجارة القطاع الخاص الخارجية وسد احتياجات العملة الاجنبية تأتي بالأساس من نافذة العملة الاجنبية في العراق مثلا ، اذ ان النافذة المذكورة تتغذى من احتياطيات البنك المركزي من النقد والعملة الاجنبية ، وان تراكم ذلك الاحتياطي الاجنبي يأتي عن طريق مبادلة ايرادات الحكومة بالعملة الصعبة المتأتية بالنسبة الاكبر من ايرادات النفط وتحويلها الى الدينار العراقي الذي يصدره البنك المركزي بالمقابل لمصلحة الحكومة العراقية ، وان تطور اسلوب الموازنة العامة المتبع حاليا في العراق الى اسلوب الموازنة (الصفرية – التعاقدية) على سبيل المثال لا الحصر فان ذلك من شانه ان يؤدي الى استغلال عوائد قطاع النفط في تعزيز تنوع الاقتصاد العراقي ، وبالتالي رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الذي من شانه ان يعزز مكانة الاقتصاد العراقي في مصاف الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المتنوع.

لذلك تأتي الاهمية من خلال انعكاسات تغيرات اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق والتي يعتمد اقتصاده على الايرادات النفطية بشكل كبير ، اذ ان تمويل الموازنة العامة يتم من خلال الاعتماد على الايرادات المتأتية بشكل كبير من عملية تصدير النفط فضلا عن ان الميزان التجاري ولاسيما جانب الصادرات يكون مرتبط بتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية اذ انه يحقق فائضا فيما لو ارتفعت اسعار النفط العالمية وازدادت الصادرات النفطية ، ويحقق عجزا فيما لو انخفضت الاسعار وقلت الصادرات النفطية ، مما يسبب حالة من الانكشاف الاقتصادي والتبعية الى الخارج .

وهذا ما يقود الى اشكالية (مشكلة) في الاقتصادات المنتجة للنفط ولاسيما العراق ، اذ ان عدم وجود تنوع اقتصادي في مصادر ايرادات الموازنة العامة و جانب الصادرات الكلية واعتمادهما على عوائد القطاع النفطي ، ادى الى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصادي العراقي ، و عزز من تبعية الاقتصاد الوطني للمتغيرات الخارجية ، واصبح الاقتصاد العراقي تحت رحمة اسعار النفط ، لا قطاعات انتاجية ولا انشطة خدمية باستطاعتها ان توفر الايرادات اللازمة لتغطية حجم الانفاق العام ، فضلا عن الفساد (المالي والاداري) الذي توغل في اغلب الدوائر والوزارات الحكومية ، بالتالي يستلزم ذلك وجود وقفة ضرورية لإعادة القطاعات غير النفطية الى جادة العمل من خلال استغلال العوائد النفطية – وتفعيل دور القطاع الخاص – في اعادة بناء الاقتصاد الوطني كما هو الحال لدى بعض الدول المنضوية تحت منظمة اوبك .

تنطلق الفرضية من ان التغيرات المستمرة في اسعار النفط العالمية لها تأثير كبير على واقع الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق والدول المختارة ، لكن بنسب متفاوتة ، اذ ان هذه النسب المتفاوتة تعتمد على كيفية ادارة العوائد النفطية وتفعيل البرامج والخطط ذات الجدوى الاقتصادية للنهوض وتطوير القطاعات الاخرى في البلاد ، بما يحقق الاهداف التالية – وهي الاهداف التي تسعى الدراسة من تحقيقها – و هي :-

1- تحليل اثر تغيرات اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق وامكانية الاستفادة من تجارب الدول المختارة .

2- تحليل الموازنة العامة والميزان التجاري لبعض الدول المختارة التي يعتمد اقتصادها على عوائد القطاع النفطي وبيان تطور اقتصاداتها ومحاولة التحول من الريعية الى التنويع الاقتصادي في البلاد .

3- النهوض بواقع القطاعات والانشطة الاقتصادية غير النفطية من خلال ايجاد ادارة تتمتع بالرشادة والعقلانية بعيدا عن العوامل السياسية والانتفاعات الحزبية ، ليكون عملها على المدى المتوسط والبعيد في تحقيق تغيير جذري في الاقتصاد الوطني .

والله ولي التوفيق

أ.م.د رحيم حسوني زيارة

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

قسم الاقتصاد

م.م. علي عبد الكاظم دعدوش

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة الثالثة

قسم الاقتصاد

المحتويات

المقدمة	**I-IV**
القسم الاول :الاطار المفاهيمي لأسعار النفط والموازنة العامة والميزان التجاري	**1-60**
الفصل الاول : مفاهيم اسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه	**5-20**
المطلب الاول : الاطار المفاهيمى لمفهوم السعر النفطى	7
المطلب الثانى : العوامل المؤثرة فى اسعار النفط الخام	9
اولاً : العوامل التى تؤثر فى اسعار النفط على المدى القصير	10
ثانياً : العوامل المؤثرة فى اسعار النفط على المدى الطويل	12
المطلب الثالث : دور منظمة اوبك ووكالة الطاقة الدولية فى السوق النفطى	14
الفصل الثاني : الموازنة العامة (الاطار المفاهيمي)	**21-38**
المطلب الاول : مفهوم واهمية الموازنة العامة	23
المطلب الثانى : تحليل مراحل تطور الموازنة العامة	24
اولاً : الموازنة التقليدية Traditional Budget	24
ثانيا : موازنة البرامج والاداء Balancing Programs Performance	25
ثالثا : موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programing Budget System	27
رابعا : موازنة الاساس الصفرى Zero-Base Budgeting	28
خامسا : الموازنة التعاقدية Contract Budget	29
المطلب الثالث : القواعد والمراحل الاساسية لإعداد الموازنة العامة	31
اولاً : القواعد الاساسية فى إعداد الموازنة العامة	31
ثانياً: المراحل الاساسية فى اعداد الموازنة العامة	31
المطلب الرابع : المصادر الرئيسية لتمويل الموازنة العامة	33
اولاً : الضرائب Taxes	33
ثانياً : الدومين State Property	34
ثالثاً : القروض Loans	34
رابعا : الايرادات الادارية (الرسوم ، الاتاوات ، الغرامات)	35
المطلب الخامس : اسباب حدوث الاخلال فى الموازنة العامة	36
الفصل الثالث : الاطار المفاهيمي للميزان التجاري (التجارة الخارجية)	**39-46**
المطلب الاول : الميزان التجارى (المفهوم والمكونات والاختلال)	41
المطلب الثانى : التجارة الخارجية (المفهوم و الاهمية والاهداف)	44

الفصل الرابع : علاقة اسعار النفط بالموازنة العامة والميزان التجاري	**47-60**
المطلب الاول : علاقة اسعار النفط بالموازنة العامة	49
اولاَ : اسعار النفط وعلاقتها بالنفقات والايرادات العامة	49
ثانياً : اسعار النفط وعلاقتها بالفائض والعجز فى الموازنة العامة	50
ثالثاً : طرق تمويل اختلال الموازنة العامة للدول الريعية وتحقيق التوازن المالى	52
المطلب الثانى : علاقة اسعار النفط بالميزان التجاري	55
اولاَ : واقع التجارة الخارجية فى ظل تقلبات اسعار النفط العالمية	55
ثانياً : تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري	58
القسم الثاني : واقع الموازنة العامة والميزان التجاري لدول مختارة تزامنا مع تغيرات اسعار النفط العالمية	**61 – 176**
الفصل الاول : المملكة العربية السعودية بين ريعية الاقتصاد والاصلاحات الداخلية	**65 – 92**
المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد السعودي	67
المطلب الثانى : تطور الموازنة العامة فى المملكة العربية السعودية	70
المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع الموازنة العامة	71
المطلب الرابع : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع التجارة الخارجية	78
اولا : تطور الناتج المحلى الاجمالى السعودي	78
ثانيا: حجم الصادرات والاستيرادات فى ظل تقلبات اسعار النفط العالمية	80
ثالثا : تأثير تقلبات اسعار النفط العالمية على الميزان التجاري السعودي	86
المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادى– التنويع الاقتصادى	88
الفصل الثاني : تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في الامارات	**93 – 114**
المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد الاماراتى	95
المطلب الثانى : التطور التاريخى للموازنة العامة فى الامارات	97
المطلب الثالث : انعكاسات تغيرات اسعار النفط على الموازنة العامة فى الامارات	99
المطلب الرابع : تحليل تغيرات اسعار النفط على الميزان التجاري	104
المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادى فى الامارات	111
المطلب السادس : التقييم النهائى والدروس المستخلصة من تجربة الامارات	112
الفصل الثالث : جمهورية ايران الاسلامية – تحديات سوق الطاقة والعقوبات الامريكية	**115 – 132**
المطلب الاول : نبذة عن الاقتصاد الايرانى	117
المطلب الثانى : انعكاسات اسعار النفط على الموازنة العامة الايرانية	119
المطلب الثالث : تحليل تغيرات اسعار النفط على الميزان التجاري الايرانى	123
المطلب الرابع : درجة الانكشاف الاقتصادى فى ايران	128
المطلب الخامس : التقييم النهائى والدروس المستخلصة من التجربة الايرانية	129

الفصل الرابع : واقع الاقتصاد الكويتي في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية 133 – 154
المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد الكويتى 135
المطلب الثانى : تطور الموازنة العامة فى الكويت 137
المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع الموازنة العامة 140
اولا : الايرادات النفطية وأثرها على الايرادات العامة 141
ثانيا : تحليل واقع الموازنة العامة الكويتية فى ظل تقلبات اسعار النفط العالمية 143
المطلب الرابع : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع التجارة الخارجية 146
اولا : تطور الناتج المحلى الاجمالى فى الكويت 146
ثانيا: حجم الصادرات والاستيرادات فى ظل تقلبات اسعار النفط العالمية 148
المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادي – التنويع الاقتصادي 151

الفصل الخامس : انعكاسات اسعار النفط الخام على الواقع الاقتصادي الجزائري 155 – 176
المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد الجزائري 157
المطلب الثانى : تطور الموازنة العامة فى الجزائر 159
المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع الموازنة العامة 160
المطلب الرابع : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع التجارة الخارجية 165
اولا : تطور الناتج المحلى الاجمالى الجزائرى 165
ثانيا: تطور حجم الصادرات والاستيرادات فى ظل تقلبات اسعار النفط العالمية 167
المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادى – التنويع الاقتصادى 172

القسم الثالث : تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق 177 – 232

الفصل الاول : الاقتصاد العراقي (بين الاختلالات والاصلاحات) 181 – 200
المطلب الاول : الصناعة النفطية وريعية الاقتصاد العراقى (نبذة تاريخية) 183
المطلب الثانى : التطور التاريخى للموازنة العامة (بين الاداء التقليدي والاصلاحات) 188
المطلب الثالث : مصادر تمويل الانفاق الحكومى فى الموازنة العامة 199

الفصل الثاني : واقع التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003 201 – 222
المطلب الاول : عمق الاختلالات فى الاقتصاد العراقى وفق تقلبات اسعار النفط 203
اولا : اختلال هيكل الميزان التجاري العراقى 204
ثانيا : الضرائب الكمركية وسياسة الاغراق السلعى 207
المطلب الثانى : تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى 208
المطلب الثالث : جدلية العلاقة بين اختلال الهيكل السلعى ودرجة تبعيته الى الخارج 214
المطلب الرابع : الانعكاسات المترتبة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية 220
اولاً : الاثار المترتبة (الايجابية والسلبية) على القطاع الزراعى 220
ثانياً : الاثار المترتبة (الايجابية والسلبية) على القطاع الصناعى 221
ثالثا : الاثار المترتبة(الايجابية والسلبية) على قطاع الخدمات 222

الفصل الثالث : رؤية مستقبلية وتدابير اصلاحية واقعية وفق برنامج 2030 في العراق 223 – 232
المطلب الاول : مستقبل الاقتصاد العراقي (التحديات والاهداف المتحققة) 226
المطلب الثاني : التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي 228
المطلب الثالث : اصلاح قطاع المالية العامة والتنسيق مع السياسة النقدية 229

الخاتمة والتوصيات 233 – 238
المصادر 239 – 253

القسم الاول

الاطار المفاهيمي لأسعار النفط والموازنة العامة وميزان التجارة الخارجية

القسم الاول
الاطار المفاهيمي لأسعار النفط والموازنة العامة وميزان التجارة الخارجية

تمهيد :

يعد النفط الخام السلعة الاهم في سوق الطاقة العالمي ، لما لها من اهمية اقتصادية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي لدول العالم كافة (المنتجة والمستهلكة) له ، فالنفط يشكل عصب حياة الماكنة الصناعية ، بجانب انه يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة له ، اذ انه يشكل النسبة الاعظم من جانب رفد الموازنة العامة في تلك الدول ، ونحو اكثر من النصف للناتج المحلي الاجمالي ، ويعد النفط الخام من السلع الرئيسية في اجمالي السلع المصدرة لبلدان منظمة اوبك .

ويستعرض القسم الاول الجانب النظري من الكتاب ، اذ يتناول احداث تأثير اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال الفصول ادناه :

الفصل الاول : مفاهيم اسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه

الفصل الثاني : الموازنة العامة (اطار مفاهيمي)

الفصل الثالث : الاطار المفاهيمي للميزان التجاري (التجارة الخارجية)

الفصل الرابع : علاقة اسعار النفط بالموازنة العامة والميزان التجاري

القسم الاول

الفصل الاول

مفاهيم اسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه

الفصل الاول
مفاهيم اسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الاول: مفهوم السعر النفطي (0il price)

وهو قيمة السلعة النفطية معبرا عنه بالدولار الامريكي[1] الذي يعادل 159 لتر والمكون من (42) غالون في مكان وزمان محددين – ويعود استخدام هذا المصطلح الى الايام التي لم يكن النفط ينقل فيها عبر الانابيب – وبالتالي فان مرونة الطلب السعرية تكون منخفضة في الاجل القصير لعدم وجود البدائل ، بينما تكون مرتفعة في الاجل الطويل لاحتمال توفر مصادر الطاقة البديلة ، وان العلاقة بين سعر البرميل النفطي بالكمية المطلوبة المحددة بالدولار الامريكي تتوقف على اساس عاملين هما ، **الاول** عامل الزمن : ان احلال اي مصدر للطاقة محل مصدر اخر بالمدى القصير يكون صعب جدا عكس السلع الاخرى الاعتيادية (Normal goods) التي يكون الاحلال فيما بينها في المدى القصير سهل جدا . **الثاني** عامل (اثر) الاحلال : امكانية احلال مصادر الطاقة الاخرى بدلا من النفط لكن اسعارها تكون مرتفعة مثل طاقة الرياح . وان اسعار النفط الخام تكون ضمن المفاهيم الاتية :

1- السعر المعلن (posted price) : وهو السعر الذي اقرته شركات النفط في كارتل الشقيقات السبع[2] معبرا عنها بالدولار الامريكي ، الذي بدا العمل به في عام 1880 عندما اقدمت شركة (stander oil of newjersy) عن بيع برميل النفط عند فوهة البئر النفطي و تحول بعد عام 1973 الى السعر الرسمي لمنظمة اوبك .
2- السعر المتحقق (verified price): ويعني السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصميات بمعنى خفض نسبة معينة من قيمة سعر برميل النفط وذلك لترغيب المشتري، او لتلافي المشاكل التي تكون بسبب بعض القيود ، و ان الحسميات تدرج ضمن ما يلي:

---

[1] ان اول اكتشاف للنفط كان في الولايات المتحدة الامريكية في ولاية بنسلفانيا عام 1859 من قبل الكولنيل دارك (Dark).

[2] وهي الشركات السبع العالمية التي كانت تسيطر على كل مراحل الصناعة النفطية في منتصف القرن العشرين ، وانضمت اليهم لاحقا شركة توتال الفرنسية لتصبح بمنزلة الاخت الثامنة.

أ- الموقع الجغرافي : هناك دول ليس لها موقع جغرافي مخصص لتصدير النفط الخام الى الاسواق العالمية .

ب- المحتوى الكبريتي : و تعطى مقابل النفوط ذات الشوائب الكثيرة ، او التي تحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت .

ج- درجة الكثافة النفطية : و ان النفوط تصنف الى خفيفة والى ثقيلة وتعطى الحسميات الى النفوط الثقيلة لصعوبة تصريفها .

3- السعر الضريبي (Tax price) : ويعني كلفة البرميل النفطي مضافا اليه المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف الى التكلفة والذي يسمى بسعر الكلفة الضريبية ، بمعنى (المبالغ التي تدفعها الشركات النفطية للحكومة المعنية) ، اي بمعنى اخر هي ضريبة الدخل مضافا اليها الريع (Rents) واي مبالغ اخرى تأخذها الحكومة من الشركات النفطية.

4- سعر التحويل (Transfer of price) : وهو السعر المتفق علية بين الشركة الام و فروعها ، او بين فروع الشركة الام نفسها لبيع وشراء النفط في الاسواق العالمية .

5- سعر الاشارة (Reference price) : وهو متوسط سلة من النفوط لمنظمة اوبك متقاربة من حيث الكثافة النفطية ومتباعدة من حيث الموقع الجغرافي واعتبر مؤشر(Index) او دليل لتسعير النفوط الخام مثل :

أ- نفط غرب تكساس ممثل بالولايات المتحدة الامريكية .

ب- نفط برنت ممثل بحر الشمال والمملكة المتحدة والنرويج .

ج- النفط العربي الخفيف على متن ناقلة نفط في ميناء رأس التنورة السعودي وهو مؤشر لأسعار منظمة اوبك .

6- سعر البرميل الورقي : (Barrel price) : وهي التسمية التي تطلق على اسعار النفط الخام في الاسواق الانية (spot markets) وتكون مشابهه للسعر الاسمي وتقترب كثيرة من اسعار النفط في البورصة .

7- السعر الاسمي (Nominal price) : وهو السعر الذي تبيع به الدول المنتجة لنفوطها سواء داخل اراضيها للشركات العاملة لديها ام خارج اراضيها في اسواق النفط العالمية ، وهو قيمة برميل النفط الخام محدد بالدولار الامريكي .

8- السعر الحقيقي (Real price) : هو السعر الاسمي لبرميل النفط مطروحا منه التضخم المستورد وتغير قيمة الدولار وهو العملة التي يسعر بها النفط الخام ، او هو كمية السلع والخدمات التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط مقابل بيع نفطها الخام .

9- سعر النفط الارجاعي (Feed Back price) : وهو سعر برميل النفط المحدد بأسعار منتجاته النفطية المكررة وهو سعر افتراضي .

10-السعر الفوري : (Spot Price) : وهو سعر برميل النفط معبرا عنه بالدولار الامريكي في السوق الحرة او الفورية او المفتوحة ، وان هذا السعر اخذ ينشط في تجارة النفط في الاسواق العالمية والاسواق الفورية هي سوق سنغافورة وروتردام وجنوه وشمال وجنوب اوربا.

11- سعر العقود الآجلة (Price of Futures Contracts) : وتسمى بالأسواق المستقبلية وقد شهدت تطورات كبيرة جدا اذ انها تعتمد على توقعات البائعين والمشترين ازاء الاسعار في الاسواق الفورية والانية وانها تشكل 65% من تجارة النفط العالمية ، وانها تبنى على توقعات المضاربين في اسعار النفط الخام على العرض والطلب والخزين والاسعار الجارية في الاسواق الانية اضافة الى التوقعات المستقبلية .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام

تباينت اسعار النفط في السوق الدولية خلال القرن الماضي ولازالت وذلك تبعا لاختلاف هيكل السوق النفطية ، ففي الاعوام التي سبقت عام 1973 كانت اسعار النفط تهبط باستمرار ولم يتعد سعر برميل النفط العربي الخفيف (1.8) د/ب وذلك لان الشركات المتعددة الجنسية (كارتل الشقيقات السبع) هي التي كانت تقرر وتحدد الاسعار وكانت تسيطر على كل مراحل الصناعة النفطية ، اضافة الى ان ديناميكية اسعار النفط تخضع لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغير اسعار النفط بالأسواق العالمية كالتوازن بين العرض والطلب والوضع الاقتصادي الكلي لاقتصادات العالم والمتغيرات الجيوسياسية ، وان طبيعة سلعة النفط من الموارد الناضبة (Depleted resources) بمعنى عدم قدرة القواعد الكلاسيكية لتسعيره اي ان تحديد سعر النفط بالنفقة الحدية سيؤدي الى تسارع معدلات النضوب وبالتالي حرمان الاجيال القادمة او انخفاض نصيبها من التمتع بمزايا الموارد النفطية ولضمان حق الجيل

الحالي مع الاجيال القادمة لابد من توزيع امثل حيث تتساوى النفقة الحدية للاستخراج حاليا مضافا اليها كلفة الفرصة البديلة المقابلة للندرة (Resource scarcity) ، وان كلفة الفرصة البديلة هي الفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط بالمستقبل ، و ان العوامل المؤثرة على اسعار النفط نستطيع تقسيمها الى مجموعتين بحسب المدة الزمنية ، وكما يلي :

اولاً : العوامل التي تؤثر في اسعار النفط على المدى القصير

1- معدل النمو الاقتصادي للدول المستهلكة للنفط : ان معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى خاصة يعتمد بالدرجة الاساس على النفط ، وهذا يؤدي الى التأثير على اسعار النفط العالمية (ارتفاعا وانخفاضا) ، فكلما كان معدل النمو لهذه الدول مرتفعا ادى الى زيادة الطلب على النفط ، اي ان العلاقة طردية فيما بين معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط الخام ، اضافة الى ذلك فان للتوقعات سواء كانت (متشائمة او متفائلة) لها دور كبير في عملية النمو الاقتصادي الذي يؤثر بالنتيجة على اسعار النفط .

2- حجم الاحتياطي النفطي للدول المستهلكة للنفط : وحيث ان العلاقة تكون عكسية بين الاحتياطي النفطي للدول الصناعية وبين الطلب على النفط ، فكلما ارتفع حجم الاحتياطي النفطي لدى الدول الصناعية كلما ادى الى انخفاض الطلب على النفط في السوق العالمية وبالتالي سوف يؤثر على اسعار النفط نحو الانخفاض ، مما ادى الى اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها انشاء وكالة الطاقة الدولية (Energy Agency) وبسبب انخفاض اسعار النفط فان جميع الشركات النفطية وحكومات الدول الصناعية قد زادت من خزينها النفطي ، وبين فترة واخرى نرى ارتفاعا وانخفاضا لأسعار النفط وذلك بسبب زيادة او نقصان مستوى الاحتياطي لدى الدول الصناعية الكبرى .

مما سبق اعلاه فان وجود احتياطي مؤكد سوف يؤدي الى توقعات تفاؤلية وبالتالي سوف يؤثر على الطلب على النفط ومن ثم على تغيرات الاسعار ، فحيث ان التوقعات التفاؤلية بزيادات كبيرة في الاحتياطيات النفطية من خلال زيادة الاكتشافات النفطية الجديدة او تطوير الحقول او النفوط غير التقليدية وهذه تعتبر اشارات على توافر عرض النفط ولاسيما على

المدى القصير الامر وبالنتيجة سوف يكون انخفاض في اسعار النفط الخام في البورصات العالمية .

3- الازمات السياسية والاقتصادية : تؤثر الازمات السياسية والاقتصادية ارتفاعا وانخفاضا على اسعار النفط لكن بشكل عام نجد ان الازمات عادة ما تحدث مسببة حالات الارتفاع بالأسعار اكثر مما لو حدثت وتسببت حالات انخفاض الاسعار ، فالأزمات السياسية تعد من العوامل الاساسية والرئيسية في تغير حركة اسعار النفط في السوق الدولية ، وحيث ان هذه الازمات ادت الى خلق صراعات متواصلة بين القطبين الغربي والروسي ، وايضا داخل القطب الغربي نفسه ضد المصالح الاقتصادية بينهم الامر الذي ادى الى فتح الطريق نحو الشرق الاوسط باعتبار ان الشرق الاوسط يمتلك احتياطي نفطي كبير جداً وذلك من خلال ما يلي:

أ- تشجيع الاضطرابات والصراعات الاقليمية _خاصة الدول المنتجة للنفط_ بهدف امتصاص الطاقات السياسية والاقتصادية لهذه الدول .

ب- الاعتماد على السياسيين المحليين الموالين للدول الصناعية الكبرى عن طريق خلق بيئة من المصالح المشتركة بين الطرفين . **اما في حالة الازمات الاقتصادية** ، فغالبا ما تنخفض اسعار برميل النفط وهذا ما حدث في عام 2008 ابان حدوث الازمة الاقتصادية العالمية (ازمة الرهون الامريكية) التي ادت الى انخفاض اسعار النفط الى دون (41) د/ب ، وبشكل عام ان الازمات الاقتصادية العالمية غالبا ما تؤدي الى انخفاض اسعار النفط ونادراً ما ترتفع .

4- اثر المضاربة : ظهرت المضاربة في سلعة النفط خلال الثمانينيات من القرن الماضي في ما يعرف بالسوق المستقبلية (Futures Market) وان هذه الاسواق تحقق التحوط (Hedging) لكل من البائع والمشتري وتنتعش هذه الاسواق من خلال التذبذب في اسعار النفط وعدم استقرارها ، وقد ازدادت اهمية البورصات العالمية خاصة بعد دخول النفط في اسواق المضاربة مثله مثل الاسهم والسندات او العملات الاجنبية الاخرى ، وان المضاربون في سلعة النفط الخام يمارسون دورهم في السوق الآجلة للنفط بدون الحاجة الى استعماله في دوافع تجارية وانما يشترون النفط بسعر اقل ويبيعونه بسعر اعلى ، وان المضاربة تؤثر في الامد القصير دون الامد الطويل وبالتالي يؤثر في تغير قيمة الاسعار الحقيقية للنفط انخفاضا

وارتفاعا بمقدار من (10-35%) تبعا لتقارير صندوق النقد الدولي، وتتباين الآراء حول تقويم الاثار لتلك الاسواق على اسعار النفط اذ يرى البعض انها تعتبر عامل استقرار ، والبعض الاخر يراها تعمل على زيادة حدة التقلبات، وهناك من يرى انها امست تقود الاسواق الحقيقية للنفط _اي حيازة النفط واستخدامه_ بينما يرى اخرون انها تقتفي اثر تلك الاسواق .

وقد توصلت بعض الدراسات الى وجود معامل ارتباط قوي بين حجم المواقف الصغيرة في البورصة(Short Positions) اي بمعنى وجود رغبة قوية للبيع وبين الاتجاه النزولي لأسعار النفط الامريكي في بورصة نيويورك ، وسرعان ما احجمت الدراسة عن تقريرها بان الارتباط يعكس علاقة سببية بين الظاهرتين وبالتالي برأت اثر المضاربة كسبب لانخفاض اسعار النفط الخام ، **لكن في** الحقيقة ان اثر المضاربة كبير في تغيرات اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .

ثانياً : العوامل المؤثرة في اسعار النفط على المدى الطويل

1- حجم الاحتياطي للدول المنتجة للنفط : وتعد من اهم العوامل الرئيسية التي تؤثر على اسعار النفط والتي من خلالها يمكن معرفة ندرة مورد النفط ، وكلما كان حجم الاحتياطي النفطي مرتفع ادى الى التقليل من سرعة النضوب وبالتالي يؤدي الى اعادة النظر في تحديد اسعار النفط والنتيجة تؤدي الى انخفاض الاسعار في السوق العالمية ، والعكس فيما لو حصل نضوب في حقول النفط ولم يتم اكتشاف حقول جديدة فان هذا من شانه ان يؤدي بالمنتجين الى زيادة اسعار النفط في الاسواق العالمية .

يمكن القول بان الاحتياطي النفطي له الدور الابرز في تحديد الاسعار لبرميل النفط اضافة الى تحديد وجهة الدول في عملية النمو الاقتصادي والحرص على استخدام الامكانيات التكنولوجية في عمليات التنقيب والكشف عن حقول جديدة للنفط وذلك _بالرغم من توفر مصادر الطاقة البديلة_ لان الاخيرة تعتبر المصدر الاول والاساسي للطاقة في العالم .

2- التطور التكنولوجي في مجال انتاج الطاقة : يعتبر العامل التكنولوجي مهم جدا في عمليات النمو الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة او النامية وحيث ان كل الدول الصناعية الكبرى خصصت الجزء الاكبر من تكنولوجيتها في تطوير قطاع الطاقة وخاصة مورد النفط

وذلك من خلال _اضافة الى عمليات البحث والتطوير للحقول النفطية_ البحث عن مصادر بديلة للطاقة وتطويرها بشكل كبير جدا، وقد ساهمت التكنولوجية بشكل كبير ايضا في خفض التكاليف لكل المراحل في الصناعة النفطية وبالتالي ازدادت معدلات الانتاج والاحتياطي التي لم يكن قابلة للاستخلاص بالتكنولوجية السابقة .

3- اسعار مصادر الطاقة البديلة للنفط : ويمكن ان توضح تأثيرات اسعار الطاقة من خلال مديين وكما يلي :

أ- المدى القريب : ان اسعار مصادر الطاقة البديلة وتكاليفها ومجالات استعمالاتها لا يمكن لها ان تؤثر على اسعار النفط في المدة القصيرة وذلك لارتفاع التكاليف والنفقات لتلك المصادر الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعارها مقارنة بأسعار النفط الخام ،اضافة الى ذلك عدم وجود بديل مناسب خلال المدة القصيرة و هناك اضرار كبيرة سوف تحصل على البيئة التي تنعكس سلبا على المجتمع ، والاضرار تكون حسب دالة المنفعة على المجتمع ، فمثلاً ان بعض المجتمعات تفضل شراء برميل النفط بسعر (80) دولار على نفس المقدار المكافئ من السعرات الحرارية لمصدر اخر (بديل) بمبلغ (40) دولار وذلك بسبب فرق الضرر للتلوث البيئي (Pollution) للمصدر البديل للنفط .

ان مصادر الطاقة البديلة سوف لن تؤثر على اسعار النفط نزولاً وانما سوف تؤدي الى رفع سعر برميل النفط وذلك بسبب التكاليف المرتفعة لاستخراج وتطوير مصادر الطاقة البديلة وبالتالي من حق الدول المنتجة للنفط المطالبة برفع سعر البرميل النفطي قياسا بالمصادر البديلة (المنافسة) له .

ب- المدى البعيد : تخصص اغلب الدول الصناعية الكبرى ميزانية لعمليات البحث والتطوير لمصادر الطاقة البديلة حيث ان التطورات في مجال استخلاص و انتاج الطاقة البديلة يمكن _بمرور الزمن والتطور المستمر_ ان تؤدي الى الاعتماد وبقوة على المصادر البديلة للنفط ، ومن امثلة الطاقة البديلة الطاقة الشمسية حيث كان انتاج الطاقة الشمسية في المانيا في عام 1992 يبلغ حوالي (6%) والذي ارتفع الى ما يقارب (52%) في عام 2012 .

ان كل البدائل للطاقة سوف لن تؤثر على اسعار النفط باتجاه تخفيضها بل يمكن ان يكون عوناً في رفع اسعار النفط بسبب الخصائص التي يتمتع بها النفط عن غيره من مصادر الطاقة حيث ان الطاقة الحرارية التي يعطيها النفط الخام تكون كبيرة جدا اضافة الى التكاليف التي قد تخفض _في مجال انتاج النفط_ مقارنة بتكاليف انتاج المصادر البديلة للطاقة .

المطلب الثالث : دور منظمة اوبك و وكالة الطاقة الدولية في تحديد اسعار النفط

ان طرق تحديد اسعار النفط كان مثار جدل دائم بين الشركات الصناعية من جهة وبين الدول المنتجة للنفط من جهة اخرى ، حيث ان الشقيقات السبع سيطرت على كل مراحل الصناعة النفطية قبل عام 1972 ، فيما سيطرت منظمة اوبك جزئيا بعد عام 1973 فترة التأميمات الوطنية للدول المنتجة للنفط ، وان سياسة الدول – المنتجة والمستهلكة للنفط – وفلسفتها الخارجية والعلاقات الدولية من تأثيرها في الاقتصاد العالمي هو من العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية .

اولا : دور منظمة اوبك (OPEC) في تحديد سعر النفط

هي منظمة دائمة تجمع حكومات الدول النامية ذات الكيان المستقل اذ يتمتع اعضائها بإنتاج مادة اولية هي النفط الخام وتستمد ايراداتها منه ، وتتكون من (14) دولة ووفقا للنشرة الاحصائية السنوية لمنظمة اوبك للعام 2019 فان الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول الاعضاء في منظمة اوبك تشكل نحو (82%) من الاحتياطي العالمي حيث ان اكبر الاحتياطيات المؤكدة لدول اوبك الاعضاء توجد في منطقة الشرق الاوسط (Orient) والتي تصل الى (65.36%) من اجمالي منظمة اوبك ، ومن حيث المبدأ فان الية الحوكمة تقضي بان البت بالقرارات من خلال موافقة جميع اعضاء المنظمة ، الا ان السعودية اضحت زعيمة فعلية للمنظمة بحكم الواقع وذلك لان الاخيرة لديها اكبر حصة سوقية في السوق وقدراتها الاحتياطية التي تستخدمها في تنفيذ سياسات منظمة اوبك وان السعودية لها القدرة على التلاعب بإنتاجها بشكل مرن جدا نظرا لوجود الطاقات الانتاجية الفائضة وبالتالي يكون لها القدرة وبشكل مباشر من التأثير في اسعار النفط في الاسواق العالمية وعلى الرغم من ان دول اوبك منتجة للنفط الا انها تعاني من خلافات (سياسية واقتصادية) وهذه تؤدي الى حالة من

عدم الاستقرار داخل المنظمة والتي بدورها سوف تنعكس على تحديد سعر النفط الذي يعتمد على كميات الانتاج لكل بلد من اوبك .

شهد عام 1973 اعلان منظمة اوبك نفسها قوة مؤثرة وانها بصدد السيطرة على المعروض النفطي والتحكم في اسعاره وذلك من خلال تعديل الاسعار المعلنة وزيادتها من (5.17) د/ب عام 1973 الى (11.6) د/ب غي عام 1974 ،بعد ان تحول سوق النفط من سوق المستهلكين الى سوق المنتجين وبدت الدول المنتجة (اوبك) لها قوة في تحديد سعر برميل النفط ، وحتى عام 1985 اخذت اوبك بزمام تسعير النفط الخام في الاسواق العالمية وفق الية التسعير سعر الاشارة وترك مستوى الانتاج لكل دولة ، وان الفروقات السعرية التي حصلت في اسعار النفط الفورية في عام 1978 التي وصلت الى (20) د/ب في حين كان السعر المعلن من قبل منظمة اوبك نحو (13) د/ب ادت الى رفع المنظمة اسعارها الى (19) د/ب ، ثم عدلت الاسعار في عام 1979 الى (24) د/ب ، وبحلول عام 1980 ارتفع الطلب على نفط الاوبك مما رفعت المنظمة اسعارها الى (34) د/ب ، وعندما بدأت بوادر انخفاض الطلب و زيادة المعروض النفطي خارج اوبك و بقصد المحافظة على الاسعار خفضت اوبك الانتاج وتبنت نظام الحصص عام 1982 بالتالي خفضت اسعار النفط الى (29) د/ب، ومن ثم خفضتها مرة اخرى الى (28) د/ب عام 1983 ، واستمرت الاسعار بالانخفاض الى ان وصلت الى (13) د/ب عام 1986 .

بعد واقع الانخفاض الكبير في اسعار النفط العالمية قررت منظمة اوبك تبني سعرا مرجعيا عرف بسلة نفوط اوبك عند سعر (18) د/ب حتى منتصف عام 1990 ، وسعر (21) د/ب طوال مدة التسعينات ، ونطاقا سعريا بين (22–28) د/ب بين عامي 2000 و 2003 ، وفي عام 2004 شهدت ارتفاع اسعار النفط الى (36) د/ب بسبب ارتفاع الطلب العالمي مما رفعت اوبك سقف انتاجها الى (3.5) م/ب لتهدئة اسعار النفط الخام وبقائها ضمن السعر المستهدف ، وفي عام 2008 شهدت اوبك اكبر تخفيض في انتاجها بمقدار (4.2) م/ب للحد من تدهور الاسعار التي انهارت الى (40) د/ب بعدما كانت نحو (100) د/ب في النصف الاول من عام 2008 وذلك بسبب الازمة المالية العالمية ، وان هذا التخفيض انعكس بشكل ايجابي على الاسعار التي تحسنت وارتفعت الى اكثر من (100) د/ب عام 2012 ، بعد ذلك واصلت اوبك بامداداتها الى الاسواق العالمية التي وصلت الى (30) م/ب في عام

2014 ، مما ادى الى انخفاض الاسعار النفطية بنسبة (54%) من قيمتها في ظل وفرة الامدادات النفطية وعلى غير عادتها قررت منظمة اوبك زيادة الانتاج في اجتماعها عام 2015 الذي اسهم بتعميق انخفاض اسعار النفط الخام ، لكن التعاون المثمر بين الدول المنتجة للنفط داخل اوبك مع الدول المنتجة خارج اوبك لاسيما (روسيا وعمان) ادى الى ارتفاع تدريجي في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.

ثانيا : دور وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency) في تحديد سعر النفط

وهي تجمع خاص لمستهلكي النفط من خلال تنسيق ورسم السياسات الخاصة بالطاقة ولاسيما النفط وتهدف الى تأمين الامدادات النفطية بصورة دائمة ومستقرة للبلدان الاعضاء والاسهام في تطوير بدائل الطاقة ، اضافة الى ان الوكالة دعت الى ايجاد هيكل افضل للعرض والطلب على الطاقة في الاجل القصير والاجل الطويل وتأسست عام 1974 بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ومقرها باريس، وان **من اهم اسباب نشوء وكالة الطاقة الدولية** هو التطورات التي احدثتها حرب تشرين عام 1973 بين العرب واسرائيل ، واضافة الى تخفيض قيمة الدولار الامريكي _كونها العملة التي يسعر بها النفط_ ، والتضخم المستورد من الدول الصناعية، وان اولى ثمار جهود الوكالة هي التزام الدول الاعضاء بخفض استيرادها المتوقع من النفط عام 1975 نحو مليونين برميل يوميا من خلال **سياسة المحافظة** (التي تعني ترشيد استهلاك الطاقة وبالخصوص النفط الخام)، والتحول عن النفط الى غيره من مصادر الوقود اضافة الى انشاء خزين استراتيجي (Strategic reserve) للدول الصناعية المنضوية تحت الوكالة و البالغ عددها (16) دولة في بادئ الامر وبعد ذلك اصبح عددها (29) دولة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، وان الخزين النفطي قد قسم الى امدين ، الاول ، قصير الامد مهمته هو سلامة وصول امدادات النفط الى الدول الصناعية وبالتالي الانتقال به الى التأثير

على حصة دول اوبك في سوق النفط العالمية[1]، اما الثاني، طويل الامد من خلال زيادة ودعم الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة للنفط وتحويل سوق النفط الى اسواق المستهلكين .

واعتبر الخزين الاستراتيجي من اخطر الوسائل التي اعتمدتها الوكالة للهيمنة على اسواق النفط العالمية وذلك بخلق فائض نفطي مصطنع (Artificial Oil Surplus) في السوق يعمل على الضغط على الاسعار باتجاه الانخفاض ، وفي الوقت نفسه تستطيع فيه الوكالة من مواجهة حالة ارتفاع الطلب باتجاه منع الاسعار من الارتفاع ، لذلك برهنت الوكالة بانها قادرة متى تريد على ان تخلق زيادة في الطلب تؤدي الى زيادة الاسعار وبالتالي يزداد الانتاج في دول اوبك بغض النظر عن حاجة هذه الدول الى الاموال الناتجة عن مثل هذه الزيادة في الانتاج وهذا ما حصل في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وما بعده . **وان اهم الاهداف** التي تسعى الوكالة الى تحقيقها هي :-

1- الاهتمام باستراتيجية ترشيد استهلاك الطاقة والنفط الخام خاصة في كل دولة من دول المنظمة .
2- تشجيع الابحاث والدراسات في مجال تطوير مصادر الطاقة البديلة .
3- السيطرة على العمليات اللاحقة للإنتاج ، من خلال السيطرة على شبكات التوزيع الدولية للنفط الخام بواسطة الشركات متعددة الجنسية .
4- وضع خطة طوارئ لمشاركة الاعضاء في الاحتياطيات النفطية ، وذلك في حالة التعرض لاضطرابات في الامدادات النفطية افرادا او جماعات ، وتتطلب الخطة قيام كل دولة عضو بالوكالة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من النفط الخام يعادل 90 يوما من الاستيرادات الخاصة بكل دولة ، ثم تغير الى 120 يوما لتستطيع كل دولة خفض استهلاكها بنسبة 7% في الحال و 10% بعد ذلك .
5- الاهتمام الكبير بسلامة البيئة من خلال فرض ضريبة الكاربون (Carbon Tax)على استهلاك الطاقة وخاصة النفط الخام .

[1] تضم وكالة الطاقة الدولية 29 بلدا عضوا، هي: أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، وجمهورية التشيك، والدانمارك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، وإيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ولوكسمبورغ، وهولندا، ونيوزلندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، وسلوفاكيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

6- خفض الطلب على النفط بالنسبة الى النمو الاقتصادي عن طريق عملية احلال بدائل الطاقة ، اضافة الى خلق جهاز يكون من اغلب الدول المستهلكة للطاقة ولاسيما النفط الخام في مواجهة منظمة اوبك والتأثير عليها في السوق النفطية .
7- تعزيز التجارة الدولية للفحم اضافة الى التركيز على استخدام الغاز الطبيعي والتوسع في توفيره .

وفي عام 1986 انخفضت اسعار النفط الى (13) دولار وذلك بسبب سياسة العرض المصطنع التي استخدمتها الوكالة ، وفي نفس العام وبالتحديد في شهر تموز انخفضت اسعار النفط الى (7) دولار ، وذلك بعد ان تخلت السعودية عن التصدي لمسؤولية المنتج المكمل (Residual Producer) وانها سوف تلجا الى سياسة الحرية للجميع ، وذلك بسبب انها _السعودية_ لم تعد تحتمل عبء تغير مستوى الانتاج وفق الطلب العالمي عليه، وبالتالي لم تعد بمقدورها الدفاع عن سعر الاشارة (Reference price) لوحدها في وقت تخلت فيه الدول الاعضاء عن التزاماتها بالأسعار الرسمية مما يفقد السعودية حصتها في سوق النفط العالمي وبالتالي تقل ايراداتها النفطية ، الامر الذي ادى الى اطلاق ما يقارب (17.7) مليون برميل في عام 1986 والذي حدث انهيار الاسعار .

خلاصة القول ان وكالة الطاقة الدولية (IEA) اصبحت هي التي تتحكم في السوق العالمية للنفط من خلال (سياسة العرض المصطنع) والاهداف الاستراتيجية الاخرى بعد عودة ادارة سوق النفط العالمية لها وبالتالي فان منظمة اوبك باتت تحدد سقوف الانتاج لأعضائها فقط اي انها فقدت عملية تسعير النفط في الاسواق العالمية بعد ان تحول سوق النفط الى اسواق مستهلكين ، **وخلاصة الدور التاريخي لمراحل تسعير النفط بين منظمة اوبك ووكالة الطاقة الدولية ندرجها في الجدول ادناه وكما يلي :-**

جدول (1)

الدور التاريخي لتطورات تسعير النفط الخام في الاسواق العالمية

السنة	السيطرة على الاسواق	التحليل
منذ اكتشاف النفط عام 1859 الى عام 1972	سيطرت على اسعار النفط في الاسواق العالمية الشقيقات السبع (سوق المستهلكين)	تتميز هذه المرحلة بانها سوق مستهلكين وذلك من خلال سيطرة الشركات الصناعية الكبرى (الاخوات السبع) على كل مراحل الصناعة النفطية من (بحث وتنقيب واستخراج ونقل وتصفية وصولا الى التوزيع .
من عام 1973 الى عام 1981	سيطرت منظمة اوبك على تسعير النفط في الاسواق العالمية (سوق المنتجين)	في هذه المدة ارتفعت اسعار النفط من (1,8) الى (38) دولار واصبح السوق هو سوق منتجين ، بمعنى سيطرة الدول المصدرة للنفط (اوبك) على تحديد الاسعار والانتاج في السوق النفطية ، اضافة الى ذلك فان الطلب اصبح اكبر من العرض بسبب زيادة طلب وكالة الطاقة الدولية على النفط لاتباع سياسة الخزين الاستراتيجي .
من عام 1982 الى الان	سياسة العرض المصطنع ومجموعة عوامل اخرى ارجعت السيطرة الى وكالة الطاقة الدولية (سوق المستهلكين)	ان سياسة العرض المصطنع ادت الى زيادة المعروض النفطي واصبح اكبر من الطلب الامر الذي ادى انخفاض الاسعار الى ما يقارب (7) دولار وبالتالي اصبح السوق يعرف بسوق المستهلكين بعد ان كان سوق منتجين ،ومن عام 2000 تقريبا كانت سياسات واجراءات اوبك هي التي تقوم بالتأثير الجزئي بأسعار النفط في الاسواق العالمية ، بمعنى التبادل _حسب الاجراءات الصحيحة_ بين اوبك والوكالة في تحديد العرض والطلب والتأثير في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التحليل اعلاه .

القسم الاول

الفصل الثاني

الموازنة العامة (اطار مفاهيمي)

الفصل الثاني
الموازنة العامة (اطار مفاهيمي)

المطلب الاول : مفهوم واهمية الموازنة العامة

تعرف الموازنة بشكل عام على انها الاداة التنظيمية التي تمكن الدولة من تحقيق الايرادات العامة لتمويل النفقات العامة خلال فترة زمنية محددة ، اي هي الخطة المالية للدولة (Financial plan) خلال سنة قادمة تعد من خلال الاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطة العامة ، بمعنى ان جميع الدول وعلى مختلف انظمتها تسيير انشطتها وفقا لبرنامج محدد تدرج فيه الايرادات والنفقات العامة و لمدة سنة واحدة ، اي انها وثيقة رسمية تتضمن النفقات والايرادات العامة لدولة ما ضمن مسارها المالي والتي تمكن الحكومة من خلالها ان تقدم كافة الحاجات والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، وقد عرفت ايضاً على انها وثيقة تتضمن برنامج عمل الحكومة للسنة القادمة من خلال بنودها الاساسية النفقات والايرادات العامة .

ويمكن تعريف الموازنة العامة بانها النفقات العامة والايرادات العامة التي تعتمدها الحكومة في اطار وثيقة معينة تتضمن الاعمال التي تقوم بها الحكومة _اقتصادية او اجتماعية_ مبنية على اسس وقواعد محددة ولكل الدوائر والوزارات الحكومية اضافة الى بيان مسار عمل الحكومة لمعالجة الازمات او لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي خلال سنة قادمة.

والموازنة العامة لها اهمية كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، **فعلى الصعيد السياسي** فان الموازنة لها اهمية سياسية تؤثر على اتجاهات واختيارات الدولة خاصة في حال وجد توافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الامر الذي يؤدي الى تحقيق استقرار البلد ، اما على **الصعيد الاقتصادي** فان الموازنة تعتبر الاداة الرئيسية في الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي (المالي) والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل البلد وكلما كبر حجم الموازنة العامة ادى هذا الى كبر الاهداف المرغوب تحقيقها من الدولة ، اما على **الصعيد الاجتماعي** نجد اهمية الموازنة تكمن من خلال تقديم مختلف الحاجات الاساسية للمجتمع من حيث

خدمات الصحة والكهرباء والماء وتوفير التعليم المجاني لكافة افراد المجتمع ، فضلا عن مكافحة الفقر ضمن برامج وسياسات معينة .

المطلب الثاني : تحليل مراحل تطور الموازنة العامة

ان التطورات التي حدثت في فلسفة الدولة من حيث اتساع دور الحكومات في شتى المجالات – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – اضافة الى التدخل كموجه للاقتصاد وتحقيق الرفاهية وتنمية القطاعات الانتاجية المختلفة تحتم على الدولة تطوير موازناتها العامة كما اشار لها الاقتصادي الامريكي (A. Premchand) ان تطور الموازنة كان امرا طبيعيا خلال المدة السابقة من الزمن بسبب تأثرها _الموازنة العامة_ بالأنظمة السياسية والاقتصادية والمحاسبية والادارية ، وان التطورات التي حصلت في الموازنة كانت من خلال تركيز الحكومة على الجوانب (المسؤولية) بحيث تكون على نشاط او قرار معين اضافة الى جوانب القياس واسس اعتماد الموازنة العامة ، ومن التطورات المهمة في هذا الجانب هو التطور الحاصل في النظام المحاسبي للدولة الذي يوفر المعلومات والبيانات عن كل النفقات والايرادات التي تخدم عملية تقييم اداء الوحدات والبرامج التابعة لها والتي تطورت بشكل ملفت نتيجة للتطورات التكنولوجية التي ساهمت بشكل رئيسي في تطور الموازنة العامة ، وفي ما يلي ابرز المراحل التي مرت بها التطورات الحاصلة في الموازنة العامة :-

اولاً : الموازنة التقليدية Traditional Budget

يطلق عليها موازنة البنود او الاعتمادات وتعتبر من اقدم الموازنات العامة المستعملة والتي لا يزال العمل بها في اغلب دول العالم ، حيث تقدم على شكل بنود او اعتمادات وتقوم هيئة الرقابة المالية من التأكد بان الصرف (الانفاق) تم بحدود البنود المدرجة وبشكل قانوني وسليم ، وقد اهتمت الحكومات بهذا الاسلوب من الموازنة وذلك لضمان عدم الاسراف والتبذير في استخدام المال العام ، وتبوب هذه الموازنة اداريا ليسهل عليها اجراء الرقابة عليها حيث ان الرقابة تكون مقتصرة على الناحية الحسابية وان الانفاق تم كما مدرج في بنود الموازنة العامة.

مزايا الموازنة التقليدية :

1- وجود رقابة مركزية على عملية الانفاق العام : وتتم عن طريق التأكد من أن الإيرادات المخصصة للبنود المعتمدة تتم وفقاً للأنظمة المحددة لها بمعنى عدم تجاوز الإيرادات التي اعتمدت مسبقا ، و سهولة إجراء المقارنات بين إيرادات ونفقات السنوات المالية, وذلك لوضوح أبواب وبنود الموازنات السنوية، فيمكن المقارنة بين إيرادات ونفقات المؤسسات الحكومية من خلال ما تم إنفاقه في السنوات السابقة وما تم تحصيله من إيرادات سابقة ، وموازنات الوزارات والدوائر العامة توضع تحت تصرف الجهات المسؤولة ، التي توجد قواعد تنظم شؤونها والتزامها في تطبيق القواعد العامة للموازنة مثل قاعدة الشمولية ، سنوية الموازنة , قاعدة وحدة الموازنة.
2- التعليمات والنماذج الواضحة عند اعداد الموازنة : وتعني سهولة إعداد الموازنة العامة أي ان إعداد الموازنات يتم بصورة مبسطة وذلك لوجود التعليمات التي تحدد طريقة الاعداد ، وغالبا ما يتم تقدير زيادة عن نفقات السنة المالية السابقة دون إجراء دراسات تحليلية للنفقات أو تقويم للنتائج والمنجزات التي رافقت عملية الانفاق .

الانتقادات الموجهة الى الموازنة التقليدية :

ان هذا الاسلوب من الموازنة قد لاقى انتقادات كثيرة منها :-

1- انها موازنة لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية غير المستقرة للدول .
2- انها موازنة رقابة على النفقات العامة فقط .
3- انها موازنة ضبابية بعض الشي بحيث لا توفر معلومات وبيانات لدعم التخطيط .
4- انها موازنة توزع الاستخدامات والموارد على الدوائر المعتمدة وبالتالي يصعب تقييم اداء البرنامج والانشطة المحددة لكل الدوائر والوحدات الادارية كلا على حده .

ثانيا : موازنة البرامج والاداء (Balancing Programs Performance)

في عام 1912 وبالتحديد في الولايات المتحدة الامريكية ظهرت فكرة موازنة الاداء حيث اثبتت العديد من الدراسات العلمية ان موازنة الاداء تعد ابرز الوسائل لتحقيق الكفاءة في الاداء (Efficiency in Performance) ، وان التقسيم النوعي للنفقات العامة لم يعد ذا

اهمية في الموازنة وذلك لان اسلوب التبويب المتبع يقوم بالتركيز على الاداء الحكومي لأعماله وليس ما تشتريه من سلع وخدمات ، بمعنى احلال تقسيم النفقات العامة الى مشروعات وبرامج بدلا من التقسيم النوعي المعتمد في الموازنة التقليدية . وفي عام 1954 تم شرح هذه الموازنة بالتفصيل من قبل (ديفيد نوفيك)[1] حيث بين فيه كيفية تطبيق موازنة البرامج والاداء في وزارة الدفاع الامريكية ، وبعد مرور سنة حصل ان قامت لجنة هوفر الثانية[2] بعمل دراسة لاقتراح نوفيك حيث وجدوا حصول تقدم في مجال تطبيق موازنة الاداء في الاجهزة الفيدرالية والنتيجة ان اهتمت دول العالم بهذا الاسلوب من الموازنة حتى ان الامم المتحدة قد اصدرت عام 1965 كتيب بعنوان موازنة الاداء ، وعند تطبيق هذه الموازنة في دولة ما يكون من الضروري توفر الخطوات المهمة لإنجاحها وهي:-

1- تقدير وتوظيف الاموال العامة لكل برنامج .
2- تحديد المسؤوليات الادارية عن تطبيق البرنامج .
3- ذكر وتحديد الاهداف بشكل مختصر في شكل القائمة ليتسنى الحصول على كافة المعلومات والبيانات بشكل دائم ومستمر .
4- تقدير النتائج من البرامج الرئيسية والفرعية للمشاريع كافة .
5- ربط النتائج المتوقعة بالأهداف الاستراتيجية طويلة المدى واخرى قصيرة المدى سواء على مستوى الوحدة او على مستوى الدولة .
6- تساعد الهيئات الرقابية في تحديد المسؤوليات والمسائلة عند الاداء .

ان المزايا اعلاه لا تعطي لهذا النوع من الموازنات الافضلية عند التطبيق ، وذلك لان تطبيقها يتوقف على عدة عوامل منها الوقوف على السلبيات التي رافقت تطبيق الموازنة في بعض الدول منها انكلترا والولايات المتحدة الامريكية وكندا والسويد اضافة الى بعض دول امريكا الجنوبية وبعض الدول النامية ، ومن اهم **السلبيات (الانتقادات)** التي رافقت موازنة البرامج والاداء عند التطبيق هي :-

[1] ديفيد نوفيك هو استاذ السياسة والاقتصاد ولد في عام 1914 في مدينة شيكاغو الامريكية .

[2] لجنة هوفر هي اللجنة التي قام بتعينها الرئيس الامريكي هاري ترومان عام 1947 والتي تهدف الى تعزيز الكفاءة في كل المجالات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية .

1- ضعف الكادر المحاسبي والاداري المكلف لمواكبة عملية تطبيق هذا النوع من الموازنات .
2- ارتفاع كلفة تطبيق هذا النوع من الموازنات خاصة في الدوائر الحكومية الصغيرة .
3- تتطلب كميات كبيرة من البيانات والتي تؤخر عملية اعداد الموازنة العامة .
4- صعوبات تتمثل بالأهداف واداء النشاط الاداري للأجهزة الحكومية التي تفتقد الى وجود مقاييس مادية ملموسة لقياس الأداء الفعلي في الموازنة العامة .
5- عدم ملائمة هياكل الدولة الادارية مع تطبيق الموازنة حيث تتداخل البرامج والانشطة بين عدد كبير من الوحدات والدوائر الحكومية .

يمكن القول بان الفرق بين هذه الموازنة والموازنة التقليدية ، اذ ان الاخيرة تكون مبهمة بعض الشي وتفتقر الى الكثير من المعلومات والبيانات اضافة الى عدم دقة تقديرات النفقات والايرادات وعدم ذكر الاهداف بشكل واضح ليسهل على القارئ مطالعتها وفهم بنودها .

ثالثا : موازنة التخطيط والبرمجة (Planning Programing Budget System)

وهي من الموازنات التي تم تطبيقها اول مرة في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1966 اذ ان هذه الموازنة تربط ما بين التخطيط والبرمجة ، اي الربط ما بين البرنامج الحكومي بخطة الدولة العامة ، وتوجد اسباب تحدد الفلسفة الاساسية التي تبنى عليها فكرة هذه الموازنة (P.P.B.S) وهي ندرة الموارد المتوفرة لدى الحكومة التي من خلالها تقوم بالإشباع العام للحاجات المختلفة والاختيار الافضل والمناسب للحكومة بين البدائل المتوفرة تحقيقا للصالح العام وهناك عدة **مزايا لموازنة التخطيط والبرمجة** هي : -

1- تساعد على تنفيذ الخطط التنموية في الدول .
2- تبويب الموازنة وفقا للأهداف العامة للحكومة .
3- امكانية قياس كل من المخرجات والمدخلات والمنفعة المتحققة من كل نشاط .
4- امكانية الجمع بين الوظائف الرئيسية _تخطيط و رقابة و محاسبة_ للموازنة العامة .

وقد لاقت هذه الموازنة **سلبيات (انتقادات)** عند عملية التطبيق وهي : -

1- صعوبة توفير المعايير والمؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد كلفة الفرصة البديلة لاختيار البديل الافضل .

2- صعوبة تحديد وقياس وحدات الاداء يضعه في موقف لا يتناسب مع جميع اوجه النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة .
3- صعوبة التطبيق في اغلب الدول العربية والنامية بسبب النقص الكبير في الكادر الوظيفي المؤهل علميا وعمليا في مواكبة التطورات التكنولوجية المستخدمة في تطبيقات الحاسوب وما شابه ذلك .
4- صعوبة تحديد الاهداف وصياغتها سواء أكانت اهداف رئيسية او فرعية وترجمتها على شكل برامج وانشطة في اعداد الموازنة العامة .

رابعا : موازنة الاساس الصفري (Zero-Base Budgeting)

وهي الموازنة التي ظهرت نتيجة الصعوبات التي واجهت موازنة التخطيط والبرمجة بحيث تم اعطاء مرونة اكبر لفهم ومعالجة الحالات التي ظهرت في موازنة (P.P.B.S) التخطيط والبرمجة ، وان موازنة الاساس الصفري هي اداة تقييم الانفاق والهدف منها تصحيح وتوجيه البرامج المتدنية الافضلية الى برامج ذات اولوية عليا وبالتالي تحسين الكفاءة والفاعلية وتحجيم التخصيصات المالية في الموازنة، وهذا النوع من الموازنة يعمل على زيادة الوعي بالنسبة للتكاليف ويعمق من المناقشات بين السلطات الحكومية والاقسام المعنية حول كيفية القيام بالإنفاق العام ، لكن بنفس الوقت فان هذه الموازنة تحتاج الى تبرير جميع النفقات التي صرفت وهذا سوف يتطلب وقتا طويلا والنتيجة سوف يؤثر على سير عمل الدوائر والاقسام التابعة الى الوزارات المعنية ولهذه الموازنة عدة **مزايا هي:** -

1- لفظ الصفرية لا يعني انكار الجهود السابقة وعدم استمرارية الانشطة والبرامج ، بل ان القصد منها هو تقويم ومراجعة كل شيء بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية لفترات السابقة .
2- المفاضلة والتقويم للبرامج لا يتم لكل برنامج على حدة بل تتم لكل مجموعة من الانشطة والبرامج .
3- ان عملية المراجعة والتقويم تشمل جميع الانشطة سواء أكانت ضمن برامج جديدة ام برامج قائمة فعلية .

4- لها فلسفة متميزة تعتمد على منهج واسس ومبادئ التخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات .

للموازنة الصفرية سلبيات وانتقادات وجهت لها نذكرها كما يلي : -

أ- عدم توفر الموظفين المؤهلين لتطبيقها وعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن المشاريع لاسيما في الدول النامية .

ب- ضخامة حجم الجهود والأعمال التي يتضمنها مشروع الموازنة اضافة الى طول الفترة اللازمة لإعداد الموازنة و صعوبة إخضاع جميع البرامج والمشاريع لأداء متطلبات الموازنة الصفرية .

ج- صعوبة تقويم منافع وجدوى كل برنامج أو مشروع سنوياً اي ان هناك صعوبة في ترتيب مجموعات القرارات وفق الأولويات ، وهذه تتطلب مراحل وحدات إعداد القرار ومجموعاته ودراسة البدائل وتكلفة كل بديل لاختيار أفضلها من حيث المهارات العالية والتي قد لا تتوفر لدى غالبية العاملين في مجالات الإعداد والتنفيذ في إعداد الموازنة.

د- عدم الاهتمام بالأهداف الاستراتيجية او الاهداف الطويلة الاجل حيث يلاحظ تركيزها على الاهداف القصيرة الاجل الى حد كبير .

خامسا : الموازنة التعاقدية (Contract Budget)

وهي الموازنة التي تكون ما بين الحكومة والدوائر المعنية (الجهات التنفيذية) والتي تأخذ شكل عقود مشاركة ، بمعنى عقود الشراء بين الوكالات الموردة[1] والحكومة المركزية بموجب هذه الموازنة تقوم الحكومة بطرح المشاريع المستقبلية لغرض التعاقد مع من يقومون بعملية التنفيذ وباقل كلفة ممكنة وبالوقت المحدد وبشكل يضمن تحقيق اهداف المشاريع المعنية وان الحكومة النيوزلندية قد طبقت هذا الاسلوب عام 1996 بنجاح تام ، و تعتبر هذه الموازنة هي الاسلوب الاحدث و الاخير للموازنات العامة ، و تعتبر من الوسائل الايجابية للدولة و ذلك للتخلص من اعباء اهدار المال العام وبالخصوص في نهاية السنة المالية عندما يكون هناك فائض مالي ضمن تخصيصات الوزارة او الدائرة المعنية وبالتالي يتم التصرف بها بطرق مشروعة والهدف منها عدم ارجاع الاموال العامة الى خزينة الدولة المركزية، **وان مزايا الموازنة التعاقدية هي :-**

[1] ان الوكالات الموردة تشمل القطاع العام الذي يتمثل بالشركات التنفيذية العامة ، اما القطاع الخاص فيتمثل بالشركات الخاصة والمستثمرين والمقاولين .. الخ

أ- أنها تساعد على تقديم حلول جذرية للمشاكل التي تواجه الدوائر الحكومية .

ب- تعمل على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بصورة التي تساعد على دمج الموازنة بالخطة الخمسية للدولة .

ج- تساعد على تنفيذ البرامج والمشاريع العامة بكفاءة اقتصادية وفاعلية عالية من خلال مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة و تجعل مخرجات الموازنة ملموسة بالنسبة للمواطنين .

د- تساعد على ترشيد الإنفاق العام وتحسين مخرجاته .

والموازنة التعاقدية لها **عيوب** او **سلبيات** عند تطبيقها في بعض الدول كالسويد تتمثل بما يلي:

- غياب الكثير من المعلومات والبيانات مثل (الاسعار او الاسواق) عن القطاع العام مما يجعل دخوله في منافسة تعاقدية مع القطاع الخاص أمراً لا يخلو من المخاطر.
- عدم وجود دراسات جدوى للمشاريع والبرامج الحكومية المتعمد تنفيذها ، اضافة الى وجود مشاريع لا يُقبل عليها القطاع الخاص وبالتالي لا بد من أن تسند للقطاع العام (الدوائر الحكومية) مثل المشاريع الخدمية منخفضة التكلفة .

مما تم استعراضه تبين بان كل بلد تحكمه ظروفه الاقتصادية والسياسية عند تطبيق او اعتماد اسلوب موازنة معين ، ولكن ان الواقع يلزم الحكومة بالانتقال في عملية اعداد الموازنة الى الموازنات الاكثر حداثة وتطورا بعيدا عن الموازنة التقليدية ، وعليه فان الدمج ما بين الموازنة الصفرية والموازنة التعاقدية هو افضل **اسلوب للدولة الريعية** ، حيث ان اسلوب الموازنة الصفرية تتيح للحكومة وممثلي الشعب (البرلمان) تبريرات مديري الاقسام والدوائر الحكومية استخدامهم للموارد المالية (للسنة السابقة والسنة الحالية) ، اما الموازنة التعاقدية فأنها تؤمن افضل استغلال للموارد المالية (ترشيد الانفاق الحكومي) وتحقق سرعة وكفاءة في انجاز المشاريع وافضل رقابة عند التطبيق وتوضع تحت مسمى **موازنة الاساس الصفري- التعاقدي ZBCB (Zero Balancing Contractual Basis).**

المطلب الثالث : القواعد والمراحل الاساسية لإعداد الموازنة العامة

اولاً : القواعد الاساسية في إعداد الموازنة العامة

1- قاعدة السنوية : ان إعداد الموازنة العامة ومناقشتها يتطلب وقتا لا يقل عن سنة ، وبالإضافة الى إمكانية تغطية لعوامل جميعها التي تؤثر على الإنفاق العام والموارد العامة، وغير ذلك فانه يصعب إعداد تقديرات دقيقة وسليمة لبعض النفقات والموارد العامة في حال زادت عن السنة وذلك بسبب ضعف الرقابة وبعد المدة الزمنية .

2- قاعدة الشمولية : بمعنى ان تذكر جميع ايرادات الدولة ونفقاتها اَيا كان مصدرها او أنواعها لكي تراعي تنظيم الموازنة العامة ولكي تأتي اجازة الجباية والإنفاق مطابقة للواقع .

3- قاعدة الوحدة : هو ان توضع جميع النفقات العامة والإيرادات العامة في صك واحد بمعنى ان يكون للدولة الواحدة موازنة واحدة ، آيا كانت منابع الإيرادات وآيا كانت وجوه الإنفاق .

4- قاعدة التوازن : ويقصد بها ان تتساوى الإيرادات المتوقعة مع النفقات المتوقعة ، بمعنى ان مجموع جانب الإيرادات العامة يجب ان لا يزيد عن جانب النفقات العامة وبالتالي يكون هناك فائض في الموازنة والعكس فيما لو كان جانب النفقات اكبر من الإيرادات فيكون هناك عجز في الموازنة العامة .

5- قاعدة الوضوح (الشفافية) : ان القاعدة تقتضي بان تكون الموازنة العامة واضحة بكافة محتوياتها وتكون بشكل مفصل لا مجمل من خلال تبويب الموازنة وعرضها بوسائل بسيطة ومقبولة ليسهل على القارئ الاطلاع عليها وفهمها .

ثانيا : المراحل الاساسية لإعداد الموازنة العامة

1- مرحلة إعداد الموازنة العامة : تقوم كل الوزارات المعنية بالإجراءات والمبادئ العامة الاساسية المحددة من قبل وزارة المالية (الخزانة) اليها اخذين بنظر الاعتبار التوجهات المستقبلية للحكومة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد وغيرها ، فضلا عن الموازنة السابقة (السنة المالية السابقة) ، اذ يتم في بداية الامر بناء الإطار المؤسسي لإعداد الموازنة العامة والذي يعرف على انه مجموعة القوانين والإجراءات والممارسات التي توضع الموازنة العامة وفقا لها ، و يوجد نوعان من القواعد التي تحدد عملية إعداد الموازنة ، النوع الاول هو من المبادئ او الأهداف الرقمية–الكمية ومن

أهمها مبدأ توازن الموازنة ، التي تقوم معظم الدول بوضع حدود مستهدفة لمستويات العجز في موازناتها سواء كانت بصورة صريحة ومعلنة كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الأوربية ، اما النوع الثاني يكون بصورة صريحة ولكن غير معلنة كما في الدول الريعية .

2- مرحلة تصديق الموازنة العامة : وهي المرحلة التي يتم فيها عرض الموازنة العامة على البرلمان لاعتمادها حتى تصبح قانونا واجب التنفيذ ، وان زيادة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة انعكس على الموازنة العامة فأصبحت معقدة يصعب فهمها وتقديرها على غير ذوي الاختصاص ، وقد يتأخر اعتماد الموازنة العامة الى ما بعد السنة ابتداءا من السنة المالية ففي هذه الحالة قد يستمر العمل بالموازنة القديمة او تخصص عدة موازنات شهرية موقتة لتسيير عمل الحكومة في عملية الإنفاق والتحصيل .

3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة : ان الموازنة بعد ان تصادق من البرلمان يقوم رئيس الدولة بالنشر وبذلك تصبح الموازنة قانونا واجب التنفيذ وتقوم الدولة _السلطة التنفيذية_ بأجهزتها المختلفة بعمليات تنفيذ الموازنة حيث ان هذه المرحلة تعتبر من اهم المراحل فهي من جهة تشمل كل اعمال الحكومة (السياسة المالية) ومن جهة اخرى يكون لها التأثير الكبير على كامل الاقتصاد الوطني (National economy) ، وهناك اعتبارات يجب الأخذ بها عند عملية تنفيذ الموازنة منها ، منع التبذير والإسراف في استخدام المال العام ، والكفاءة في عملية الإنفاق ، اضافة الى احترام مشيئة البرلمان بمعنى البقاء ضمن حدود الإجازة الممنوحة للجباية والإنفاق .

4- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة : هناك اكثر من مستوى للرقابة ، منها الرقابة على الحساب الختامي ، بمعنى في نهاية السنة المالية تعد كل جهة الحساب الختامي لها بالتالي من الضروري اعتماد المراقبة الذكية (الإلكترونية) المركزية والفرعية ، وصولا الى مرحلة الرقابة التقويمية التي تعد اخر المراحل التي تمر بها دورة حياة الموازنة العامة والغرض منها هو التأكد من ان تنفيذ الموازنة جاء بالشكل الذي يتوافق مع السياسة المرسومة وان الاعتمادات التي سبق اعتمادها واقرارها قد تحققت استخداماتها في الأغراض التي خصصت لها في قانون الموازنة وهي تسمى رقابة مالية او تصحيحية .

المطلب الرابع : المصادر الرئيسية لتمويل الموازنة العامة

ان مصادر تمويل الموازنة العامة تختلف من دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات النفط حيث ان الايرادات النفطية هي المهيمنة على واقع تمويل الموازنة ، واخرى ذات اقتصاد متنوع ولها قاعدة ضريبية متنوعة لتمويل الموازنة العامة ، وبصورة عامة فان مصادر تمويل الموازنة تتضمن ما يلي : -

اولاً : الضرائب (Taxes)

تعرف الضريبة على انها مبلغ من المال تجبيه الدولة من الافراد بصورة اجبارية دون مقابل معين لغرض استخدامها في تحقيق منفعة عامة ، وهي من اهم مصادر تمويل الموازنة حيث تستطيع الدولة من خلالها ان توفر الايرادات اللازمة في توجيه الاقتصاد الوطني بالشكل الذي تبتغيه الدولة وبهدف المالية اللازمة لتمويل جانب النفقات العامة اضافة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بين افراد المجتمع وان الضرائب تحتل الصدارة بين مصادر تمويل الموازنة ليس من خلال جانبها المالي الذي تقدمه وانما ايضا من خلال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية **(لطفي ، 1997 ، 60)** ، **وان مفهوم الضريبة** عند المدرستين الكلاسيكية والكينزية هو ، **المدرسة الكلاسيكية** ترى ان حيادية الدولة في النشاط الاقتصادي بمعنى ان الضريبة عند (ادم سمث) فانه يقبل بفرض الضريبة لتمويل نفقات الدولة الحارسة فقط ، اما (ريكاردو) فانه يرى بان الضريبة على الريع التي تفرض على الملكية العقارية لا تصيب المستهلك بقدر اصابتها مالك العقار نفسه ، كما انه لا يحبذ فرض ضريبة على الاستهلاك لأنها سوف تؤدي الى المطالبة برفع الاجور **اما المدرسة الكينزية** فبعد فترة الكساد العظيم عام 1929 واصدار اللورد كينز كتابه الشهير (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) اصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واضحا وبالتالي تستطيع الدولة ان تؤثر على الطلب الاستهلاكي عن طريق السياسة الضريبية ، بمعنى ان الدولة تفرض ضريبة عالية على ذوي الدخول المرتفعة وفي نفس الوقت تخفض او تعفي الضريبة على ذوي الدخول المنخفضة ، اضافة الى ان الدولة تستطيع ان تشجع الاستثمارات عن طريق تقديم اعفاءات ضريبية على المؤسسات الاستثمارية .

وقد بلغت الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية في اوربا 60% وفي اليابان 45% وامريكا 15% ، وان الضرائب المفروضة في منظمة (OCED) منظمة التعاون والتنمية الاوربية للمدة (2007-2011) بلغت (5.547) ترليون دولار ، فيما حصلت منظمة اوبك (OPEC) على عوائد مالية من جراء تصدير النفط الخام قرابة (4.164) ترليون دولار بالتالي فان الفرق يكون (1.383) ترليون دولار لصالح الدول المستهلكة للنفط ، اي ان الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول المستهلكة اكبر من نفقات مبالغ تصدير النفط الخام للدول المنتجة ، ومن ثم فان عائدات حكومات الدول المستهلكة من كل برميل اعلى من عائدات الدول المنتجة لكل برميل ، لذلك يرى الخبراء ان الدول المستهلكة للنفط ستكون من اكبر المدافعين عن مصالح الدول المنتجة للنفط الخام.

ثانياً : الدومين (State Property)

وهي الاموال المنقولة والعقارية التي تمتلكها الدولة والهيئات العامة وهي على قسمين (الدومين العام والخاص) ، و **الدومين العام** فيقصد به الاموال التي تمتلكها الدولة او احدى هيئاتها والتي تحقق منفعة عامة للمجتمع دون مقابل مثل الطرق والمطارات والحدائق العامة وما شابه ذلك ، اما **الدومين الخاص** فهي الاموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتكون خاضعة لأحكام خاصة مثل الغابات والاراضي الزراعية حيث انها تولد ايرادا ماليا للدولة ، ويقسم الدومين الخاص الى زراعي وصناعي وتجاري ومالي.

ثالثاً : القروض (Loans)

هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء الى الغير (افراد او مؤسسات) مع التعهد بتسديده مع الفوائد المترتبة عليه عند حلول اجل استحقاقه ووفقا للشروط المثبتة في العقد عند الاكتتاب ، وان القروض اصبحت من مصادر التمويل المهمة جدا في الوقت الحاضر خاصة في حالة تعذر الضرائب في تمويل الموازنة العامة ، او عندما يتبع فرض المزيد من الضرائب رد فعل شديد واستياء عام من قبل المكلفين بدفعها ، وان الاكتتاب بسندات القرض من الافراد او المؤسسات داخل او خارج البلد تكون بالاتفاق وحصيلة القرض تستخدم في مجالات استثمارية مختلفة ، وهناك عدة مبررات لاعتماد الحكومة على القروض منها ، في حال وصلت الضرائب الى الحد الاقصى بحيث لا يمكن ان تلجا الدولة الى المزيد

من الضرائب ، او ردود الفعل من قبل المجتمع في حال فرضت الدولة ضريبة جديدة ، وان القروض يجب ان تستخدم في تمويل الاستثمارات الحكومية وخاصة في القطاعات الانتاجية لما لها من مردود مالي يوجه في مواجهة اعباء القرض في المستقبل.

نخلص الى ان القروض العامة كانت مصادر غير اعتيادية ولكن في الوقت الحاضر اصبحت من المصادر الاعتيادية لعملية تمويل الموازنة العامة ، وانها اذا استخدمت في تمويل النفقات الاستثمارية وليس لتمويل النفقات الاستهلاكية (الجارية) فان هذا القرض سوف يعود بالنفع على الاجيال القادمة وايضا سوف يحقق التوازن او الفائض في الموازنة العامة .

رابعا : الايرادات الادارية (الرسوم ، الاتاوات ، الغرامات)

1- الرسوم (Fees) : هو مبلغ من المال يدفعه الاشخاص الى الحكومة او احدى هيئاتها مقابل خدمة معينة Service تجلب له النفع العام (الخاص) وتكون بناء على طلب منه ويحدد الرسم عادة بقيمة الخدمة التي ادت وقد يقل عنها بكثير من الاحيان مثل رخصة حمل السلاح او رخصة قيادة السيارة .
2- الاتاوات / الريع (Royalties) : وهي الاموال التي تفرضها الحكومة بصورة اجبارية على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت اليه _صاحب العقار_ من الاعمال العامة التي قامت بها الدولة او احدى هيئاتها المحلية ، ويشترط في استعمال الاتاوات (مقابل التحسين) ان توفر المنفعة العامة في الاعمال التي تفرض الاتاوات عليها ، اضافة الى ان تكون المنفعة التي تقدم لملاك العقارات قابلة للقياس والتقدير لتتمكن الحكومة من توزيع التكاليف بالتساوي.
3- الغرامات (Fines) : وهي الاموال التي تفرض كنوع من العقوبة على من يرتكب المخالفات ، وان الحكومة لا تعتمد عليها كمورد من الموارد الاصلية وذلك لان حصيلتها تعتمد على عدد الافراد الذين يرتكبون المخالفات وهذا لا يمكن التنبؤ به من خلال السنة، لذا فان اهميتها لا تقارن بالضرائب او ايرادات املاك الدولة الدومين.

المطلب الخامس : اسباب حدوث الاختلال في الموازنة العامة

ان الموازنة العامة تمثل وجود جانبين هما جانب النفقات العامة وجانب الايرادات العامة ، فاذا حصلت زيادة في جانب الايرادات العامة على النفقات العامة ادى هذا الى حصول فائض في الموازنة العامة ، اما في حالة زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة فان الموازنة تعتبر في حالة عجز ، والعجز هو الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة والتي تعالج من قبل الدولة , ومن الواضح ان العجز مفهوم مقابل لتوازن الميزانية ، حيث ان توازن الميزانية يكون مهم وله الاثر الكبير في الميزانية عندما يستخدم كمؤشر لها ، وان طبيعة التوازن في الموازنة العامة تعتمد على جانبين الاول العناصر التي يتم ادراجها في الموازنة وهي المصروفات والثاني العناصر المستبعدة من الايرادات [1] ، وان عجز الموازنة يحدث بشكل عام من خلال عدة اسباب هي :-

1- عدم مواكبة الايرادات العامة للنفقات العامة .
2- عدم التقدير الصحيح للإيرادات والنفقات العامة من الجهات المختصة في الحكومة .
3- العجز المتراكم والمستمر في الموازنة العامة لعدة سنوات سابقة . وبشكل عام يمكن ادراج اسباب حدوث العجز في الموازنة العامة الى اسباب (داخلية وخارجية) وكما يلي :-

أ- الاسباب الداخلية :

1- انخفاض الايرادات السيادية : وتتمثل بشكل رئيسي بالضرائب والرسوم (الكمركية) ، وان الضرائب تعمل على تمويل الانفاق الاستهلاكي وتقلل من حجم الادخار الوطني هذا في حال وجود جهاز ضريبي متطور ، والعكس ان تخلف الجهاز الضريبي ووجود الفساد الاداري بالإضافة الى عدم كفاءة الاداء الحكومي في الانفاق يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة.
2- التوسع في برامج التنمية _لاسيما في الدول النامية_ التي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي مع عدم وجود الرقابة في عملية الصرف ولم تقابلها ايرادات عامة سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة .
3- اسباب سياسية واقتصادية ، وتتمثل الاسباب السياسية بزيادة نفقات الدولة بشكل كبير خاصة قبل الانتخابات والتي تسعى من خلالها لإثبات جدارتها بالحكم ، اما الاسباب

الاقتصادية فان ارتفاع التضخم يؤدي الى زيادة نفقات الدولة وبالتالي يكون من الصعب تمويل النفقات العامة من خلال الضرائب ، اضافة الى ان سعر الفائدة في حال ارتفع ايضا سيسبب عجز من خلال زيادة الايرادات المطلوبة لتسديد فوائد الدين .

ب – الاسباب الخارجية :

1- تقلبات اسعار صرف العملات : ان هذه التقلبات تؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد داخليا وخارجيا من خلال انخفاض الاستثمار بسبب عدم استقرار الصادرات والاستيرادات الذي ينعكس على الطلب للسلع المحلية وبالتالي يخفض الانتاج المحلي وتزداد البطالة وينخفض الدخل الامر الذي يؤدي الى ارتفاع نفقات الحكومة والنتيجة حصول عجز في الموازنة .

2- المديونية الخارجية : يؤدي النقص الحاصل بالإيرادات السيادية الى عدم قدرة الاقتصاد القومي عن تلبية عجز الموازنة فتلجا الحكومة الى الدين الخارجي ، الامر الذي يؤول الى اصدار الحكومة الى السندات (Bonds) للإيفاء بهذه الديون والفوائد المستحقة عليها وبالتالي سوف يستبدل الدين الخارجي بدين داخلي والنتيجة حصول عجز في الموازنة العامة.

اما بخصوص الفائض في الموازنة العامة فأنها من الحالات القليلة التي تحصل في الدول _سواء نامية(الريعية) او متقدمة_ ، وهناك فوائض تحصل في الدول ذات الاقتصاد غير النفطي من خلال تخفيض جزء من الدخل الوطني (سياسة انكماشية) مثلما فعلت بعض الدول الاوربية عالية المديونية بتكوين فوائض في موازنتها للسنوات القادمة من اجل سداد الديون المترتبة عليها ، اما في الاقتصاد الريعي فان الفائض يتحقق من خلال ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .

القسم الاول

الفصل الثالث

الاطار المفاهيمي للميزان التجاري (التجارة الخارجية)

الفصل الثالث
الاطار المفاهيمي للميزان التجاري (التجارة الخارجية)

المطلب الاول : الميزان التجاري (المفهوم ، المكونات ، الاختلال)

يعرف الميزان التجاري بانه الفرق بين صادرات البلد وبين قيمة استيراداته خلال مدة زمنية معينة ، و يسجل الميزان التجاري فائضاً (Surplus) إذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة الاستيرادات ، ويسجل عجزاً إذا كانت قيمة مستورداته أكبر من قيمة صادراته ، ويقصد به أيضاً التجارة الخارجية المنظورة ويشمل مشتريات ومبيعات دولة ما من السلع والخدمات وهذا هو المفهوم الواسع للميزان التجاري (وهو يمثل الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة) ، وصافي الميزان التجاري او الجاري = إجمالي الصادرات – أجمالي الاستيرادات (للسلع المنظورة ام غير المنظورة) كما موضح في ادناه :-

(Net export = export – import)

والميزان التجاري يشكل الجزء الأكبر والاساسي من ميزان المدفوعات[1] ويطلق عليه بالحساب الجاري (current account) وتسجل الصادرات قيد دائناً تترتب عليه تدفق مدفوعات من الخارج في حين تسجل الاستيرادات قيد مديناً يتضمن تدفق مدفوعات الى الخارج، يختلف العجز الذي يحصل في البلدان النامية عن العجز في البلدان المتقدمة، و أن العجز في البلدان المتقدمة يحدث في الغالب نتيجة الدورات الاقتصادية، مثل الولايات المتحدة الامريكية واستراليا لديها عجز في الميزان التجاري، لكنها تمتلك جهاز انتاجي مرن قادر على تغطية الطلب المحلي الكبير عن طريق رؤوس الاموال الكبيرة الداخلة اليها، أما العجز في الميزان التجاري في الدول النامية هو أمر في غاية الصعوبة وذلك لأنها تعتمد على الإيرادات المتحققة من الفائض في الميزان التجاري لتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية .

[1] عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على انه بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة .

وان **المكونات الاساسية للميزان التجاري** هي : -

1- الميزان السلعي (commodity balance) : ويضم كافة السلع والخدمات المنظورة التي يتم تبادلهما عبر الحدود الجمركية بين الدول .

2- الميزان الخدمي (service balance) : ويضم كافة الخدمات غير منظورة التي يتم تبادلها بين الدول المتعاملة تجارياً مثل النقل، السياحة ، خدمات حكومية ، تأمين ، الاستثمارات

- مفهوم اختلال الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي :

يعد الميزان التجاري لأي دولة مؤشرا على قوة وقدرة الاقتصاد الانتاجية ، وعلى قدرة صادراتها للوصول الى الاسواق الدولية ، وهو يؤشر حالة العجز او الفائض أي كون الدولة دائنة ام مدينة ، فإذا كان الميزان التجاري في حالة فائض هذا يعني أن صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من استيرادات البلد في السلع والخدمات ، والعكس هو حالة العجز فان الاستيرادات تكون اكبر من الصادرات ، وكما يلي :

1- الفائض في الميزان التجاري:

يشكل الميزان التجاري جزءاً كبيرة واساسي من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال، ألا أن الفائض والعجز له أهمية كبيرة على الاقتصاد. فعندما تتفوق قيمة الصادرات على الاستيرادات يتعزز الموقف الاقتصادي للبلد، فهذا يعني أن البلد يمتلك جهاز إنتاجي مرن قادر على تلبية الطلب الداخلي والطلب الخارجي. ويمتلك الكفاءة الاقتصادية (Economic efficiency) من حيث التكاليف والجودة في الأسواق الخارجية، وبالتالي فإن الفائض من الميزان التجاري سوف يعزز العملة الأجنبية التي سوف تزيد من احتياطاتها من أجل ضمان تمويل استيراداته و تسديد الالتزامات الخارجية ، و رفع سعر صرف عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قوتها الشرائية، بالإضافة الى توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة في المجتمع وزيادة قدرات البلد الانتاجية.

2- العجز في الميزان التجاري :

ان العجز في الميزان التجاري يعني تفوق جانب الاستيرادات على جانب الصادرات وهو مؤشر خلل وضعف القدرات الانتاجية للبلد، وتدني الطاقة الإنتاجية والعجز عن تلبية الطلب الداخلي والخارجي الأمر الذي يوكل الى زيادة الاستيرادات لإشباع الطلب الداخلي ونوع هذه الاستيرادات يكشف عن اختلال الهيكل الإنتاجي، إذا كانت المستوردات تشمل مواد غذائية، فهذا يعني أن البلد يعاني من تلبية احتياجاته الداخلية وتوفير متطلبات الأمن الغذائي، وأن زيادة حدة العجز في الميزان التجاري سوف تؤدي الى انخفاض احتياطيات البلد من العملة الصعبة مما يخطر الى الاستدانة والوقوع في فخ المديونية الخارجية (external indebtedness)

3- درجة الانكشاف الاقتصادي :

نعني به درجة ارتباط اقتصاد بلد ما بالعالم الخارجي ، بمعنى انه مؤشر يبين الاهمية النسبية للتجارة الخارجية وهو (مجموع الصادرات والاستيرادات مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي) اذ ان ارتفاع هذا المعيار يعني تزايد اعتماد الاقتصاد الوطني على الاسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول على مختلف احتياجاته من السلع والخدمات ، أي وجود تبعيه الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، ويكون الاقتصاد الوطني ذو ارتباط وثيق جدا للتغيرات الخارجية مثل تغير الاسعار العالمية لسلعة النفط _البلدان الريعية_ والقوانين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وان الدرجات العالية للانكشاف الاقتصادي ترتبط بمقدار تأثر الاقتصادات بالصدمات الخارجية وتقلبات التجارة الخارجية على اداء الاقتصاد الوطني، وتقاس درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال ثلاثة مؤشرات دولية هي :

1- نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي : وبموجب هذا المؤشر يعتبر الاقتصاد منكشفاً اذا تجاوزت النسبة (20%) .

2- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي : فاذا ما كانت هذه النسبة (25%) فما فوق دل ذلك على وجود انكشاف اقتصادي .

3- نسبة التجارة الخارجية (صادرات +الاستيرادات) إلى الناتج المحلي الإجمالي : ووفق هذا المؤشر تعتبر نسبة (45%)[1] درجة تدل على الانكشاف الاقتصادي للبلد .

المطلب الثاني : التجارة الخارجية (المفهوم ، الاهمية ، الاهداف)

تعرف التجارة الخارجية على انها حركة السلع والخدمات والحركات الخارجية (الاستيراد والتصدير) بين البلدان المختلفة ، وايضا هي اهم صور العلاقات التجارية التي يتم من خلالها اجراء التبادل للسلع والخدمات بين الدول المختلفة من حيث الصادرات والاستيرادات ، بمعنى انها فرع من فروع علم الاقتصاد تبحث في عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول وتمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي للبلدان وتؤثر عليها التشريعات والقوانين والرسوم الجمركية اضافة الى تقلبات اسعار صرف العملات[(1)] .

ومما سبق يمكن القول بان المعاملات التجارية الخارجية المتمثلة بعملية انتقال العمل وراس المال او السلع المختلفة تنشا بين افراد ومؤسسات يقيمون في وحدات سياسية مختلفة او بين الحكومات المختلفة، بمعنى ان التجارة الخارجية هي مختلف المبادلات التجارية الخارجية بصورتيها (المنظورة وغير المنظورة) التي تنشأ بين البلدان المختلفة بهدف تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية واهمها اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الاساسية لكل بلد ، ولا يوجد في الوقت الحاضر اقتصاد مغلق ، اذ ان اغلب الاقتصادات هي اقتصادات مفتوحة ، و تعبر النسبة المئوية للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك معدل الاقراض والاقتراض في الاسواق المالية العالمية عن درجة الانكشاف الاقتصادي والتجاري .

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اغلب الاقتصادات سواء كانت دول متقدمة او نامية لما تخلقه من شبكة متكاملة من الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة وتؤثر في مختلف جوانب انشطتها الاقتصادية وكالاتي :

1- ان التجارة الخارجية في بلد ما تقوم بتزويد المستهلكين بالسلع والخدمات التي هم بحاجتها ولا يستطيعون انتاجها محليا عن طريق نشاط الاستيراد ، وكذلك يستطيع اي بلد في ظلها

[1] هناك اختلاف في الآراء بشان احتساب المعدل العالمي لنسبة (الانكشاف الاقتصادي) ، فهناك من يحتسب النسبة (56,6%) حسب نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية لمنظمة الاسكوا الصادر في عام 2016 ، العدد السادس والعشرون .

التخلص من فائض السلع المنتجة بتصديرها الى البلدان الاخرى ، مما يساعد على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب وتصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية .

2- تسعى جميع الدول النامية دائماً إلى تنويع هياكل إنتاجها وزيادة رأسمالها الوطني ، اذ ان عملية التنمية فيها ترتبط بشكل رئيسي بنمو حجم الواردات من السلع الأساسية ونمو حجم الصادرات ، وهذه الحالة تتطلب توفر التدفقات المالية إليها لتغطية مدفوعات القروض وفوائدها، فإذا ما تمكنت هذه الدول من تمويل الواردات عن طريق الاقتراض فلابد من زيادة الصادرات بما يمكن من خدمة الديون وفوائدها .

3- ان التجارة الخارجية تعتبر مؤشرا جوهريا على مقدرة الدول (الانتاجية والتنافسية) في الاسواق العالمية وبالتالي تنعكس على الاثر الايجابي للميزان التجاري من خلال زيادة رصيدها النقدي من العملات الاجنبية ، اضافة الى تحقيق مكاسب في الحصول على السلع باقل تكلفة مما لو تم انتاج السلع محليا .

4- ان التجارة الخارجية تؤدي دوراً اساسياً في عملية التنمية ، اذ ان نمو حجم الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة معدلات التشغيل وبالتالي زيادة الواردات ، وينعكس ذلك على الموجودات من السلع الاستثمارية وما يتصل بوسائل تطور وتنمية ورفع كفاءة النشاط الاقتصادي ، وتمكن التجارة الخارجية ايضاً من نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة و تعزيز عملية التنمية المستدامة ، وانطلاقا من هذا فان الارتباط بين التجارة الخارجية وعملية التنمية يستوجب بيئة اقتصادية دولية مناسبة ، ونظام تجاري دولي مساند لعملية التنمية .

والتجارة الخارجية لها عدة **اهداف تعمل على تحقيقها** وهي اهداف **اقتصادية** تتمثل زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة وذلك لتمويل النفقات العامة ، وحماية الصناعات الناشئة و توفير الظروف المناسبة لها ، وحماية الاقتصاد الوطني والصناعات المحلية من خطر الاغراق والمنافسة الخارجية ، اما الاهداف **الاجتماعية** فتتمثل بحماية مصالح بعض افراد المجتمع مثل المزارعين او المنتجين لسلع معينة (ضرورية للمجتمع) من خلال تقديم لهم الاعانات والقروض الميسرة وما شابه ذلك ، اضافة الى اعادة توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع .

القسم الاول

الفصل الرابع

علاقة اسعار النفط بالموازنة العامة والميزان التجاري

الفصل الرابع
علاقة اسعار النفط بالموازنة العامة والميزان التجاري

المطلب الاول : علاقة اسعار النفط بالموازنة العامة

اولا : اسعار النفط وعلاقتها بالإيرادات والنفقات العامة

تتسم السوق النفطية بكثرة تقلبات اسعار النفط وذلك بسبب تعرضها للعديد من العوامل ، وباعتبار النفط سلعة استراتيجية واقتصادية وسياسية مهمة بالنسبة لجميع دول العالم سواء أكانت متقدمة ام نامية ، مستهلكة ام منتجة للنفط ، وان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية يكون في صالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، الامر الذي يؤدي الى زيادة عوائدها النفطية والتي تكون الاساس في ايراداتها العامة وبالنتيجة يؤثر ايجابا فيها ويزيد من نفقاتها العامة ، اما في الدول المستهلكة للنفط ، حيث ان ارتفاع اسعار النفط سيؤدي الى زيادة فرض الضرائب على المنتجات النفطية المكررة (Excise Tax) بدلا من ان تفرض رسوم كمركية على وارداتها من النفط ، الامر الذي يؤدي بالدول المستوردة ان تميز بين المنتجات المختلفة بالنسبة الى مستوى فرض الضريبة وذلك بما يخدم اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، فالضريبة على البنزين مثلا تحقق حصيلة ضريبة كبيرة _لان الطلب على البنزين منخفض المرونة_ تستخدم عوائدها المالية في اقامة الطرق وصيانتها خدمة لمستخدمي السيارات ، والباقي يذهب كمورد مالي سخي لخزانة الدولة العامة ، وهناك ضرائب اخرى تفرض كضريبة الكاربون التي تدعم صناعة الفحم المحلي كما يحدث في اوربا وكما يحدث في اليابان بغية التأثير على سلوك المستهلكين وتشجيعهم على التحول الى مصادر الطاقة الاخرى بحجة حماية البيئة من التلوث ، وايضا لدى الدول المستوردة للنفط نفقات مختلفة تكون عبئا على الدولة بالتالي تفرض ضريبة يكون الهدف منها تغطية نفقات الاحتفاظ بالمخزون النفطي الاستراتيجي لمواجهة الطوارئ كما هو الحال في فرنسا والدنمارك وهولندا والمانيا .

ان الايرادات النفطية لها علاقة وثيقة جدا(ايجابية) بالإيرادات العامة ، و كلما ارتفعت اسعار النفط الخام ادى الى زيادة الايرادات النفطية الامر الذي يؤدي الى زيادة الايرادات

العامة ، لكن بنفس الوقت هناك اخطار ممكن ان تحدث فيما لو تم الاعتماد بالكامل على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة ، بالتالي سوف تنعكس المخاطر على الاقتصاد الوطني، ومن ثم ان الايرادات النفطية غير مستقرة لأنها تكون محددة بعوامل خارجية تؤثر في اسعار النفط ، وان بطبيعة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ذات الاقتصاد الريعي تكون نفقاتها متعددة ومختلفة خاصة وان اغلب هذه الدول تعد من الدول النامية التي ليس لها مرونة انتاجية ولا نظام ضريبي متطور الامر الذي سيخلق زيادة في حجم نفقاتها على جانب ايراداتها ، حيث ان الانفاق العام يغطي مسالة دعم الاجور والرواتب وتمويل الاستهلاك العام وجانبا اساسا من الاستهلاك الخاص فضلا عن مختلف اشكال الدعم الانتاجي ان وجد ، وبالتالي ان سلوك الانفاق الريعي في هذه الدول قد شجع ظاهرة (الركوب المجاني Hitchhikers)[1] على نطاق واسع والتي تعني عدم قدرة الحكومة من تحصيل الضرائب مقابل انتفاع الافراد من السلع والخدمات المقدمة لهم كون تلك السلع لا تستثني احدا من افراد المجتمع مثل خدمات الامن والدفاع وفرض القانون وغيرها.

نخلص مما ورد اعلاه بان ان ارتفاع اسعار النفط العالمية يؤدي الى زيادة الايرادات النفطية وبالتالي تزداد التدفقات النقدية الواردة الامر الذي يؤدي الى زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق العام _خاصة الانفاق الحكومي الاستهلاكي او الاستثماري_ والذي يشير الى تحسن في اداء النشاط الاقتصادي والنتيجة تكون زيادة حجم الايرادات العامة الضريبية وغير الضريبية الذي ينعكس بالإيجاب على اوضاع الموازنة العامة والعكس صحيح في حالة انخفاض اسعار النفط العالمية سوف يؤدي بالمحصلة النهائية الى حالة سلبية على اوضاع الموازنة العامة .

ثانيا : اسعار النفط وعلاقتها بالعجز والفائض في الموازنة العامة

ان مبدا توازن الموازنة يضع الموازنة العامة في حالة التساوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة لكنه ليس بالضرورة يكون محققا دائما ، فقد يختل التوازن فتصبح الموازنة بعجز او فائض ، والسبب يكون من خلال التقلبات (ارتفاعا وانخفاضا) في اسعار النفط العالمية، اذ يؤدي انخفاض حجم الايرادات النفطية والفوائض المالية الى انخفاض حجم الانفاق

[1] ظاهرة الركوب المجاني تعني ان الافراد يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الحكومة بدون ان يقابلها دفع ضريبة للحكومة .

الحكومي في الدول الريعية ، وان النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية مثل برامج التنمية الاقتصادية والاثار التضخمية وفي حالة وجود عجز في الموازنة سوف يؤدي ذلك الى تحيز(ميلان) هيكل النفقات العامة الى صالح (النفقات الجارية) على حساب النفقات الاستثمارية.

ان تزايد اسعار النفط و التدخل الكبير من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي الذي ادى الى زيادة الانفاق الحكومي لكثير من الدول وخاصة الدول المنتجة للنفط حيث تتركز هذه الزيادة بمشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة لعملية النمو الاقتصادي ، وان تم من قبل الحكومة باعتماد سعر متحفظ للنفط الخام الا ان النقص سيكون في عدم وجود ارشادات وتعليمات موجهه الى كيفية انفاق الايرادات الاضافية او اذا كان سيتم انفاق تلك الايرادات الاضافية في محلها ، لان استخدام هذه الايرادات الاضافية في تسديد المستحقات الدائمة سوف يؤدي الى حالة عجز مركب (complex disability) في ما اذا انخفضت اسعار النفط العالمية وبالنتيجة فان الاقتصاد الوطني يصبح في حالة هشة وقد لا تنفع معه اجراءات التقشف من قبل الحكومة فيما بعد .

واما في حالة تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة جراء ارتفاع اسعار النفط العالمية فان اغلب البلدان النفطية تواجه تحديات اضافية في سياسة التوازن الخارجي ، اضافة الى اثار سلبية جراء ارتفاع اسعار النفط بشكل مفاجئ يثير توقعات باستمرار الفائض ، منها المرض الهولندي (Dutch disease)[1] وانماط السلوك المنبثقة عن الثقافة الريعية الامر الذي يستدعي ان تخصص صناديق سيادية (sovereign funds) توضع فيها الفوائض المالية وتستخدم في عمليات الاستثمار المختلفة وخاصة في تطوير واكتشاف الحقول النفطية اضافة الى التنويع الاقتصادي للبلد من خلال الاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى (الصناعية والزراعية والخدمية) ، وبالتالي يصبح الفائض المتراكم لتلك البلدان الريعية بمثابة حاجز صد لامتصاص التقلبات التي تحدث في اسعار النفط العالمية ، بل وايضا _باعتبار النفط مورد ناضب_ سوف يكون انصاف للأجيال القادمة .

[1] المرض الهولندي : هو عبارة ظهور وزيادة ثروة طبيعية تؤدي الى زيادة الايرادات المالية التي ترفع من قيمة العملة المحلية امام عملات الدول الاخرى فترتفع الصادرات وتنخفض الاستيرادات .

ثالثاً : طرق تمويل اختلال الموازنة العامة للدول الريعية وتحقيق التوازن المالي

ان عملية تمويل العجز في الموازنة العامة للدول الريعية يتم باختيار عدة طرق والموازنة بينها وفقا للواقع الاقتصادي ، و تقسم طرق تمويل اختلال الموازنة العامة بشكل رئيسي الى قسمين هما **التمويل الداخلي** والذي يشمل (الصناديق السيادية ، الانفاق العام ، الضرائب ، الاقتراض الداخلي ، التمويل بالعجز) ، والقسم الثاني هو **التمويل الخارجي** والذي يتمثل (الاقتراض الخارجي ، المنح و قروض ميسرة او تفضيلية والاقتراض من المصارف والمؤسسات التجارية) وكما يلي : -

أ : التمويل الداخلي

1- الصناديق السيادية (Sovereign Funds) : وهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الادبيات الاقتصادية ، وتعتبر الاموال الداخلة الى الصندوق بمثابة وسائط استثمارية مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي ، وتدار من قبل هيئات او اجهزة حكومية بشكل منفصل عن الاحتياطات العملات الاجنبية ، وهي نتائج الفائض المالي المتحقق من بيع سلعة النفط والغاز الطبيعي .

2- الانفاق العام (الحكومي) : ان الانفاق العام له دور كبير في الموازنة العامة ، فاذا ازداد الانفاق العام ولم يقابله زيادة في الايرادات العامة بشكل مناسب فانه يؤدي الى العجز في الموازنة العامة مما يتطلب تخفيض (ترشيد) الانفاق الحكومي ، لكن ليس من السهولة تخفيض النفقات العامة وذلك لان الدول التي تساير عملية التنمية والنمو الاقتصادي تزيد من حجم نفقاتها العامة لذلك ، فضلا عن اوقات الحرب ومعالجة الكساد ايضا تزيد الحكومة من نفقاتها بشكل كبير ، ولتحقيق التوازن المالي في الموازنة العامة يجب على الحكومة ان تقوم **بترشيد الانفاق العام** بمعنى زيادة فاعلية الانفاق العام بالقدر الذي يؤدي الى زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل التزاماته والعمل على رفع كفاءة الانفاق الى اعلى درجة ممكنة ومراعاة الاولوية في الانفاق بما يؤدي الى زيادة مردودية الانفاق العام، اذ ان عملية ترشيد الانفاق لا يعني التقشف المالي _الذي يمكن ان يؤدي الى الركود الاقتصادي_ لكنه يعني الحصول على اعلى انتاجية ممكنة باقل تكاليف ممكنة .

3- الضرائب : ان زيادة معدلات الضريبة يكون مهم في تمويل عجز الموازنة العامة ، اذ ان الحكومة يمكن لها _بما لها من سلطة قانونية_ ان تزيد معدلات الضريبة من اجل تغطية النفقات العامة المتزايدة لكن الزيادة الضريبية تكون بحدود معينة وعقلانية ، وان زيادة الحصيلة الضريبية (Tax burden) يجب ان تكون وفق اسس وركائز مدروسة مسبقا لتصبح قوة داعمة للإيرادات السيادية في مواجهة العجز ، وهناك عدة طرق (امكانات) **لزيادة الحصيلة الضريبية** التي تؤدي لزيادة الايرادات العامة في مواجهة العجز وتحقيق التوازن المالي نذكر منها : -

أ- الضريبة على الارباح : وتفرض بالعادة على الارباح الصافية للمؤسسات وتكون مدروسة وبنسب معقولة من اجل تفادي ظهور نتائج عكسية بسبب زيادة هذه الضرائب .

ب- ضريبة العقار : وتكون حصيلة هذا النوع من الضرائب قليل في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ، وان في حالة التضخم ترتفع اسعار العقارات وبالتالي ترتفع ارباح المستثمرين في مجال العقارات والاراضي مما يزيد ايراداتهم وهنا يمكن الحكومة ان تزيد من حجم الضريبة _بعقلانية_ وبالتالي تساهم في خفض العجز ولو بشيء يسير .

ج- ضريبة الدخل : وهي الضريبة التي تفرض على دخول الافراد ويجب ان تكون تصاعدية لتحقيق الغاية منها في سد جزء من العجز ، بمعنى تفرض على ذوي الدخول المرتفعة التي تصبح لديهم فوائض مالية على عكس ذوي الدخول المنخفضة الذين ليس لهم فوائض مالية .

د- الرسوم على الصادرات : من اجل دعم الصادرات من السلع والخدمات المحلية لابد من خفض الضرائب او الرسوم المطبقة عليها الامر الذي يؤدي الى زيادة الصادرات وبالتالي تزداد حصيلة الايرادات من الصادرات والنتيجة تزداد الايرادات العامة .

هـ- ضريبة القيمة المضافة : وهي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك النهائي ، وتعتبرها الدول اداة مهمة لزيادة حصيلتها من الايرادات وذلك لتميزها بارتفاع نصيبها النسبي من مجموع الموارد الحكومية ، ويمكن زيادتها بدرجة اكبر مما هي عليه وتشكل اداة تمويلية بسيطة ووفقا لاحتياجات التنمية وظروفها .

4- الاقتراض الداخلي : ان الاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة العامة يكون من خلال عدة مصادر ، **فالقطاع المصرفي** يكون الاقتراض مرة من البنك المركزي الذي يقوم بخلق النقود وبالتالي يقرض الحكومة كي تواجه العجز الموجود بالموازنة العامة الامر الذي يؤدي الى اثار تضخمية وما تعرف في بعض جوانبه بالضرائب المستترة تتمثل بارتفاع معدلات التضخم الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الضرائب المقتطعة من دخل الفرد ، اوان تلجا الحكومة الى المؤسسات المصرفية الاخرى (البنوك التجارية بالعادة) وذلك عن طريق اخذ مبلغ القرض من البنوك التجارية وبالتالي يقل الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص بالتالي يسبب اثر المزاحمة[1] . او عن طريق **القطاع غير مصرفي** المتمثل بالجمهور والمؤسسات المالية غير مصرفية ، فتقوم الحكومة بالاكتتاب العام (IPO) عن طريق طرح حوالات وسندات واذونات الخزينة المركزية الى الافراد والمؤسسات المالية الاخرى في السوق او عن طريق البنك المركزي وذلك بأسعار الفائدة السائدة في الاسواق وبالتالي يعالج العجز الموجود في الموازنة العامة .

ب : التمويل الخارجي

1- الاقتراض الخارجي : ان الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة يعتبر من الوسائل المهمة للدولة مع التعهد بسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه وفقا للشروط المتفق عليها ، وللقروض العامة اثارا على مستوى الاقتصاد الوطني وتتوقف هذه الاثار على كيفية الانفاق لهذه القروض ، فاذا تم انفاقها لأغراض او مشروعات ذات طبيعة استهلاكية فسوف تخفض قدرة الاقتصاد على استيعاب القروض الجديدة واداء خدمة الدين لان الانفاق الاستهلاكي لا يدر دخلا او ارباحا ، اما اذا انفقت لأغراض او مشروعات استثمارية (انتاجية) بالتالي سوف تدر هذه المشروعات ارباحا يمكن ان تستخدم في بالوفاء بأعباء القرض والوفاء بخدمة الدين.

2- المنح والقروض الميسرة (التفضيلية) : ان المنح والقروض الميسرة تساهم في تخفيض عجز الموازنة العامة ، وتعتبر هذه الاساليب اكثر استخداما في الدول النامية لأنها تفتقر الى امكانية التمويل الداخلي ما عدا الاصدار النقدي الجديد ، فقد تستلم المنح التي تكون

[1] اثر المزاحمة (Crowding out) : يعني ان تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الضرائب او الاقتراض العام يزيح القطاع الخاص، اي عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام .

على شكل نقود او على شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية او مواد سلعية اخرى وهذه السلع تباع محليا ويتم استخدام الاموال في تمويل عجز الموازنة العامة او قد تستخدم الاموال في تمويل مشروعات تنموية او لاستكمال مشروعات البنية الاساسية التي تساعد الحكومة المستلمة للمنح او المساعدات في تخفيض عجز الموازنة العامة.

اما القروض الميسرة (التفضيلية) فأنها تمنح بمعدلات فائدة منخفضة او اقل من السائدة في السوق وبفترة سماح طويلة نسبيا ، وهذه القروض تمنح من قبل دول او مؤسسات دولية وتكون مرتبطة بمشروعات محددة ، اما بالنسبة للقروض من البنوك التجارية فان الدولة تلجا اليها والتي تأتي بشكل رئيسي من البنوك الاجنبية حيث اصبحت من المصادر الخارجية المهمة في تمويل عجز الموازنة العامة .

المطلب الثاني : علاقة اسعار النفط بالميزان التجاري

اولا : واقع التجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار النفط الخام

تمثل التجارة الخارجية لأي اقتصاد ركيزة من الركائز المهمة في الاقتصاد ،ولا يمكن للدول ان تعيش بمعزل عن العالم الخارجي مهما بلغت من القوة الاقتصادية والسياسية ، فلابد ان يكون لهذا الاقتصاد ارتباطات (امامية وخلفية) يعتمد عليها عبر مصالح متداخلة ومشتركة مع الدول الاخرى ، كما تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية كونها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، كما تعكس التجارة الخارجية مستويات الدخول في اي بلد وقدرتها على الاستيراد وارتباط ذلك كله برصيد البلد من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري .

ان مجالات التجارة الدولية ضمن منظمة التجارة الدولية (WTO) تتضمن ثلاثة قطاعات هي قطاع (السلع ، الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية) ، وان استراتيجية منظمة التجارة العالمية تقوم على فكرة التجارة الحرة التي تكونت من خلال الآراء والنظريات الاقتصادية الرأسمالية وعبر مدى تطورها تاريخياً ابتداءً من تداعيات افكار وطروحات مرحلتها الاولى ذات الطابع التجاري وصولا الى الافكار و التحليلات الاقتصادية الحديثة التي تتبنى اقتصاد

السوق في مرحلته المعاصرة باتجاه عولمة التجارة الحرة ، ومن الاسباب الرئيسية لتبلور منظمة التجارة العالمية هو الازمات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الرأسمالي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وانتشار افكار السياسات الحمائية ، والتي هددت الى نشوب حرب تجارية بين الدول الرأسمالية الامر الذي ادى الى مطالبة العديد من الدول بإعادة احياء الاتفاق العام للجات واستمرار جولاتها التفاوضية وصولا الى انبثاق (WTO) ، اذ ان (WTO) تعتمد على عدة مبادى اساسية هي (مبدأ عدم التمييز ، و مبدأ النفاذ الى الاسواق ، ومبدأ المفاوضات التجارية ، ومبدأ الشفافية ، ومبدأ التفضيلية في التجارة) ، وان انضمام بعض الدول العربية كالإمارات والسعودية وغيرها من الدول اعطى لها حافزا ودفعة قوية الى تحرير تجارتها الخارجية . اذ ان توسع نطاق التبادل التجاري بين اعضاء WTO سوف يوفر مكاسب ، منها:-

1- ان صادرات الدول المنضوية تحت (WTO) سوف تنفذ بسهولة كبيرة الى بقية الدول ، وذلك لان الرسوم الجمركية ستكون منخفضة او معفاة ، مثال ذلك ارتفاع صادرات السعودية بعد انضمامها الى (WTO) .
2- امكانية الحصول على مختلف السلع والخدمات سواء أكانت استهلاكية ام استثمارية .
3- جذب الاستثمار الاجنبي وبالتالي تدفق الاموال والتقنيات والخبرات في مختلف المجالات الانتاجية ، اضافة الى انه سيسهم في تنشيط القطاع الخاص ويحقق التنوع الاقتصادي .
4- الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في مجالات الطاقة ولاسيما قطاع النفط الخام بما يؤمن انخفاض التكاليف وزيادة القدرة الانتاجية لهذه الدول .

وان تقلبات اسعار النفط العالمية تؤثر في التجارة الخارجية للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط الخام ، فتنعكس على حجم الصادرات والاستيرادات سلبا وايجابا وعلى الجانبين ، جانب الدول المصدرة وجانب الدول المستهلكة وكما يلي : -

1- التجارة الخارجية للدول المصدرة للنفط في ظل تقلبات الاسعار النفطية

ان ارتفاع اسعار النفط العالمية تؤدي الى زيادة كبيرة في حجم الايرادات النفطية للدول الريعية وبالتالي تنعكس على تطور مستوى معيشة الفرد ، وزيادة حجم الفوائض المالية النفطية سوف تؤدي الى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني بسبب التوسع

في حجم النفقات العامة ، كما ان ارتفاع اسعار النفط ادى الى تعزيز تراكم الاحتياطيات الاجنبية لدى البنوك المركزية في الدول المصدرة للنفط ، مما دعم عملاتها اما اهتزازات (خلل) موازين المدفوعات اضافة الى تخفيض مديونيتها الخارجية ، اما في **حالة انخفاض اسعار النفط العالمية** فأنها سوف تؤدي الى تراجع عجلة النمو الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية الامر الذي يؤدي الى ان تسحب الكثير من الدول الريعية اموالها المودعة لدى البنوك الاجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري او اللجوء الى الاقتراض اضافة الى تدهور شروط التبادل التجاري واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية في موازين مدفوعاتها ، لكن في نفس الوقت هناك امور تكون في صالح الدول المنتجة للنفط _فيما لو استطاعت الاستفادة انفا من اثار الارتفاع في اسعار النفط العالمية_ وهي :-

أ- انخفاض الصادرات النفطية للدول الريعية يؤدي الى المحافظة على الثروة النفطية واطالة عمر النفط (المورد الناضب) لديها لاستفادة الاجيال القادمة .

ب- انخفاض اسعار النفط العالمية يشجع هذه الدول المصدرة للنفط الى ترشيد الانفاق الحكومي والعمل على تنويع صادراتها وتوسيع القاعدة الانتاجية لها ، اذا ما توفرت حكومات رشيدة ونزيهة تسعى لبناء دولة

2- التجارة الخارجية للدول المستهلكة للنفط في ظل تقلبات الاسعار النفطية

في حالة ارتفاع اسعار النفط العالمية فان هذا سيؤدي الى اعباء اضافية في موازين المدفوعات لهذه الدول ، و تتحمل اعباء كبيرة جراء هذا الارتفاع في اسعار النفط العالمية وهو الزيادة في قيمة وارداتها النفطية اضافة الى تكاليف البحث عن الطاقة البديلة ، وهناك راي اخر يرى بان زيادة اسعار النفط تؤدي الى تعجيل عملية النمو الاقتصادي في العالم وذلك من خلال الفوائض المالية التي تراكمت في الدول المصدرة للنفط واستثمرت من خلال صناديق الثروة السيادية والتي انعشت السوق الناهضة بالتالي انعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد العالمي ، **اما عند انخفاض اسعار النفط العالمية** ، فان هذا الامر سيؤدي الى تحسن ميزان المدفوعات لهذه الدول بسبب انخفاض وارداتها من النفط الخام اضافة الى انخفاض تكاليف انتاج السلع الصناعية وانخفاض تكاليف البحث عن مصادر الطاقة البديلة وتعزيز عملية النمو

الاقتصادي بسبب زيادة الانتاج الناجم عن انخفاض التكاليف في العديد من الصناعات التي تعتمد النفط كمادة اساسية لها .

ثانيا : تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري

تنعكس تقلبات اسعار النفط الخام على الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات وذلك من خلال حجم الصادرات والاستيرادات لكل بلد ، فعند انخفاض اسعار النفط العالمية يؤدي الى تسجيل عجز في الميزان التجاري للدول المصدرة للنفط الخام ، اي ان الميزان التجاري يسجل حالة العجز فيه عندما تنخفض الصادرات السلعية نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية، اضافة الى تراجع مدفوعات واردات الدول النفطية بسبب انخفاض الانفاق الحكومي ، وان العجز الذي يتحقق في الميزان التجاري سوف ينعكس تماما على الحساب الجاري ، ويحصل العكس في حالة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، فأنها تؤدي الى تحقيق فائضا في الميزان التجاري للدول المصدرة للنفط ، وفي عام 2009 تدهورت اوضاع الموازين التجارية للدول العربية وعلى وجه الخصوص الدول المصدرة للنفط اثر الركود في الاقتصاد العالمي ، ولاسيما في الولايات المتحدة والدول المرتبطة بها باستثمارات ضخمة ، و تحول الفائض الكلي للموازين التجارية للدول العربية كمجموعة من (202) مليار دولار في عام 2008 الى عجز وصل الى (18) مليار دولار في عام 2009 ، وقد انعكس هذا على فائض الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة الذي تراجع من حوالي (319) مليار دولار في عام 2008 الى نحو (60) مليار في عام 2009 ، وهذا الانخفاض قد حصل بشكل اساسي جراء الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية الذي ادى الى تراجع عوائد الصادرات النفطية، وشهد عام 2012 تأثر اداء موازين المدفوعات للدول العربية فقد عزز بقاء اسعار النفط عند مستويات مرتفعة من استمرار التحسن القياسي في اداء موازين المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط ، حيث ارتفع الفائض الكلي لموازين المدفوعات من مستوى (100.7) مليار دولار خلال عام 2011 الى مستوى (170) مليار دولار في عام 2012 ، وهذا قد انعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة ، فقد ارتفع الفائض من (520.9) مليار دولار في عام 2011 ليصل الى(580.7) مليار دولار في عام 2012، وكان هذا الفائض لمجموعة الدول العربية بسبب الفائض الكبير الذي سجلته مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية .

وفي عام 2014 تراجع فائض موازين المدفوعات والميزان التجاري للدول العربية كمجموعة ليستقر عند (464.5) مليار دولار بعد ان كان عند مستوى (560.6) مليار دولار في عام 2013 ، ويعزى ذلك الى الانخفاض الملموس المسجل لدى الفائض التجاري للدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لانخفاض اسعار النفط الختم في الاسواق العالمية وبالخصوص الربع الاخير من عام 2014 الذي شهد انخفاضا بلغت نسبته حوالي (27%) من المجموع العالمي، اما في عام 2017 فقد استفاد اداء موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة من التحسن النسبي الذي شهدته اسعار النفط والمواد الخام مما نتج عنه ارتفاع الفائض في الميزان التجاري ليبلغ الضعف او يزيد عنه حيث وصل الى حوالي (174.1) مليار دولار بعد ان كان حوالي (71.2) في عام 2016 .

مما سبق يمكن القول ان تقلبات اسعار النفط (ارتفاعا وانخفاضا) في الاسواق العالمية تؤثر على الموازنات العامة و الميزان التجاري للدول العربية وبالخصوص الدول المصدرة للنفط الخام ، حيث في حالة ارتفاع اسعار النفط الخام مثلا سوف تؤدي الى زيادة عوائد صادراتها التي تنعكس على ايرادات العامة في الموازنة بشكل ايجابي مما يؤدي الى استغلال الفوائض المالية المتحققة في عملية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للبلد فضلا عن تقليل الاعتماد على الريع النفطي في المستقبل ، ويكون ذلك تدريجا بعد ان يتم تطوير القطاعات الانتاجية غير النفطية وامكانية مساهمتها في زيادة حجم الصادرات غير النفطية وتحقيق وفرة مالية في الميزان التجاري غير النفطي بالإضافة الى تنويع مصادر الايرادات العامة لتمويل اوجه الانفاق العام في الموازنة العامة .

القسم الثاني

واقع الموازنة العامة والميزان التجاري لدول مختارة تزامناً مع تغيرات اسعار النفط

القسم الثاني
واقع الموازنة العامة والميزان التجاري لدول مختارة تزامناً مع تغيرات اسعار النفط

تمهيد :

يستعرض القسم الثاني انعكاسات اسعار النفط في الاسواق العالمية وتأثيرها على واقع الموازنة العامة والميزان التجاري لبعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام المنضوية تحت منظمة اوبك وهي (السعودية والامارات وايران والكويت والجزائر) هذه الدول التي تم انتقاؤها كون اقتصاداتها مشابهة للاقتصاد العراق من حيث اعتمادها على سلعة النفط في توليد ايرادات الموازنة العامة اضافة الى ان النفط الخام فيها تعد من السلع الرئيسة في حجم صادرات هذه الدول ، ويتضمن هذا القسم الفصول الاتية :

الفصل الاول : المملكة العربية السعودية بين ريعية الاقتصاد والاصلاحات الداخلية .

الفصل الثاني : تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في الامارات .

الفصل الثالث : جمهورية ايران الاسلامية – تحديات سوق الطاقة والعقوبات الامريكية .

الفصل الرابع : واقع الاقتصاد الكويتي في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية .

الفصل الخامس : انعكاسات اسعار النفط الخام على الواقع الاقتصادي الجزائري .

القسم الثاني

الفصل الاول

المملكة العربية السعودية
بين ريعية الاقتصاد والاصلاحات الداخلية

الفصل الاول
المملكة العربية السعودية بين ريعية الاقتصاد والاصلاحات الداخلية

المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد السعودي

تعد المملكة العربية السعودية أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية ، ويحدها البحر الأحمر وخليج العقبة من الغرب والخليج العربي من الشرق ، وتشمل البلدان المجاورة لها الأردن والعراق والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان واليمن والبحرين ، وتتصل بالأراضي السعودية بواسطة طرق معبدة ، واقتصاد السعودية قائم على حجم الطاقة (النفط والغاز) ، اذ ان نحو 90% من عوائد التصدير تأتي من صناعة النفط ، بالتالي فأنها تعد من اكبر المنتجين والمصدرين للنفط الخام في العالم ، وقد شهدت المملكة العربية السعودية الحديثة منذ إنشائها عام 1932 على يد الملك عبد العزيز آل سعود تحولات مذهلة ، ففي غضون عقود قليلة تحولت المملكة من بلد صحراوي إلى دولة حديثة متقدمة ولاعب رئيسي على الساحة الدولية.

وقد اكتشف النفط في المملكة عام 1936 وبدأ إنتاجه تجارياً عام 1938 ، مما سمح ببدء عملية التحديث والتطور فيها ، وبعد اكتشاف النفط أصبحت المملكة واحدة من 51 عضواً قانونياً أصلياً في الأمم المتحدة عام 1945 ، ومضت المملكة قدماً على طريق التنمية فاستحدثت نظام مجلس الوزراء عام 1958 ، وبعد ذلك بست سنوات ، تولى الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود العرش حاملاً رؤية لتحديث الحكومة وإدارتها ، و بحلول عام 1970 استحدثت المملكة خطة التنمية الأولى ، وفي عام 1975 ، تولى العرش الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود فأشرف على النمو والتصنيع في البلاد ، ليتولى بعده الحكم الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عام 1982 فيواصل النمو والتحديث في البلاد، وخلال حكمه أنشئ مجلس الشورى عام 1992، وفي عام 2003 ، منح مجلس الشورى سلطة اقتراح قوانين جديدة في البلاد .

وتعتمد المملكة نهج التخطيط الإنمائي في رسم خطة سياساتها وبرامجها الاجتماعية الاقتصادية ، ضمن إطار الخطط الخمسية الشاملة التي تتضمن دورين أساسيين متكاملين هما : **الدور التوجيهي** المعني بمؤسسات الدولة والقطاع العام ، **والدور الدلالي** المعني بالقطاع الخاص. وتعد السعودية من اكبر الدول في المنطقة من حيث المساحة الامر الذي جعل مسالة امنها واستقرارها لا تعنيها فحسب ، وانما تعني معظم دول العالم وخاصة الدول المستهلكة للنفط ، ومنذ اواخر عقد السبعينات من القرن الماضي شهد الاقتصاد السعودي عدد القفزات المتسارعة التي طالت في مجملها الى مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي 33 مرة في 28 عاما الامر الذي مكن المملكة من تبني وتنفيذ عدد من الخطط التنموية الطموحة التي ركزت بالدرجة الاساس على انشاء المدن التحتية وتنميه القوى البشرية وتعزيز وتنويع الصادرات غير النفطية .

وقد حددت خطة التنمية التاسعة توجهات جميع جوانب التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمملكة على مدى الاعوام (2010 – 2015) ، كما تناولت الخطة أيضاً التحديات الكبرى المتوقعة ، فضلاً عن السياسات و الموارد اللازمة للتصدي لها وتحقيق غايات التنمية وأهدافها ، وتمثل الخطة مرحلة جديدة في عملية التخطيط الإنمائي ، التي امتدت على مدى العقود الأربعة الأخيرة ، وتشكل المرحلة الثانية في المسار الاستراتيجي للاقتصاد الوطني على مدى السنوات (2015 – 2030) .

واستكمالا لهذا التطور بدأت الحكومة بالسماح للقطاع الخاص والمستثمرين الاجانب المشاركة في قطاع توليد الطاقة والاتصالات وفق نظام الاستثمار الاجنبي المعمول به حاليا والذي صدر عام 1978 في 12 مادة اهمها ، تمتع راس المال الاجنبي بالمزايا التي يتمتع بها راس المال الوطني ، فضلا عن الاعفاء من الضرائب لمده عشر سنوات ، ومنذ بدء هذا القانون كان اهم اهداف الاستثمار الاجنبي موجها لتطوير قطاع الصناعة الا ان واقع قطاع الصناعة في السعودية ما زال محتكرا للقطاع العام (الحكومة) ولاسيما الصناعات البتروكيماوية و تكرير النفط وباقي الصناعات التي يسيطر على القطاع الخاص .

ويبلغ عدد سكان المملكة نحو 34.320 مليون نسمة في عام 2019 بعدما كان نحو 22.643 مليون نسمة أي بنسبة نمو 34% ، في حين ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في

عام 2019 الى 793 مليار دولار مرتفعا عما كان عليه في عام 2004 بنسبة 68% ، مما انعكس على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نحو 23.106 الف دولار في عام 2019 ، وارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية الى نحو 58.5% في عام 2019 ، في حين تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الى 41.5% وذلك وفقا للبرنامج الذي وضع في عام 2016 (رؤية السعودية 2030) ، وفيما يلي مؤشرات ومتغيرات اقتصادية للمملكة العربية السعودية ، كما يلي :-

جدول (2)

مؤشرات ومتغيرات اقتصادية مختارة للسعودية (2004-2019)

السنوات	السكان (مليون نسمة)	GDP (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دولار)	نسبة مساهمة القطاعات النفطية في GDP %	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2004	22.546	250.339	11.467	58.4	5.8	0.5
2005	23.359	328.206	14.068	57.7	6.0	1.1
2006	24.205	356.155	15.603	55.4	6.2	2.9
2007	24.851	384.686	16.666	52.6	5.7	6.3
2008	25.790	519.797	20.157	51.5	5.0	9.0
2009	26.667	429.098	16.095	47.6	5.3	4.2
2010	27.560	526.812	19.111	45.3	5.5	5.3
2011	28.134	669.507	23.599	46.2	5.7	2.7
2012	29.220	735.975	25.208	45.2	5.5	3.5
2013	29.878	746,647	24.893	44.2	5.5	2.5
2014	30.732	756.350	24.581	43.6	5.7	1.9
2015	31.489	651.757	20.650	44.0	5.5	1.2
2016	31.982	639.617	20.171	44.6	5.6	1.1
2017	32.613	683.833	21.096	43.7	5.8	-1.1
2018	33.405	711.567	23.186	43.9	6.0	2.6
2019	34.290	793.234	23.491	41.5	5.9	2.0

المصدر : IMF, Report for Selected Countries and Subjects, World Economic Outlook Database, October 2018

المطلب الثاني : تطور الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية

صدرت اول موازنة للملكة في عام 1931 ، وكانت بالتقويم الهجري ، بمعنى ان الموازنة بدأت من شعبان 1350 هـ وتنتهي بنهاية رجب من عام 1351 هـ ، وقد نشرتها جريدة ام القرى والتي تضمنت النفقات العامة فقط دون الايرادات العامة ، وكانت ارقامها بالقروش ، اذ ان الريال السعودي كان يساوي 10 قروش آنذاك ، وفي عام 1947 عدلت الموازنة وصدرت متضمنة الايرادات والنفقات العامة ، وقدرت بعملة الريال السعودي ، وتاريخيا فان الموازنة في المملكة كانت لا تصدر سنويا ، كما حدث في عام 1953 اذ لم تصدر الموازنة وبقيت الى عام 1955 التي اعتمدت لسنتين ، وبعد ذلك استمرت الموازنة بالصدور باستثناء السنة المالية 1986 ، اذ لم تصدر الموازنة العامة وتم اعتماد الموازنة السابقة لها ، وقد تضاعفت الموازنة العامة في السعودية ما يقارب 88 مرة ، اذ ان اول موازنة عامة صدرت كانت بمبلغ مقداره 14 مليون ريال سعودي.

وفي نهاية عام 2015 اقر مجلس الوزراء السعودي (مشروع رؤية المملكة العربية السعودية 2030) ، تهدف الى انهاء اعتماد المملكة على قطاع النفط ، والتوجه نحو التنويع الاقتصادي لكل مجالات الدولة ، و رؤية 2030 هي مجموعة من الاصلاحات التي اصدرها الملك سلمان والتي تهدف الى اعادة هيكلة مؤسسات الدولة من دمج او الغاء بين الوزارات والاجهزة ، وذلك لترشيد وتخفيض النفقات العامة ورفع كفاءة الجهاز الحكومي اضافة الى افساح المجال امام القطاع الخاص ليأخذ دوره في الاقتصاد الوطني ، اذ ان رؤية 2030 حددت الخطوط العريضة لمشروع مفرط الطموح يهدف الى تغيير جذري في بنى الاقتصاد والمجتمع ، وذلك عبر تقليل الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل واستبداله بعوائد صناديق الاستثمار ، و يعتمد البرنامج الوطني رؤية 2030 على ثلاثة محاور رئيسية هي (المجتمع الحيوي و الاقتصاد المزدهر و الوطن الطموح) وان اهم اهدافها هي رفع حجم الاقتصاد الوطني وخفض معدل البطالة و رفع نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى الوصول بمساهمة القطاع الخاص الى 65% وزيادة الايرادات الحكومية غير النفطية الى الف مليار ريال سنويا من 163 مليار ريال حاليا ، وفي ما يلي نموذج موازنة المملكة لعام 2019 ، كما يلي:

الجدول (3)

الموازنة العامة السعودية لعام 2019 مليار دولار

الايرادات	المبلغ	النفقات	المبلغ
الايرادات النفطية	211.1	تعويضات العاملين	121.6
الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية	4.2	السلع والخدمات	46.6
الضرائب على السلع والخدمات	35.2	نفقات التمويل	5.6
الضرائب على التجارة الدولية	4.5	الاعانات	8.5
ضرائب اخرى	5.0	المنح	0.8
اجمالي الايرادات	260	المنافع الاجتماعية	19.4
		مصروفات اخرى	26.6
		النفقات الرأسمالية	65.6
		اجمالي النفقات	294.7

المصدر : وزارة المالية السعودية ، الميزانية العامة لعام 2020 ، ص15 .

نلاحظ ان موازنة عام 2019 لازالت تعتمد على العوائد النفطية ، اذ تصل الى نحو 81% من اجمالي الايرادات العامة وهي نسبة مرتفعة قياسا بالأهداف التي تبنتها رؤية السعودية 2030 الذي تم وضعه في عام 2016 ، وعليه يجب على السلطات السعودية توجيه او تعديل خططتها في المستقبل القريب نحو خفض هذه النسبة واعطاء الدور الاكبر الى بقية الصادرات – خارج قطاع الطاقة – ليتسنى التوافق مع بقية الاهداف المعلنة في رؤية 2030 .

المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع الموازنة العامة

تنبع اهمية الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية من خلال الدور الذي تأثره في رسم السياسة الاقتصادية للبلد، حيث يصنف الاقتصاد السعودي بالمرتبة الاولى على مستوى الدول العربية وذلك لما يملكه من امكانات مادية ومعنوية تتيح له التربع على عرش الاقتصادات العربية ، اما عالميا فقد صنفت السعودية واحد من اكبر (20) اقتصادا في العالم ، وان معدل دخل الفرد يصل الى ما يقارب (78) الف ريال سعودي سنويا ، كل ذلك جاء نتيجة لامتلاك السعودية اكبر احتياطي مؤكد في العالم اذ تصل نسبته الى حوالي (21%) من الاحتياطي العالمي، وحجم انتاج يصل الى قرابة (10.800) م ب/ي في عام 2019 ، ومن حيث

الاستقرار الاقتصادي فقط جاءت في المركز (9) ، والمركز (11) على مستوى البيئة الجاذبة للاستثمار في عام 2017، وهذا قد القى بظلاله_ من حيث مسالة امنها واستقرارها _ على اغلب دول العالم وبالخصوص الدول الصناعية الكبرى.

تواجه كل دول العالم خطر (تقلبات اسعار النفط) وتنعكس هذه المخاطر والاشكاليات على اعداد الموازنة العامة للدول المختلفة وبالخصوص الدول الريعية، وايضا ان تقلبات اسعار النفط العالمية تنعكس على الدول المصدرة للنفط من خلال اتخاذ القرارات الاقتصادية لاسيما بعد ان اصبحت ظاهرة تقلبات اسعار النفط متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي ، وان المملكة السعودية تعتمد في موازنتها على الايرادات النفطية التي تصل الى متوسط نسبة (86%) من اجمالي الايرادات العامة ، لذلك تسعى السعودية ومن خلال ايرادات النفط (والتي تعتمد عليها) في موازنتها الى تنويع مصادر الدخل من خلال الاعتماد على صادرات السلع غير النفطية .

ان الاسباب الرئيسية وراء النهج الحكومي المتحفظ في توزيع ايرادات الموازنة العامة تعزى الى تقلبات اسعار النفط العالمية والاعتماد عليه كمصدر رئيسي للإيرادات العامة ، اما بالنسبة للدين العام في المملكة السعودية فانه قد شهد انخفاضا كبيرا من عام 2004 فصاعدا ، فقد انخفضت نسبة الدين العام السعودي الى 41% في العام 2006 بعد ان كان يشكل نسبة 66% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وقد وصلت نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي الى 20% وذلك بسبب عوامل اساسية هي الايرادات النفطية الكبيرة المتحققة نتيجة لارتفاع اسعار النفط في هذه المدة والتي انعكست ايجابا على الايرادات العامة والتي اسهمت في تسديد الديون السيادية ، اضافة الى الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي والانخفاض في المبالغ المستحقة لجهات الاقراض المحلية .

وشهدت الاعوام من (2010 –2013) صعود تدريجي في اسعار النفط العالمية حيث بلغ ذروته في نهاية عام 2012 اذ وصل سعر برميل النفط الخام ما يقارب (109) دولار ، وهذا الامر قد انعكس على الموازنات المالية لهذه السنوات بشكل ايجابي اذ ساعدت الفوائض المتحققة من الايرادات النفطية في سد العجز الحاصل في السنوات المالية التي تنخفض فيها اسعار النفط العالمية والجزء الاخر كان لخفض الدين العام السعودي ، ولا يزال الدين العام

والسيولة في السعودية في وضع جيد ، اذ استطاعت المملكة من خفض الدين العام من (263.35) مليار دولار في العام 2012 الى (200.00) مليار دولار في العام 2013 اي بنسبة (24%) مقارنة بالعام السابق ، وعلى عكس الكثير من الدول فان السعودية تمتلك احتياطيات كافية لسداد كامل ديونها السيادية والذي اكدته ستاندرد آند بورز[1] حيث وضعت المملكة السعودية من التصنيف الايجابي الى التصنيف المستقر ، وان الحكومة السعودية قامت بزيادة نفقاتها بنسبة 4% في عام 2016 وبالتالي ادى الى ارتفاع الدين العام من الاسواق المحلية والعالمية حوالي (534.50) مليار دولار ، وبهدف تفادي مزاحمة القطاع الخاص على السيولة المحلية ولرغبة الحكومة السعودية في تنويع مصادر وادوات الدين العام فقد عمدت للجوء الى اسواق الدين العالمية حيث اقترضت ما يقارب (100) مليار دولار من المصارف الاجنبية (Syndicated loan) ، وقد اصدرت سندات دولية بقيمة (175) مليار دولار لاقت أقبالا واسعا ، ليصل اجمالي الدين (المحلي والعالمي) السعودي الى (316,5) مليار ريال سعودي اي ما يقارب (843,65) مليار دولار امريكي في نهاية عام 2016 ، وعلى اثرها وجهت الحكومة السعودية بمجموعة من الخطط و الاجراءات الضرورية لزيادة الايرادات غير النفطية بما في ذلك زيادة الرسوم الجمركية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة كما وتم اقتراح المزيد من الرسوم لعام 2017 ، و حسب احصائية صندوق النقد العربي تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة (5%) في دول الخليج العربي خلال عام 2018 ونسبة (50%) على المشروبات الغازية وعلى التبغ ومشروبات الطاقة بواقع (100%) ، وبسبب العجز الحاصل في موازنة المملكة للأعوام (2014 – 2019) ارتفع الدين العام في المملكة الى نحو 24% من الناتج المحلي الاجمالي ، ويتم معالجة الدين العام من خلال اتباع سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات اصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية .

ان المملكة السعودية لا يزال فيها النفط يشكل اكثر من 80% من الصادرات ، وانها تعتمد في اعداد موازنتها العامة على الايرادات النفطية التي تصل الى ما يقارب 81% من الايرادات العامة ، اما بقية الصادرات الاخرى غير النفطية فالتغيرات تكون فيها قليلة وغير معتد بها وذلك بسبب نسبتها مقارنة بالإيرادات النفطية حيث لا تتعدى نسبتها ما يقارب 20% من اجمالي الايرادات العامة ، والجدول (5) يوضح الموازنة العامة في المملكة السعودية التي

[1] شركة متخصصة في تصنيف الجدارة الائتمانية لكل دول العالم .

تتكون من الايرادات العامة (النفطية وغير النفطية) والمصروفات او النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) للمدة من (2004-2017) ، وكما يلي :-

جدول (5)

الموازنة العامة في السعودية للمدة (2004-2017) **مليار دولار**

البيان	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	اجمالي الايرادات العامة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات العامة	العجز او الفائض الفعلي
2004	87.9	16.6	104.5	84.1	66	10	76	28.5
2005	134.4	15.9	150.3	89.3	75.7	16.6	92.3	58
2006	161.1	18.4	179.5	90	85.9	18.9	104.8	74.7
2007	169.9	21.4	191.3	87.4	92.5	31.7	124.3	67
2008	262.2	31.3	293.5	89.3	103.6	34.9	138.6	154.9
2009	115.8	20.1	135.9	85.2	111	47.9	159	(23.1)-
2010	178.7	19	197.7	90.3	121.3	53	174.3	23.3
2011	275.8	22.2	298	93	146.8	73.6	220.4	77.6
2012	305.2	27.3	232.5	92	161	69.7	230.7	1.8
2013	276	32.3	308.3	90	177	83.1	260.2	48.0
2014	245.5	30.1	275.6	87.4	197.2	98.7	295.9	(20.3)-
2015	118.9	45.1	164	72.4	190.4	70.2	260.7	(96.7)-
2016	116.6	21.8	138.4	91	193.6	27.7	221.3	(82.9)-
2017	127.9	56.5	184.4	88.3	195.2	41.9	237.1	(52.7)-
2018	196.5	44.8	241.3	81.4	237.6	50.1	287.7	(46.4)-
2019	211.1	48.8	260.0	81.1	229.3	65.6	295.0	(35.0)-

المصدر : :1- صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية (2017) . 2- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقارير السنوية (51, 52، 53, 54) . 4 – الارقام بين القوسين تعني حالة العجز في الموازنة العامة . * تم تحويل سعر صرف العملة من الريال السعودي الى الدولار الامريكي من خلال قسمة الريال السعودي على سعر الصرف الرسمي الذي يبلغ (3,750)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الايرادات النفطية بلغت **(87.9)** مليار دولار في عام 2004 ، وارتفعت الى (262.2) مليار دولار في عام 2008 اي بنسبة زيادة اكثر من 66% من اجمالي الايرادات وذلك بسبب زيادة ارتفاع النفط السعودي من 36 د ب في عام 2004 الى ما يقارب 94 د/ب في عام 2008 والتي القت بضلالها على النفقات العامة والتي ارتفعت الى (138.6) مليار دولار في عام 2008 بعد ان كانت في عام 2004 نحو (76) مليار دولار بواقع نسبة زيادة وصلت الى 45% ، اذ كانت نسبة زيادة النفقات الجارية منها نحو 36% من اجمالي النفقات العامة ، وفي سنة 2009 انخفضت الايرادات النفطية بنسبة 126.4% من الايرادات الاجمالية اذ انكمش سعر النفط وانخفض الى نحو 60 د/ب ، وهو اكبر انخفاض في مدة الدراسة وذلك بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض النمو والطلب العالمي على النفط الخام ، اما المدة (2010–2012) فقط تحسنت الايرادات النفطية وغير النفطية ، اذ وصلت الايرادات النفطية الى (305.2) مليار دولار، والايرادات غير النفطية الى (27.3) مليار دولار في عام 2012 اي بنسبة ارتفاع عن عام 2010 نحو 42% وذلك بسبب الارتفاع في اسعار النفط العالمية اذ وصلت الى 109 د/ب وهو اعلى مستوى لسعر برميل النفط منذ اكتشاف النفط الى الان ، اما المدة (2013–2017) فقد انخفضت قيمة الايرادات النفطية بالمقارنة مع السنوات السابقة اذ وصلت نسبة الانخفاض الى 116% وذلك بسبب زيادة المعروض من النفط الخام وارتفاع انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ، اضافة الى عامل المضاربة بالأسعار النفطية في الاسواق العالمية ، لكن **التعاون المثمر بين الدول المنتجة للنفط داخل اوبك مع الدول المنتجة خارج اوبك المتمثلة (روسيا الاتحادية)** لتحديد سقوف الانتاج النفطي ادى الى اعادة الارتفاع التدريجي في اسعار النفط العالمية لتصل الايرادات النفطية في المملكة السعودية في عام 2017 الى نحو (127.9) مليار دولار ، وقد جاءت اعوام (2018 – 2019) متلازمة لرؤية 2030 في المملكة ، فقد حقق الاقتصاد السعودي تطورات ايجابية في اغلب قطاعاته ، واظهر الاقتصاد المحلي مرونة في امتصاص الصدمات الاقتصادية نتيجة لتذبذب اسعار النفط خلال السنوات السابقة ، وتشير بيانات وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الى ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج النفط في عام 2018 بنسبة 3.6% ليبلغ الانتاج نحو 10.32 مليون برميل يوميا ، وهو ما انعكس

على ارتفاع الايرادات النفطية الى نحو 196.5 مليار دولار والى نحو 211 مليار دولار في عام 2019 .

اما الايرادات غير النفطية فكانت نسبتها منخفضة ولا تتجاوز 20% من اجمالي الايرادات العامة اقتصرت بشكل طفيف على القطاعات الاخرى (الزراعية والصناعية) اضافة الى الضرائب والرسوم حيث بلغت نسبتها السنوية نحو (7.3%) من اجمالي الايرادات في عام 2014 مقابل (15%) في عام 2013 ، وارتفعت النسبة الى ما يقارب (18%) من اجمالي الايرادات العامة في العام 2017 وذلك لعدة اسباب منها ، البدء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والمقدرة (5%) في ضوء الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى اجراءات المملكة في اطار حزمة من القرارات والخطط لخفض النفقات العامة ورفع كفاءة الجهاز الحكومي من خلال عملية الدمج بين الوزارات كدمج وزارتي (العمل) و (الشؤون الاجتماعية) في وزارة واحدة باسم (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية) ، وافساح المجال لخصخصة بعض الانشطة الحكومية وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي وذلك بما يتوافق مع رؤية 2030 التي اعلنت في نيسان 2016 .

مما سبق اعلاه فان من الضروري تفعيل الايرادات الاخرى (غير النفطية) في القطاعات والمجالات الاقتصادية والخدمية الاخرى من خلال الفوائض التي تحصل في الموازنة العامة _والتي توضع في الصندوق السيادي السعودي_ نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ولمحاولة مبادلة التنمية المستدامة بالثروة النفطية وذلك حفاظا على حقوق الاجيال القادمة ، اضافة الى العمل على زيادة الوعي الثقافي والتكنولوجي والفكري لدى الجهاز البيروقراطي الحكومي الذي سوف ينفذ برنامج التحول الوطني (رؤية 2030) كونه يحتاج الى افراد لهم قدرات وطاقات على مستوى عالي من تقييم اداء المخرجات في شتى المجالات الاقتصادية

شهدت الموازنة العامة في السعودية حالات العجز والفائض خلال مدة البحث ، فمن خلال جدول (4) نلاحظ ان الايرادات العامة والنفقات العامة في زيادات تدريجية ، ففي عام 2004 كان اجمالي الايرادات العامة نحو (104.5) مليار دولار واجمالي النفقات العامة بلغ نحو (76.0) مليار دولار وبسبب اعتماد السعودية على ايرادات النفط ونتيجة للزيادات الحاصلة في

الاسعار النفطية ارتفعت الايرادات العامة في عام 2007 و 2008 الى نحو (191.3 و293.5) على التوالي اي بنسبة زيادة تصل الى 64% من اجمالي الايرادات العامة لعام 2004 ، تبعتها زيادات مستمرة في حجم النفقات العامة حيث وصلت في عام 2007 و2008 الى حوالي (124.3 و 138.6) مليار دولار ، ويقدر حجم الفوائض المتحققة للمدة من 2004 الى 2008 بنحو حوالي (223.9) مليار دولار ويعزى سبب هذه الزيادة في حجم الفوائض الى زيادة المملكة للإنتاج والصادرات النفطية التي كانت نتائج لعدة عوامل منها غزو الولايات المتحدة للعراق وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في العالم اضافة الى عوامل اخرى جيوسياسية .

وفي عام 2009 انخفضت الايرادات العامة الى (135.9) مليار دولار لكن النفقات العامة _بفعل طبيعتها_ استمرت بالارتفاع ووصلت الى (159.0) مليار دولار محققة عجزا في الموازنة العامة مقداره (23.1) مليار دولار بسبب تأثر المملكة بالانكماش الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية العالمية ، اما في الاعوام 2010 و 2011 و 2012 و 2013 فقط استعادت اسواق النفط عافيتها وارتفعت الاسعار بصورة غير مسبوقة والذي انعكس بصورة ايجابية على الموازنة العامة في كل الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومن ضمنها المملكة السعودية والتي حققت فوائض مالية بلغت (23.3 و 77.6 و 1.8 و 48.0) مليار دولار على التوالي.

اما في عام 2014 فقط كان حجم اجمالي النفقات العامة يقدر نحو (295.9) مليار دولار وكان حجم الايرادات العامة _التي لم تستطيع ان تغطي النفقات العامة_ نحو (275.6) مليار دولار مما ادى الى حصول عجز في الموازنة العامة السعودية قدرت حوالي (20.3) مليار دولار نتيجة لانخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية حيث اعتماد المملكة على الايرادات النفطية بشكل كبير وعدم وجود مصادر ايرادات اخرى (غير نفطية) للمملكة تساعدها في سد العجز في موازنتها اضافة الى عدم وجود رشادة في عمليات الانفاق العام للحكومة السعودية ، واستمر حال العجز في الموازنة العامة للسنوات 2015 و 2016 و 2017 حيث وصل العجز نحو (96.7 و 82.9 و 52.7) مليار دولار على التوالي ، ومن الملاحظ بان قيمة العجز للسنوات الثلاث الاخيرة تأخذ مسارا تنازليا وذلك بسبب تحسن اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية نتيجة الاتفاق بين السعودية وروسيا على خفض الانتاج ، اضافة الى مجموعة الخطط والاصلاحات التي تقوم بها المملكة السعودية منها تقليص الدعم الحكومي

للسلع الرئيسية (الوقود والماء والكهرباء) على ان يتم رفع الدعم بشكل تام في عام 2020 ، علاوة على ذلك تفعيل السعودية للكثير من الايرادات غير النفطية بهدف تنويع مصادر الايرادات العامة و رفع الرسوم الموضوعة على التبغ و خدمات الاتصالات في البلاد والمخالفات المرورية وتعديل رسوم التأشيرات اضافة الى تطبيق مقابل مالي على المقيمين داخل الاراضي السعودية في يوليو 2017 .

مما ورد اعلاه يمكننا القول بان الموازنة العامة السعودية تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط العالمية نتيجة لاعتمادها بشكل رئيسي على الايرادات النفطية وان الزيادات المطردة في حجم الانفاق العام اثر بشكل سلبي على وضع المملكة اذ ارتفعت الديون السيادية الى اقصاها في عام 2019 وبالتالي تأثر الصندوق السيادي السعودي سلبا والنتيجة عدم حفظ حقوق الاجيال القادمة من التمتع بالإيرادات النفطية ، مما التجأت الحكومة السعودية الى جملة من البرامج والخطط في سبيل تنويع الايرادات العامة ولاسيما زيادة الايرادات غير النفطية للمساهمة في زيادة الايرادات العامة .

المطلب الرابع : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع التجارة الخارجية

اولا : تطور الناتج المحلي الاجمالي السعودي

تشير بيانات الناتج المحلي الاجمالي في المملكة للأسعار الثابتة الى تراجع طفيف في عام 2019 بنسبة نمو 0.33% ليبلغ 793 مليار دولار مقابل نسبة نمو نحو 2.43% في عام 2018 ، وذلك بسبب انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي نحو 4.2% في الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ حوالي 266.1 مليار دولار ، كذلك تحقيق الناتج المحلي غير النفطي نسبة مساهمة نحو 61.8% ، ويتكون الناتج المحلي السعودي من قطاعين تنظيميين (القطاع النفطي والقطاع غير النفطي) اللذان يشملان القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، وان انكماش القطاع النفطي جاء بسبب خفض المملكة انتاجها النفطي التزاما باتفاق (اوبك+) لمحاولة تحقيق الاستقرار في اسواق النفط العالمية ، اما القطاع الخاص فقد حقق نسبة نمو 3.7% في عام 2019 ، كما ارتفع الناتج المحلي الحكومي بنسبة 2.2% ، وشكل القطاع الخاص نحو 40.7% من الناتج المحلي ، بينما كانت حصة القطاع الحكومي 17.2% في عام 2019 ،

الجدول (5) يبين نسبة مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011 – 2019) كما يلي :-

جدول (5)

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للأسعار الثابتة %

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الزراعي	2.50	2.44	2.46	2.43	2.35	2.32	2.35	2.30	2.33
القطاع النفطي	42.67	42.56	40.85	39.79	40.02	40.45	39.33	39.79	38.21
الصناعة التحويلية	10.90	10.77	10.84	11.45	11.73	11.90	12.15	12.11	11.88
الكهرباء والغاز والماء	1.27	1.28	1.26	1.28	1.29	1.30	1.33	1.32	1.27
التشييد والبناء	4.58	4.55	4.77	4.92	4.92	4.68	4.57	4.30	4.48
تجارة الجملة والمفرد	8.64	8.69	9.02	9.22	9.11	8.81	8.93	8.80	9.32
النقل والاتصالات	5.29	5.26	5.45	5.59	5.68	5.74	5.91	5.89	6.20
خدمات المال والتامين	8.53	8.71	9.26	9.23	9.07	9.16	9.73	9.79	10.30
خدمات جماعية وشخصية	1.85	1.85	1.92	1.96	1.92	1.92	1.96	2.01	2.14
الخدمات المصرفية	0.91	0.87	0.86	0.83	0.81	0.80	0.82	0.81	0.83

المصدر : وزارة المالية والتخطيط ، الهيئة العامة للاحصاء ، 2020 .

نلاحظ ان اكبر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي كانت في القطاع النفطي خلال عام 2011 بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، وقد حقق هذا القطاع الحيوي نسبة انخفاض طوال المدة (2011 – 2019) بنسبة 11.6- % وذلك لإتاحة الفرصة لبقية القطاعات غير النفطية بأخذ دورها في رفد الناتج المحلي تماشيا مع رؤية 2030 السعودية ، وفي مجال الصناعة ، اصدرت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في عام 2018 تراخيص صناعية لأنشاء 419 مصنعا جديدا في مختلف الانشطة الصناعية ، بأجمالي تمويل بلغ نحو اربعة مليارات دولار ، وتوفر نحو 24.4 الف فرصة عمل وظيفية ، وتصنف

تراخيص المشاريع الجديدة حسب نشاطها الصناعي واجمالي تمويلها الى 67 ترخيصا لصناعة المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات وبإجمالي تمويل بلغ المليار دولار ، فيما كانت حصة المنتجات الغذائية نحو 65 اصدارا ، بأجمالي تمويل بلغ نصف مليار دولار ، وبذلك ارتفع العدد الاجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من قبل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ليصل الى 8.442 الف مصنعا منتجا توظف نحو 617.7 الف موظفا وعاملا في البلاد .

في جانب اخر حققت قطاعات مثل (تكرير النفط و الانشطة العقارية) تحسناً في معدلات نموها ، بينما انخفضت معدلات نمو كل من (الزراعة والكهرباء والنقل والمواصلات) ، وقطاعات وانشطة اخرى حققت معدلات نمو سالبة كالتشييد والبناء التي حققت معدل نمو سالب في المدة (2016 – 2018) ، لكن بذات الوقت فان قطاع التشييد والبناء يعتبر أحد القطاعات الهامة بالمملكة لكونه أكبر قطاعات الإنشاءات بالشرق الأوسط ، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي لهذا القطاع في عام 2011 حوالي 99.7 مليار ﷼ ، أي ما يقارب 26.5 مليار دولار ، وأخذت في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 118.8 مليار ﷼ في عام 2019 ، أي نحو 31.6 مليار دولار، اما قطاع الصناعات التحويلية فبلغت قيمة الناتج المحلي لها في عام 2011 ما يزيد عن 237 مليار ﷼ ، أي نحو 63.2 مليار دولار ، وأخذت في الارتفاع حتى بلغت 313.5 مليار ﷼ في عام 2019 أي ما يقارب 83.6 مليار دولار ، نفس الأمر لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم الذي يعد أحد أكثر القطاعات نمواً بالمملكة خلال مدة الدراسة ، فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 ما يقرب من 188 مليار ﷼ أي نحو 50 مليار دولار ، وارتفعت إلى 246 مليار ﷼ في عام 2019 أي نحو 65.6 مليار دولار .

ثانيا: حجم الصادرات والاستيرادات في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

تسعى المملكة السعودية الى بلوغ مركز متقدم نحو الازدهار وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بين كل دول العالم ، وان اقصر طريق في تحقيق ذلك يكون من خلال فعالية التجارة من خلال التبادل التجاري مع دول العالم ، ان السعودية تتميز بتنوع حجم صادراتها الى كل دول العالم اذ ان ابرز صادراتها _اضافة الى النفط الخام_ المنتجات الحيوانية والمطاط والمواد الغذائية

المحضرة والمشروبات والخل والتبغ واللؤلؤ ، وانها تستورد مواد اولية او نصف مصنعة لتعيد تصنيعها وتصديرها مرة اخرى لتساعد في تنويع اقتصادها ، حيث ان المملكة تسعى منذ مدة طويلة الى تنويع مصادر ايراداتها ، وقطاع التصدير له اهمية كبيرة في المملكة من خلال قدرته على جذب الاستثمارات (المحلية والاجنبية) وبالتالي ايجاد فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي على المستوى الوطني ، ومن الجهود المبذولة للملكة السعودية في جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل خاص وتنويع الاقتصاد _وبعد عدة سنوات من المفاوضات_ انضمت السعودية الى منظمة التجارة العالمية في عام 2005 ، والسعودية تمتلك شبكة علاقات واسعة جدا مع مختلف دول العالم وتتعامل مع حوالي (155) دولة لذلك تعد المملكة متفوقة من ناحية حرية اختيار السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية .

وهناك جملة من الاثار المترتبة على انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية منها ، زيادة نفاذ السلع والخدمات السعودية الى الخارج نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية او تخفيضها ، وانه يعطي المستهلك خيارات اكثر في عملية الشراء لمختلف السلع والخدمات ، وتحفيز المنتج المحلي على زيادة انتاجه من السلع المماثلة بالخارج وتصديرها بشكل ينافس مثيلتها في خارج المملكة . وبالمقابل ان فتح قطاع الخدمات السعودي (الاتصالات–السياحة–المصارف والتوزيع) أمام المنافسة الأجنبية التزاماً باتفاقيات المنظمة في ظل أوضاعه الحالية تجعله في وضع ضعيف وغير قادر على المنافسة أمام نظيره الدولي الأكثر تطوراً وضخامة ، ومن ثم ضرورة استثمار و تطوير قدراتها البشرية والتكنولوجيا في هذا المجال وبالتالي خلق حالة من المواكبة للتطور الحاصل في الدول الصناعية الكبرى ، وان حماية حقوق الملكية الفكرية للمخترعين سيشجع المتدربين المحليين على بذل المزيد من الجهد في تطوير العملية التعليمية للمملكة وبالتالي سوف يحصدون جيلا متطورا في المستقبل يساعد في النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

والجدول (6) يوضح حجم الصادرات والاستيرادات وحجم التبادل التجاري للمملكة السعودية، اذ ان تقلبات اسعار النفط الخام العالمية تؤثر على حجم التجارة الخارجية من خلال حجم الصادرات النفطية وغير النفطية وبالتالي على ميزانها التجاري سلبا او ايجابا ، وكما يلي :–

جدول رقم (6)

اجمالي الصادرات والاستيرادات وحجم التبادل التجاري والميزان التجاري السعودي للمدة (2004-2019) مليار دولار

البيان	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات غير النفطية	اجمالي قيمة الصادرات	النفطية الى اجمالي	اجمالي قيمة الاستيرادات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2004	141.5	15.9	157.4	89.8	48.9	206.4	108.5
2005	161.5	18.9	180.5	89.4	59.4	240	121.1
2006	188.2	22.7	210.9	89.2	69.7	280.7	141.2
2007	205.3	27.8	233.1	88.0	90.1	323.3	143
2008	281	32.4	313.4	89.6	115.1	428.5	198.3
2009	163	29.2	192.2	84.8	95.5	287.8	96.7
2010	215.2	35.8	251.0	85.6	106.8	358	144.2
2011	317.1	47.5	364.6	87.0	131.5	496.2	233.1
2012	337.5	50.8	388.3	86.9	155.5	543.9	232.8
2013	321.9	53.9	375.8	85.6	168.1	544	207.7
2014	285.3	57.8	343.1	83.1	172.4	515.7	170.7
2015	152.9	50.6	203.5	75.1	174.6	378.1	28.9
2016	135.7	47.3	183.0	74.1	140.1	323.2	43
2017	157	51.5	208.5	75.2	134.4	342.9	74.1
2018	231.5	62.7	294.2	78.6	136.8	431.0	157.4
2019	202.3	92.0	294.3	68.7	137.0	431.3	157.3

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : 1- التقرير السنوي (2014) ، احصاءات التجارة الخارجية ، السعودية . 2- الهيئة العامة للإحصاء ، الصادرات والواردات للملكة العربية السعودية ، اكتوبر 2018 . 3- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 52 .

نلاحظ من خلال الجدول (6) ان المملكة السعودية تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية شانها بذلك شان الكثير من الدول الريعية ، وتصنف الصادرات السعودية في صدارة الدول العربية من حيث القطاع الخارجي ذلك لان الصادرات من النفط الخام لها الدور الاساسي في تكوين ايراداتها، اذ ان الصادرات النفطية في المملكة التي بلغت (157,4) مليار دولار، وفي عام 2008 ازدادت نسبة الصادرات النفطية نحو (49,6%) من اجمالي الصادرات الكلية مقارنة بعام 2004 ، اي ان حجم الصادرات الاجمالية قد ازداد طوال (4) سنوات ويعزى ذلك الى الارتفاع في الانتاج والتصدير لبرميل النفط الخام اضافة الى الزيادة التدريجية في الاسعار العالمية للنفط ، الذي انعكس ايضا على حجم استيرادات المملكة التي بلغ مجموعها بين عامي 2004–2008 ما يقارب (383,4) مليار دولار والامر الذي صعد من حجم التبادل التجاري مع دول العالم .

وفي عام 2009 انخفضت الصادرات النفطية الى (163,0) مليار دولار اي بنسبة (72%) من اجمالي الصادرات التي بلغت (192,2) مليار دولار مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب الازمة المالية العالمية والتي ادت الى تراجع حجم التبادل التجاري الذي وصل الى (287,8) مليار دولار بعد ان كان في عام 2008 ما يقارب (428,5) مليار دولار اي بواقع نسبة انخفاض قدرها (49%) تقريبا من اجمالي التبادل التجاري بين عامي 2009 و 2008 ، وبعد تحسن اسعار النفط العالمية عادت الصادرات النفطية للارتفاع والتي حققت زيادات في حجم اجمالي الصادرات للمدة (2010 – 2012) والتي بلغت نسبتها نحو 36,2% من اجمالي الصادرات الامر الذي ادى الى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للبلد والذي أثر بشكل ايجابي على حجم التبادل التجاري الذي وصل الى (543,9) مليار دولار في عام 2012 بعد ان كان (358,0) مليار دولار في عام 2010 .

بلغت قيمة صادرات المملكة الاجمالية في عام 2014 (343,2) مليار دولار مقابل (375,8) مليار دولار خلال عام 2013 بانخفاض مقداره (326) مليار دولار اي بنسبة انخفاض (9,5%) ، وان حجم التبادل التجاري لم يتأثر انخفاضا وانما ازداد بنسبة نحو (29,3%) وذلك بسبب زيادة الصادرات غير النفطية اضافة الى زيادة الاستيرادات السلعية ، فقد بلغت الصادرات غير النفطية ما يقارب (57,8) مليار دولار في عام 2014 اي بنسبة

زيادة قدرها (6%) عن عام 2013 ، اما حجم الاستيرادات فقد بلغ في عام 2014 (172,4) مليار دولار بمعدل نسبة زيادة نحو (4%) عن عام 2013 .

من خلال ملاحظة حجم التبادل التجاري وقيم اجمالي الصادرات والاستيرادات للأعوام (2015, 2016, 2017) نجدها متذبذبة وذلك لتأثرها المباشر بتقلبات اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية اذ كانت الاسعار ما بين (48–65) د ب ، فقد بلغت الصادرات النفطية للسنوات الثلاث (152,9, 135,7, 157,0) مليار دولاراي بنسب متصاعدة بين (72,4% و 83,6% و 88,3%) على التوالي ، اما حجم الاستيرادات فبلغ (174,6 , 140,1 , 134,4) للسنوات الثلاث 2015 و 2016 و 2017 والذي انعكس بشكل رئيسي على حجم التبادل التجاري الذي اتخذ مسارا حلزونيا فقد بلغت قيمة حجم التبادل التجاري للأعوام الثلاث 2015, 2016, 2017 نحو (378,1 , 323,2 , 343,0) مليار دولار على التوالي .

جاءت اعوام (2018 – 2019) منسجمة مع رؤية 2030 السعودية الساعية الى تنويع الاقتصاد المحلي فقد تعافى الاقتصاد في عام 2018 وتحسن بشكل ملحوظ في عام 2019 لاسيما في اداء الناتج المحلي غير النفطي على الرغم من تزامن ذلك مع تراجع نمو القطاع النفطي في عام 2019 ، اذ تراجعت الصادرات الى 202.3 مليار دولار بعدما كانت 231.5 مليار دولار في عام 2018 ، وذلك بسبب ارتباط المملكة بدورها القيادي في منظمة اوبك وسعيها الى تحقيق الاستقرار في اسواق النفط العالمية من خلال خفض انتاجها ضمن اتفاقية اوبك+ .

بالرغم من تباين نسبة مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي صادرات المملكة خلال مدة الدراسة ، إلا أن القطاع النفطي لا يزال يستحوذ على نسبة كبيرة من الصادرات الكلية . وان ابرز السلع المصدرة والمستوردة في المملكة السعودية لسنة 2017 مرتبة في الجدول (7) ، وكما يلي :–

جدول (7)

الصادرات والاستيرادات الرئيسية في السعودية لسنة 2017 (مليون دولار) [1]

السلع المصدرة H.S [2]	القيمة	السلع المستوردة H.S	القيمة
اللدان والمطاط ومصنوعاتها	172945	الآلات والاجهزة الكهربائية ومعداتها	321392
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	142843	معدات النقل واجزاؤها	211633
معدات النقل واجزاؤها	47445	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	133752
المعادن العادية ومصنوعاتها	43082	المعادن العادية وما يتصل بها	115815
الآلات والاجهزة والمعدات الكهربائية	27722	منتجات نباتية	83869
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	1683	مواد غذائية محضرة والمشروبات والخل والتبغ	73906
مواد غذائية محضرة والمشروبات والخل والتبغ	1491	الانسجة ومصنوعاتها	50213
اللؤلؤ : الاحجار الكريمة والمجوهرات المقلدة	1072	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	49872
ورق ومصنوعاته ومواد مستعملة في صناعته	608	اللدان والمطاط ومصنوعاتها	45730
بقية السلع	32624	بقية السلع	257866
الاجمالي	515,722	الاجمالي	1,345,192

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على : 1- الهيئة العامة للإحصاء ، الصادرات والواردات السلعية للملكة العربية السعودية 2017 .

ان الاقتصاد السعودي له دور في اغلب الدول المصدرة والمستوردة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الاوربي ودول اسيوية اخرى وذلك بسبب العلاقات المتبادلة بينهم اضافة الى عوامل اقليمية وجيوسياسية اخرى تكون بمثابة المسار الواضح للتعاملات اليومية بين المملكة وباقي البلدان المذكورة ، اذ ان السعودية تقترب من المعدل العالمي

[1] تم تحويل القيم من الريال السعودي الى الدولار الامريكي حسب سعر الصرف الرسمي البالغ (3,7500).

[2] تعتمد البيانات الاساسية على التجارة الخارجية المدرجة على التعريفة الجمركية وفقا للنظام المنسق الخاص بتصنيف وتبويب السلع.

للانكشاف التجاري والذي بلغ في عام 2016 نحو 50,6 **(ESCWA , 2018 , 99)** والجدول (8) يوضح ذلك ، وكما يلي :-

جدول (8)

الدول المصدرة والمستوردة للملكة العربية السعودية لسنة 2017 (مليار دولار)[1]

اهم (5) دول مصدرة اليها(عدا صادرات النفط)	القيمة	اهم (5) دول مستوردة منها	القيمة
الامارات	80,7	الصين	205,2
الصين	62,1	الولايات المتحدة الامريكية	181,5
سنغافورة	30,7	الامارات	87,5
الهند	28,6	المانيا	78,6
الكويت	1,9	فرنسا	58,2
الاجمالي	204	الاجمالي	611

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : الهيئة العامة للإحصاء ، الصادرات والواردات السلعية للملكة العربية السعودية 2017 .

ثالثا : تأثير تقلبات اسعار النفط العالمية على الميزان التجاري السعودي

ان الاقتصاد السعودي بما يتميز به من ريعية ايراداته العامة من خلال صادرات النفط (الخام والمكررة) يتأثر بتقلبات الاسعار العالمية للنفط والطاقة ، لذلك فان مصادر الطاقة بشكل عام و النفط بشكل خاص تكون مهمة في عملية تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني السعودي ، وتعمل السعودية منذ زمن طويل الى تنويع صادراتها ، لذلك فان ميزانها التجاري يتكون من (الصادرات والاستيرادات) يتخذ مساره مع مسار اسعار النفط الخام العالمية ، ففي حالة ارتفاع الاسعار النفطية نجد ان الميزان التجاري يحقق فائض ، اما في حالة انخفاض سعر النفط في الاسواق العالمية فان الميزان التجاري سوف يتأثر سلبا وقد يصل الى حالة العجز فيما اذا لم يدخر اموالا في صندوقه السيادي ابان ارتفاع الاسعار النفطية في السنوات السابقة .

[1] تم تحويل القيم من الريال السعودي الى الدولار الامريكي حسب سعر الصرف الرسمي (3,7500)

وبالعودة الى جدول (5) نجد ان الميزان التجاري قد حقق فوائض مالية على طول مدة البحث من (2004–2019) ، وذلك لان الصادرات دائما ما تتفوق على الاستيرادات بفعل حجم الايرادات النفطية المتحققة من مجموع الصادرات الكلية ، لكن في عام 2009 وبسبب الازمة المالية العالمية انكمش فائض الميزان التجاري السعودي بنسبة (10.5%) ليبلغ (96.7) مليار دولار بما يمثل (29.1%) من الناتج المحلي الاجمالي _حسب الهيئة العامة للإحصاء السعودية،2017_ بعد ان كان في عام 2008 يصل الى نحو (198.3) مليار دولار ، ويكمن هذا الانخفاض في الميزان التجاري الى خلال عام 2009 الى الانكماش الملموس في الصادرات السلعية للمملكة أثر الركود في الاقتصاد العالمي الذي كان نتيجة لانخفاض اسعار النفط والمواد الاولية الاخرى في الاسواق العالمية.

اما الاعوام التي جاءت بعد الازمة المالية العالمية الى نهاية عام 2013 فقط شهدت ارتفاع فائض الميزان التجاري مرة اخرى بسبب التحسن الملحوظ في اسعار النفط العالمية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في العالم الى ما يقارب 3.8% من الناتج المحلي الاجمالي ، اما في عام 2014 فقد حقق الميزان التجاري فائضا قدره (170.7) مليار دولار مقابل فائضا ماليا قدره (207.7) مليار دولار اي بانخفاض يقدر (37.1) مليار دولار تقريبا اي بنسبة انخفاض نحو (21.6%) مقارنة بعام 2013 ، اما في الاعوام (2016 – 2019) فقد شهدت ارتفاعا في فوائض الميزان التجاري نتيجة للإصلاحات و الخطط التي قامت بها المملكة في اطار البرنامج الوطني (رؤية 2030) ، فقد ارتفع الميزان التجاري الى (157.3) مليار دولار في عام 2019 بعد ان كان نحو 43 مليار دولار في عام 2016 اي بواقع نسبة ارتفاع نحو 72% من الناتج المحلي الاجمالي .

نخلص الى ان التجارة الخارجية السعودية تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط العالمية باعتبارها دولة ريعية تعتمد على الصادرات النفطية بشكل اساسي حالها في ذلك حال بقية الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، وان الاصلاحات الملكية التي قامت بها السعودية مكنت اقتصادها من ان تؤدي في المستقبل الى تنويع اقتصادها من خلال الاستفادة من الايرادات النفطية الكبيرة .

المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادي– التنويع الاقتصادي –

أدركت المملكة أهمية التنويع الاقتصادي فكان الهدف السابع من أهداف خطة التنمية التاسعة ينص على " تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيا ورأسيا ، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزته النسبية " ، ورغم المحاولات والمجهودات المستمرة من السلطات بالمملكة إلا أن الاقتصاد السعودي لازال يتسم بالأحادية والتركز ، حيث يستحوذ قطاع النفط الخام على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية والصادرات وغيرها من المؤشرات التي تدل على عملية التركز الاقتصادي ، ولذلك فقد ازدادت أهمية وحتمية التنويع الاقتصادي في المملكة ، فوضع هدف التنويع كثاني هدف من أهداف الخطة العاشرة للتنمية ، يتكامل من خلاله التنويع الأفقي مع التنويع الرأسي .

لاشك ان درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصادات العالمية تبين مدى تأثر الدول (الرأسمالية ام النامية) ببقية الاقتصادات الاخرى ، ومدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في رفاهية ومعيشة سكانها، ولمعرفة درجة انكشاف اقتصاد المملكة العربية السعودية ندرج الجدول (9) ادناه ، وكما يلي :–

جدول (9)

درجة الانكشاف الاقتصادي للملكة العربية السعودية للمدة (2004 – 2019)

السنة	GDP (مليار دولار)	قيمة الصادرات الكلية (مليار دولار)	نسبة الصادرات الكلية الى GDP	قيمة الاستيرادات الكلية (مليار دولار)	نسبة الاستيرادات الكلية الى GDP	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2004	250.339	157.4	62.8	48.9	19.5	82.3
2005	328.206	180.5	54.9	59.4	18.1	73.0
2006	356.155	210.9	59.2	69.7	19.5	78.7
2007	384.686	233.1	60.6	90.1	23.4	83.7
2008	519.797	313.4	60.3	115.1	22.1	82.4
2009	429.098	192.2	44.8	95.5	22.2	67.0
2010	526.812	251.0	47.6	106.8	20.2	67.8
2011	669.507	364.6	54.4	131.5	19.6	74.0
2012	735.975	388.3	52.7	155.5	21.1	73.8
2013	746,647	375.8	50.2	168.1	22.5	72.7
2014	756.350	343.1	45.3	172.4	22.7	68.0
2015	651.757	203.5	31.2	174.6	26.7	57.9
2016	639.617	183.0	28.6	140.1	21.9	50.5
2017	683.833	208.5	30.4	134.4	19.6	50.0
2018	711.567	294.2	41.3	136.8	19.2	60.5
2019	793.234	294.3	37.1	137.0	17.2	54.3

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول اعلاه .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة للصادرات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي في اتجاه تنازلي ، اذ بلغت نحو 62.8% في عام 2004 وانخفضت الى نحو 37.1% في عام 2019 ، وان اكبر نسبة للصادرات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 2004 بسبب زيادة الصادرات النفطية نتيجة لتحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية ، اما اقل نسبة كانت في عام 2016 وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض اسعار النفط التي سببتها التخمة من المعروض النفطي ، اما بالنسبة الى نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد اكبر ارتفاع له في عام 2015 بنسبة 26.7% وذلك بسبب ارتفاع استيرادات مواد البناء وعدد المواشي الحية والسيارات ، اما اقل نسبة للاستيرادات حصلت في عام 2019 وذلك تماشيا مع رؤية المملكة 2030 فضلا عن دعم الحكومة للمنتجات الوطنية وفرض ضرائب تصاعدية على بعض السلع المستوردة من بقية الدول .

وان درجة الانكشاف الاقتصادي في المملكة كانت مرتفعة بعض الشيء في المدة (2004 – 2008) ، اذ بلغت اعلى درجة انكشاف اقتصادي في المملكة في عام 2007 بنسبة 83.7% وذلك نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية وغير النفطية (كإعادة التصدير) ، فضلا عن التحسن الكبير في مستوى نصيب الفرد الذي انعكس على زيادة اقيام السلع والخدمات المستوردة (سلع الرفاهية) من دول اوربا وامريكا وأستراليا واليابان .

هناك أهمية بالغة لزيادة تنويع النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لأسباب مختلفة، منها أنه سيقلل من تعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات و عدم اليقين في أسواق النفط العالمية ، وأنه سيساعد على توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص لاستيعاب الشباب والأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل ضمن القوى العاملة ، والأمر الثالث أنه سيساعد على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو القابل للاستمرار ، ورابعاً أنه سيساعد على إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع .

سعت للمملكة خلال السنوات الأخيرة للتنويع الاقتصادي من خلال عدد من المحاور التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي – :

1- اتخاذ الحكومة السعودية خطوات لتحسين بيئة الأعمال .
2- تطوير البنية التحتية المحلية ، والاستثمار في تعليم المواطنين واكتسابهم المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق التنمية البشرية .
3- تطوير المدن الصناعية والاقتصادية للتشجيع على قيام التجمعات الصناعية وتطوير الخدمات . وتضم المدن الصناعية حوالي نصف الصناعات التحويلية بأكملها في المملكة، ويجري العمل حاليا على الربط بين الجامعات وهذه المدن لتعزيز عمليات البحث والتطوير والتعاون المنسق وفضلا عن ذلك ، يجري حاليا تطوير شبكات النقل للربط بين هذه المدن من أجل السماح بنقل المواد الخام من المناجم إلى منشآت التكرير والمعالجة .
4- تقديم الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات، ومنها برنامج "كفالة" (الذي أُطلق في عام 2006م الذي يوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الائتمان (الضمانات الائتمانية) ، والبنك السعودي للتسليف

والادخار ، الذي يقدم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وإنشاء وحدات داخل المصارف تكون مختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

5- توسيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات الإنتاجية العالية ، واستخدام النقد الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا وتشجيع ودعم تصدير المنتجات غير النفطية حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 في المملكة نحو 11.8% .

وقد ركزت خطط التنمية المتعاقبة من أول خطة (إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة)، على تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي وقد فشلت جميع المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى ، اذ ما يزال القطاع الحكومي مسنودا بالقطاع النفطي هو المحرك الأساسي للاقتصاد السعودي .

في نهاية الامر فقد أدت الخطوات الجادة – الانفة الذكر – من قبل الحكومة السعودية إلى خفض مساهمة القطاع النفطي بشكل طفيف خلال السنوات الاخيرة من مدة البحث ، مما يستوجب على السلطات بالمملكة العربية السعودية ان تتخذ المزيد من الإجراءات لتحقيق معدلات مطمئنة لمساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني بما يؤمن اقتصاد متنوع في المستقبل القريب .

القسم الثاني

الفصل الثاني

تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في الامارات

الفصل الثاني
تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في الامارات

المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد الاماراتي

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة وبشكل كبير بقضية التنوع الاقتصادي ، إذ ترتكز تجربة دولة الإمارات العربية على أسس وابعاد استراتيجية تمثلت بتنمية القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمار بصورة اساسية في البنى التحتية لهذه القطاعات ، بهدف تهيئة الظروف المناسبة لها لتحقيق النمو الاقتصادي وفق المستويات المحددة لكل هذه القطاعات المختلفة ، اذ إن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأمارات السبع التي شكلت الاتحاد بالإضافة الى إعداد بنية تحتية ملائمة قد ساهم في جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، فضلا عن استقطاب العديد من الشركات والمصارف والمؤسسات الاقتصادية التي اتخذت من دولة الإمارات مقراً إقليماً لها ، فقد ركزت الحكومة على القطاعات الاقتصادية التي تتوافر فيها فرص النجاح في الدولة من أجل نجاح عملية التنويع الاقتصادي .

ان الاقتصاد الاماراتي يتميز بنظام السوق الحر مما ادى الى تشجيع القطاع الخاص للعمل بحرية اكبر في النشاطات الاقتصادية مما اسهم في ادخال اساليب الادارة الحديثة وتطوير العمليات الانتاجية والتوزيعية اضافة الى رفع كفاءة وفاعلية الانتاج من خلال خفض التكاليف وبالتالي تنويع القاعدة الانتاجية ، اذ ان القطاع الخاص اسهم بنسبة كبيرة في تكوين راس المال الثابت وبالأخص في قطاع الصناعات التحويلية والعقارات وخدمات الاعمال المختلفة.

ارتفع عدد سكان الامارات من (3.671) مليون نسمة في عام 2004 الى (9.890) مليون نسمة في عام 2019 بنسبة نمو تصل الى (59.8%) ، في حين ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (147.8) مليون دولار في 2004 الى (435.5) مليون دولار في عام 2019 اي بنسبة نمو (55.2%) ، بينما شكلت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية نحو (70%) ، في حين بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط حوالي الثلث ، علما بان الامارات لديها احتياطي نفطي مؤكد يصل الى (97.50) مليار برميل اي بواقع نسبة (8.1%) من الاحتياطي

العالمي، وتنتج نحو (3.155) مليون برميل يوميا في عام 2019 ، فيما حافظت معدلات البطالة من اجمالي القوى العاملة في الامارات على مستوى لم يتجاوز 4% طوال مدة البحث ، بما يؤكد جاهزية الحكومة الاماراتية في تحقيق مستقبل امن ذو رفاهية اقتصادية واجتماعية لرعاياها سواء من السكان الاصليين ام بقية العمالة الاجنبية .

وفيما يلي المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة ، وكما يلي :

جدول (10)

مؤشرات ومتغيرات اقتصادية مختارة لدولة الامارات للمدة (2004-2019)

السنوات	السكان (مليون نسمة)	GDP (مليون دولار)	مساهمة القطاعات غير النفطية في GDP %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2004	**3.671**	**147.8**	**71.1**	**2,1**	**3.1**
2005	**4.106**	**180.6**	**66.0**	**2,3**	**3.1**
2006	**4.229**	**222.1**	**62.0**	**3,4**	**2.7**
2007	**5.488**	**257.9**	**66.2**	**2,2**	**2.0**
2008	**6.265**	**315.4**	**63.0**	**1,4**	**1.9**
2009	**7.137**	**254.8**	**72.8**	**1,6**	**2.3**
2010	**8.200**	**262.5**	**68.9**	**0,9**	**2.5**
2011	**8.400**	**320.9**	**67.5**	**0,9**	**2.5**
2012	**8.500**	**341.5**	**67.4**	**0,7**	**2.5**
2013	**8.600**	**351.2**	**68.0**	**1,1**	**2.5**
2014	**9.090**	**358.8**	**69.2**	**3,5**	**2.2**
2015	**9.156**	**310.2**	**69.2**	**4,1**	**1.9**
2016	**9.121**	**305.5**	**69.4**	**5,8**	**1.6**
2017	**9.139**	**330.6**	**70.5**	**3,6**	**2.5**
2018	**9.630**	**393.2**	**70.0**	**3.1**	**2.2**
2019	**9.890**	**435.5**	**70.1**	**- 1.9**	**2.3**

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد ، التقارير السنوية الاحصائية لسنوات مختلفة (2004-2019) . 2- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، لعام 2009 ، الملاحق الاحصائية ص 267 ، 321 .

المطلب الثاني : التطور التاريخي للموازنة العامة في الامارات

لقد تضاعفت الموازنة العامة للأمارات اكثر من 242 مرة خلال 45 عام من 200 مليون درهم ما يعادل54,4 مليون دولار عام 1972 الى 48,5 مليار درهم ما يعادل 13,2 مليار دولار في عام 2017 ، اذ ان البداية كانت في عام 1972 بتطبيق ما يعرف (موازنة البنود) التقليدية التي يتم من خلالها تحديد انواع واحجام النفقات لتقابلها اعتمادات لكل بند من بنود الموازنة من دون ربطها بالأهداف المطلوب تحقيقها ، و لقد استمرت الامارات في مسيرتها الانمائية الطموحة وترسيخ مكانتها كمركز مالي وتجاري على مستوى الاقليمي والعالمي ، اذ انها طورت موازنتها العامة الى موازنة البرامج والاداء في عام 2008 وكانت بدايتها في امارة دبي ، اذ قسمت النفقات العامة الى مشروعات وبرامج بدلا من التقسيم النوعي الذي كان متبعا في الموازنة الرقابية ، ومن ثم عممت هذه الموازنة على جميع الامارات واصبح موازنة عامة للدولة الاتحادية .

وفي عام 2010 تم اجراء دراسة اخرى لتطوير الموازنة العامة ، اذ وضعت خطة متوسطة المدى للمدة (2011–2013) وهي ثلاث سنوات بنظام مبادئ الموازنة الصفرية التي تحدد الانشطة والخدمات مقابل تكلفتها ، اي افضل توظيف للموارد والنفقات وصولا الى تحقيق افضل النتائج ، ليكون مشروع الموازنة للسنة المالية 2011 اول مشروع موازنة مبني على اساس خطة متوسطة المدى ، مهمتها الاساسية(توفير اكبر قدر من الرفاهية _الرخاء لمواطني الدولة) ، ومع بداية عام 2014 تم العمل بالتصنيف الوظيفي الدولي للنفقات الحكومية وتطبيق النظام الالي في اعداد الموازنة العامة ، وكان الهدف من تطور الموازنة العامة وزيادة الاعتمادات هو لتنفيذ خطط ومبادرات تطوير البنية التحتية والارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية في البلد ، اضافة الى تعزيز اداء كافة القطاعات التي تمس حاجة المواطن والمقيم _على حد سواء_ في داخل البلد ، اذ ان الموازنة العامة تمنح الاولوية للمنافع والتنمية الاجتماعية بما في ذلك توفير السكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والعيش الكريم للمواطنين.

في نهاية اكتوبر من عام 2016 اعتمد مجلس الوزراء مشروع الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2017 بنفقات قدرها 48.7 مليار درهم اماراتي اي ما يعادل 13.2 مليار دولار ،

وذلك وفقا لما عرضته وزارة المالية على مجلس الوزراء ضمن برنامج الموازنة المتوسطة المدى للسنوات 2017-2021 بنفقات تقديرية قدرها 247.3 مليار درهم اماراتي اي ما يعادل نحو 67.3 مليار دولار ، واعدت الموازنة وفقا لنموذج الموازنة الصفرية والتي تعتمدها دولة الامارات ، وتستند هذه الموازنة على خطة تشغيلية استراتيجية متوسطة الاجل قائمة على العمل وفق خطط واضحة المعالم والاهداف لضبط العمل المالي الحكومي في سبيل تحقيق الاهداف التنموية ومنع اي تجاوزات او هدر المال العام .

كما جاءت الموازنة منسجمة مع المشاريع والمبادرات المعتمدة في استراتيجية الحكومة الاتحادية، وعملت على توجيه الموارد المالية لتحقيق اعلى درجات الرخاء والرفاهية للمواطنين والمقيمين من خلال الاهتمام **بثلاثية التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي** كركائز اساسية لتنمية المجتمع ، وقد التزمت وزارة المالية في **خطوات اعداد الموازنة** على اعادة احتساب كلفة الانشطة التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية من البداية حتى الوصول الى الكلفة الحقيقية بطريقة تسمح بأجراء مقارنات بين كلفة الانشطة المتشابهة في الجهات الحكومية المختلفة والجهات الاخرى في القطاع الخاص , اضافة الى تحقيق كفاءة الاداء باستخدام المعايير الوطنية والدولية لتحقيق اقصى قدر من الاثار الايجابية في المجتمع مقابل الانفاق الحكومي ، وفيما يلي نموذج الموازنة العامة في الامارات العربية المتحدة لعام 2017 ، اذ خصصت نسبة 51.7% من اجمالي الموازنة الاتحادية الى القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وخدماتهم (اي التنمية والمنافع الاجتماعية) ، والباقي 48.3% خصصت للشؤون الحكومية وكما يلي :

جدول (11)

نموذج الموازنة الاتحادية في الامارات للسنة المالية 2017 (مليار دولار)

النفقات العامة	المبلغ	الايرادات العامة	المبلغ
الاجور والرواتب	19,4	الايرادات الجمركية	2,5
السلع والخدمات	25,6	ايرادات اخرى	4,8
الدعم والتحويلات	5,9	ايرادات النفط والغاز	38,0
نفقات اخرى	47,8	ارباح شركات مساهمة	35,8
مجموع النفقات الجارية	98.7	اخرى	28,9
النفقات الاستثمارية	12,2	مجموع الايرادات العامة	110
مجموع النفقات العامة	110,9		

المصدر : الامارات العربية المتحدة ، وزارة المالية ، الميزانية الاتحادية للسنة المالية 2017 .

المطلب الثالث : انعكاسات تغيرات اسعار النفط على الموازنة العامة في الامارات

لاشك ان دولة الامارات العربية المتحدة كانت فيما سبق تعتمد بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية ، اذ ان الناتج المحلي الاجمالي للقطاع النفطي لعام 1975 كان يشكل نحو 58.38% من اجمالي الايرادات العامة مقابل 41.62% للقطاعات غير النفطية ، وان كثرة تقلبات اسعار النفط العالمية ادى الى اعادة النظر في الشؤون الاقتصادية من قبل الحكومة الاتحادية ، اذ اتجهت الانظار منذ ثمانينات القرن الماضي الى تنويع هيكل الموازنة العامة وتقليل اعتمادها على النفط الخام وذلك من خلال تبني عدة سياسات وبرامج لاسيما في مراحل تطور الموازنة العامة والتي جاءت نتائجها بشكل ايجابي على الاقتصاد الاماراتي ، وتشير بيانات الجدول (12) ان المدة من (2004–2008) شهدت حالات فائض بصورة متتالية ، والمدة (2009–2017) شهدت حالات عجز في الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة وذلك بسبب كثرة البرامج والسياسات المتبعة للتحول من الريعية الى التنويع الاقتصادي ، اما اخر عامين من مدة البحث فقد سجلتا حالة فائض ، وادناه جدول يبين حجم الايرادات العامة (النفطية وغير النفطية) والنفقات العامة للمدة (2004–2019) وكما يلي:

جدول (12)

الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2004–2019) مليار دولار

البيان	الايرادات النفطية	الايرادات الاخرى	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات العامة	الفائض/العجز
2004	19.9	5.8	25.7	25.4	0.4
2005	30.3	8.8	39.1	28.4	10.7
2006	44.8	9.9	54.7	34.3	20.4
2007	47.9	14.2	62.1	43.4	18.7
2008	73.3	31.2	104.5	75	29.5
2009	33.3	30.5	63.8	106.4	(42.6)
2010	46.2	30.6	76.8	93.6	(16.8)
2011	71.4	31.9	103.3	123	(19.7)
2012	76	36.3	112.3	130.5	(18.2)
2013	79.8	45.6	125.4	145.1	(19.7)
2014	69	40.7	109.7	119.4	(9.7)
2015	37.5	45.4	82.9	105.9	(23)
2016	23.6	80.2	103.8	108.4	(4.6)
2017	38	72.1	110.1	111.1	(1.0)
2018	64.2	59.9	124.1	114.7	9.4
2019	64.8	61.0	125.8	116.8	9.0

المصدر :: 1- الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ، الامارات العربية المتحدة ، تقارير سنوية مختلفة (2004–2019) . * الارقام داخل الاقواس تشير الى حالة العجز في الموازنة العامة .

تحليل جانب الايرادات العامة

شهدت الموازنة العامة لدولة الامارات حالة فائض لمدة اربعة سنوات متتالية من (2004–2008) ، اذ كانت نسبة الايرادات النفطية مرتفعة ووصلت الى نحو(29.7%) من اجمالي الايرادات العامة لهذه المدة وذلك للارتفاع التدريجي في اسعار النفط العالمية والتي بلغت (79) د/ب في عام 2008 بعد ان كانت ما يقارب(36) د/ب في عام 2004 ، اضافة الى التحسن الواضح في الايرادات غير النفطية والتي وصلت نسبتها الى(40%) من اجمالي الايرادات لنفس المدة المذكورة وذلك بسبب البرامج والسياسات التي اتبعتها الحكومة الاماراتية في سبيل تحسين كفاءة اداء القطاعات غير النفطية .

وفي عام 2009 شهد الاقتصاد الاماراتي حالة عجز اذا انخفضت الايرادات النفطية الى (33.3) مليون دولار بعد ان كانت نحو(73.3) مليون دولار في عام 2008 اي بواقع نسبة انخفاض تصل الى(54.5%) من اجمالي الايرادات العامة ، مقابل انخفاض طفيف في الايرادات غير النفطية وجاء ذلك بسبب تأثر الاقتصاد الاماراتي بالأزمة المالية العالمية .

اما المدة (2010–2013) فقد حصلت زيادة في الايرادات النفطية وغير النفطية ، اذ وصلت اكبر قيمة للإيرادات النفطية (79.8) مليون دولار بسبب ارتفاع سعر نفط دبي الذي وصل الى ما يقارب(105,45) د/ب ، اضافة الى ارتفاع الايرادات غير النفطية من (30.6) مليون دولار في عام 2010 الى نحو (45.6) مليون دولار في عام 2013 اي بنسبة ارتفاع قدرها (14.6%)من اجمالي الايرادات العامة وذلك بسبب التنوع الحاصل في هيكل الاقتصاد الاماراتي ، اذ بلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية نحو(67.3%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013.

وفي المدة (2014–2017) انخفضت قيمة الايرادات النفطية مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة الانكماش الحاد في النمو الاقتصادي العالمي ،بالمقابل فان الايرادات غير النفطية ارتفعت الى ان وصلت ذروتها في عام 2016 ، اذ كانت نحو (80.2) مليون دولار وذلك بسبب زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين راس المال الثابت والتي وصلت نسبتها الى (69.4%)من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وقد ساعد في هذا الارتفاع للإيرادات غير النفطية قيمة التدفقات الاستثمارية الاجنبية الداخلة الى البلد والتي بلغت ذروتها في عام 2017 لتصل الى(129.9) مليار دولار والذي عزز من نسبة الارباح والاستثمارات في القطاعات غير النفطية .

شهدتا عامي 2018 و 2019 ارتفاع اسعار النفط العالمية نتيجة للنمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع حجم الايرادات الضريبية بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، مما انعكس على الايرادات الاجمالية التي ارتفعت الى 124.1 و 125.8 مليار دولار على التوالي محققة نسبة ارتفاع بين 12.4% عن عام 2017 .

تحليل جانب النفقات العامة

شهدت المدة (2004–2008) ارتفاع في جانب النفقات العامة اذ كانت معدل الارتفاع نحو(24.1%) خلال المدة المذكورة ، اذ ارتفعت النفقات الجارية الى (51.6)مليون دولار في عام 2008 بعد ان كانت نحو (22) مليون دولار في عام 2004 ، كذلك الحال بالنسبة للنفقات الاستثمارية التي ازدادت خلال نفس المدة بنسبة (53.8%) من اجمالي النفقات العامة وذلك بسبب زيادة التخصيصات للبرامج الانمائية اضافة الى زيادة التخصيصات للقروض والمساهمات المالية ولاسيما قروض الاسكان .

واستمرت النفقات العامة بالارتفاع الى ان وصلت في العام 2013 ذروتها بواقع قيمة (145.1) مليون دولار ، اذ كانت النفقات الجارية منها _والتي ايضا بلغت ذروتها في عام 2013_ نحو (116.3) مليون دولار و القروض والمساهمات الرأسمالية الى (19.6) مليون دولار وذلك لتحقيق الحكومة للأهداف الاستراتيجية الخاصة ضمن تعزيز جودة الحياة في الامارات من خلال الامن والسلامة والاطفاء والانقاذ ، اضافة الى المحافظة على دوران عجلة المشروعات الثابتة للوزارات والجهات الاتحادية من (طرق ومدارس ومستشفيات ومراكز ترفيهية .... الخ) .

اما المدة (2014–2017) فقد تراجعت النفقات العامة بشكل طفيف ، اذ انخفضت النفقات الجارية بنسبة(14.4%) من اجمالي المدة المذكورة وذلك بسبب تراجع العوائد النفطية ، اضافة الى انخفاض مستوى الدعم والتحويلات والتي وصلت الى 5,9 مليون دولار في عام 2017 بعدما كانت نحو (20) مليون دولار في عام 2014 اي بواقع نسبة انخفاض تصل الى ما يقارب(70.5%) من اجمالي النفقات العامة ، واستمرت سياسة الحكومة الرشيدة المتوازنة بضبط وترشيد الانفاق الجاري في اخر عامين من مدة البحث مما ادى الى ارتفاع طفيف في النفقات الاجمالية ، مع زيادة الاستثمارات لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية ومشروعات البنية التحتية لحفز النمو والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الانتاجية قائم على البحث والابداع والابتكار وتجهيز مشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020 .

تحليل جانب الفائض / العجز

شهدت الاربع سنوات الاولى من مدة الراسة حالة فائض مستمر وصلت الى نحو(79.7) مليون دولار والذي عزز من الفوائض المالية للصندوق السيادي الاماراتي وذلك بسبب زيادة العوائد النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية ، اما السنوات الباقية من مدة الدراسة فقد شهدت حالة عجز ، ففي عام 2009 حصل اكبر عجز في الموازنة العامة الذي وصل نحو(42.6) مليون دولار وذلك بسبب الازمة المالية العالمية القت بظلالها على الاقتصاد الاماراتي فقد تراجعت الاستثمارات ، اذ ان امارة دبي تأثرت بشكل كبير بسبب اعادة جدولة الدين القائم لها وبالتالي زيادة تكلفة التمويل وتراجع الاستثمارات في تمويل مشاريع التطوير العقاري وشراء العقارات .

وبسبب كثرة البرامج والسياسات المتبعة من قبل الحكومة الاتحادية الاماراتية في سبيل تطوير جهاز المالية العامة لاسيما الموازنة العامة الاتحادية ، اضافة الى تقلبات اسعار النفط العالمية منذ عام 2014 والتي سببت انخفاض العوائد النفطية ، والسبب الاخر هو الخطط الموضوعة لزيادة انتاج النفط والغاز الطبيعي (اذ ان الامارات تواصل عملية استثماراتها في الانتاج المستقبلي وتطوير الحقول الانتاجية لاسيما وانها اصبحت مستوردة صافية للغاز الطبيعي وذلك بسبب احتواء غازها الطبيعي على نسبة عالية من الكبريت مما يجعل من الصعب معالجته وبالتالي ارتفعت استيرادات التكنولوجيا المتطورة في هذ المجال) ، فضلا عن ارتفاع متوسط دخل الفرد الذي ادى بالحكومة من زيادة نفقاتها لمواكبة التطورات الحالية والمستقبلة في جعل دولة الامارات العربية دولة عصرية في كافة المجالات والاختصاصات ، كل هذه الاسباب ادت الى حصول عجز في السنوات (2009–2017) والتي كانت تسدد من خلال الصندوق السيادي الاماراتي[1] ، وحقق عامي 2018 و2019 فائض في الموازنة العامة نحو 9.4 و 9.0 مليار دولار على التوالي بسبب السياسات الحكومية الرشيدة في تخفيض الانفاق العام ، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية . وبشكل عام فان الامارات اتخذت مجموعة من الاجراءات للحد من عجز الموازنة العامة ، وهي :–

[1] يعتبر الصندوق السيادي لدولة الامارات العربية المتحدة من اكبر الصناديق السيادية والذي تبلغ قيمته ما يقارب (1113) مليار دولار ، منها (902) مليار دولار لصندوق ابو ظبي وذلك حسب بيانات معهد الصناديق السيادية لعام 2016 .

1- اعلنت الحكومة الاماراتية في عام 2016 عن بدا بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على كل القطاعات والبضائع وذلك ابتداء من عام 2018 وبنسب تتراوح بين (3-5%) ، وقدرت الوزارة مجموعة قيمة ضريبة القيمة المضافة المتوقع تحصيلها بالنسبة للأمارات في العام الاول من تطبيقها بين (10-12) مليار درهم اماراتي اي ما يقارب نحو (44) مليار دولار لافتة الى اعفاء قطاعي الصحة والتعليم ، بالإضافة الى مجموعة من السلع الغذائية .

2- اعادة النظر في سياسة دعم المحروقات التي تستنزف الكثير من موازنتها بما يؤدي الى ترشيد الاستهلاك الذي يغلب عليها طابع الاسراف لاسيما في الكهرباء والماء لمحاولة توليد الايرادات ، اضافة الى تراكم الديون السيادية التي وصلت الى (20) مليار درهم ،وبالتالي رفع سعر لتر البنزين الى (0.58) دولار/ لكل لتر ، في حين رفعت السعودية اللتر الى (0,36) دولار ، والكويت الى (0.22) دولار ، وقطر (0.35) دولار ، والبحرين الى (0.42) دولار.

المطلب الرابع : تحليل تغيرات اسعار النفط على الميزان التجاري

ان الاعتماد على مصدر وحيد لتحقيق الثروة والدخل في دولة الامارات العربية المتحدة دفعها الى وضع خطط وبرامج سنوية في سبيل وضع استراتيجية للتنويع الاقتصادي ، اذ ان اسعار النفط العالمية متقلبة ومتأرجحة الامر الذي يؤدي الى تأثر تقلبات العوائد النفطية للصادرات ، في عام 2010 اعلنت حكومة الامارات برنامج (رؤية 2021) والتي تهدف الى ان تغدو دولة الامارات ضمن افضل دول العالم في مستويات المعيشة ، ولترجمة هذه الرؤية الى واقع ملموس قسمت مقومات الرؤية الى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيركز عليها خلال السنوات المقبلة وهي : مجتمع متلاحم محافظ على هويته ، مجتمع امن وقضاء عادل ، نظام تعليمي رفيع المستوى ، اقتصاد معرفي تنافسي ، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة ، نظام صحي بمعايير عالمية .

في عام 2015 تم اعتماد المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات والتي تستند الى رؤية وزارة الاقتصاد والمنبثقة من رؤية حكومة الامارات 2021 ، وتهدف المبادرة الى تعزيز المكانة التجارية لدولة الامارات عالميا ، وتقوم على مشاركة كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية وذات العلاقة المباشرة في مستقبل الصادرات الاماراتية وتحقيق نمو في الصادرات السلعية غير

النفطية _ وفي ضوء ما يملكه الاقتصاد الاماراتي من مميزات وامكانيات استثمارية متعددة ومتنوعة_ ويأتي دور المبادرة في تنمية الصادرات غير النفطية للمساهمة في تعزيز الصادرات الكلية عبر التوسع الافقي والعمودي في جانب الصادرات السلعية وزيادة نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي ، والجدول (13) يوضح مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2010–2019 ، كما يلي :-

جدول (13)

نسبة مساهمة الانشطة و القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010–2019) %

القطاعات /الانشطة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة وصيد الاسماك	0.8	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	0.8	0.8	0.7	0.7
القطاع الهيدروكربوني	31.1	32.5	32.6	32.0	30.8	30.8	30.6	29.5	30.0	29.9
الصناعات التحويلية	8.0	7.7	7.7	7.5	7.8	8.8	9.0	8.8	8.4	8.4
الكهرباء والمياه	2.5	2.4	2.5	2.5	2.6	3.5	3.7	3.8	2.9	2.9
التشييد والبناء	11.0	9.0	8.2	8.1	8.3	9.7	9.4	8.7	8.7	8.3
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	11.9	10.1	10.0	10.5	10.5	12.2	13.0	12.3	12.6	12.5
النقل والتخزين	5.8	5.6	5.5	5.6	5.7	6.8	6.1	5.9	5.6	5.7
انشطة الاقامة والخدمات الغذائية	1.8	1.7	1.8	2.0	2.2	2.5	2.4	2.3	2.2	2.3
المعلومات والاتصالات	2.9	2.4	2.3	2.3	2.4	2.9	3.1	2.9	2.9	2.9
قطاع المال والتامين	6.9	6.0	6.1	7.0	7.8	9.5	10.0	9.6	8.1	8.0
الانشطة العقارية	4.9	4.4	4.7	4.6	5.0	6.2	6.8	6.4	5.4	5.5
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.1	2.6	2.5	2.6	2.6	3.1	3.2	3.1	2.6	2.6
انشطة الخدمات الادارية والدعم	1.7	1.5	1.5	1.7	1.7	2.1	2.3	2.2	1.7	1.7
الادارة العامة و الدفاع والضمان الاجتماعي	5.2	4.5	4.8	5.2	5.5	6.4	6.8	7.0	5.3	5.2
قطاع التعليم	0.9	0.9	1.0	1.0	1.1	1.2	1.4	1.3	1.0	1.0
القطاع الصحي	0.5	0.7	0.9	1.0	1.1	1.3	1.4	1.4	1.2	1.3
الفنون والترفيه	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6
انشطة الاسر المعيشية	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7	0.6	0.5

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ؛ وزارة الاقتصاد الاماراتية ، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ، التقرير الاحصائي لأعوام مختلفة (2004 – 2019) .

نلاحظ ان نسبة الانشطة الاستخراجية بلغت 31.1% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010 وارتفعت الى 32.6% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2012 وهي اعلى نسبة خلال المدة (2010–2019) وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية نتيجة لتطوير واكتشاف المزيد من الحقول النفطية وارتفاع اسعار النفط العالمية، اما القطاعات غير النفطية فقد حققت اعلى نسبة لها في اجمالي الناتج المحلي في عام 2017 اذ وصلت نحو (70.5%) وذلك بسبب السياسات والبرامج الطموحة والهادفة الى تقليل الاعتماد على مصدر وحيد للثروة والدخل _صادرات النفط_ والاتجاه نحو تنويع الصادرات ومن ثم تنويع الاقتصاد ، ومن اهم الشركاء المستوردين للسلع الاماراتية غير النفطية لسنة 2017 موضحة في الجدول (14) ، وكما يلي :-

جدول (14)

اهم الدول المستوردة للسلع غير النفطية من الأمارات لعام 2017 (مليار دولار)

الدول	القيمة	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
الهند	5.25	%10.2
تركيا	4.52	%8.7
السعودية	4.08	%7.9
سلطنة عمان	3.70	%7.2
العراق	2.31	%4.5
الولايات المتحدة الامريكية	2.15	%4.2
الكويت	1.74	%3.4
الصين	1.52	%3.0
سنغافورة	1.49	%2.9
كوريا الجنوبية	1.25	%2.4
مجموع الدول المتبقية	23.65	%45.7
مجموع اهم 10 شركاء تجاريين	28.01	%54.3
الاجمالي	51.66	%100

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : وزارة الاقتصاد الاماراتية ، الهيئة الاتحادية للجمارك(2017) ، ص3 .

ومن اهم الصادرات غير النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة هي (الذهب بأشكال خام او نصف مشغولة او بشكل مسحوق ، الومنيوم خام ، حلي ومجوهرات بأجزائها المختلفة والمعادن الثمينة ، زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية) ، اما السلع من حيث اعادة التصدير[1] فهي كثيرة نذكر اهمها (اجهزة الهاتف بكل انواعها واحجامها ، ماس غير مركب ولا مشغول ، سيارات مختلفة _عدا السيارات المعدة لأكثر من 10 راكب_ بما في ذلك سيارات السباق ، الات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ، وغيرها من المواد والسلع التي يعاد تركيبها وتصديرها الى الخارج) ، ومن خلال الجدول (7) يمكن التعرف على حجم ميزان التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات والفائض/العجز) لدولة الامارات خلال المدة 2004-2017 .

تحليل جانب الصادرات

نلاحظ من خلال الجدول (7) ان نسبة الصادرات النفطية منخفضة مقارنة بقيمة الصادرات غير النفطية ، اذ ان اكبر قيمة صادرات نفطية كانت في عام 2013 والتي بلغت نحو 94.4 مليار دولار من اجمالي الصادرات وذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط العالمية والتي وصلت الى اكثر من 105 د/ب ، فيما كانت اكبر قيمة مسجلة للصادرات غير النفطية في العام 2017 والتي وصلت الى 334 مليار دولار وذلك بسبب السياسات والبرامج التي وضعتها الحكومة الاماراتية طوال المدة من 2010 الى الان والتي تهدف الى عملية التنويع الاقتصادي للصادرات غير النفطية وتنشيطها وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام .

وقد بلغت نسبة الصادرات النفطية خلال المدة (2004-2008) نحو 15.2% من اجمالي الصادرات وذلك بسبب زيادة الانتاج من النفط الخام من 2.310 م/ب في عام 2004 الى 2.557 م/ب في عام 2008 نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية الى ما يقارب 78 د/ب في عام 2008 بعدما كانت نحو 36 د/ب في عام 2004، فيما كانت نسبة الصادرات غير النفطية نحو ما يقارب 26.7% من اجمالي الصادرات لنفس المدة المذكورة وذلك بسبب زيادة نسب مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية ولاسيما (قطاع الخدمات والاتصالات والنقل

[1] السلع المعاد تصديرها الى الخارج هي نفس السلع المستوردة من الخارج لكن تختلف من حيث القيمة التصديرية ، بمعنى اخر سلع يعاد تركيبها وتصديرها الى الخارج .

والصناعات التحويلية) ، اما في عام 2009 فقد انخفضت الصادرات النفطية وغير النفطية مقارنة مع عام 2008 ، اذ كانت نسبة انخفاض الصادرات النفطية نحو 80.3% من اجمالي الصادرات ، اما الصادرات غير النفطية فكانت نسبة انخفاضها نحو 27.2% من اجمالي الصادرات وذلك نتيجة للازمة المالية العالمية والتي اثرت سلبا على اجمالي الصادرات في الامارات والتي انخفضت نحو 40.6% من اجمالي التجارة الخارجية .

وكانت المدة (2010–2013) شهدت ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية بنسبة بلغت (12.9%) من اجمالي الصادرات وذلك نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع اسعار النفط العالمية الى (105) د/ب في نهاية عام 2012 ، اضافة الى ارتفاع صادرات القطاع الهيدروكربوني الى نحو (2.9)مليون دولار ، اما قيمة الصادرات غير النفطية فبلغت نسبتها من الصادرات الكلية نحو (15.8%) خلال المدة المذكورة وذلك بسبب زيادة صادرات القطاعات غير النفطية لاسيما مع اكبر شريكين تجاريين هما (الهند والصين) والتي كانت نسبة الصادرات الاماراتية اليهما نحو (19.1%) من اجمالي التجارة الخارجية ، اضافة الى تطور حجم الصادرات الخدمية بنسبة نمو بلغت 14.5% والتي اسهمت في زيادة المتحصلات من السفر والنقل نتيجة لتنامي حركة النقل والسياحة للأفراد والبضائع .

جدول (15)

الميزان التجاري في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004–2019) (مليار دولار)

السنة	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات غير النفطية	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري
2004	39.6	51.39	90.99	53.28	37.71
2005	43.5	73.75	117.25	55.10	62.15
2006	54.1	80.89	134.99	68.87	66.12
2007	58.9	130.03	188.93	148.48	40.45
2008	80.6	168.2	248.80	219.71	29.09
2009	44.7	132.22	176.92	175.77	1.15
2010	57.9	167.37	225.27	206.66	18.61
2011	85.9	228.93	314.83	286.45	28.38
2012	93.6	270.95	264.55	280.64	83.91
2013	94.4	301.48	395.88	312.49	83.39
2014	76.4	314.89	391.29	311.23	80.06
2015	50.1	310.41	360.51	307.77	52.74
2016	43.7	297.34	341.04	304.69	36.35
2017	50.4	334.0	384.14	318.14	66.26
2018	67.3	321.7	389.0	334.05	54.95
2019	57.5	324.1	381.6	339.0	42.1

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1– وزارة الاقتصاد الاماراتية ، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ، جدول (39) للمدة 2007–2015 .

2– صندوق النقد العربي ، التقارير الاقتصادية السنوية اعداد مختلفة (2010 ، 2014 ، 2019) .

وقد اثبتت سياسة التنويع جدارتها والى نجاح انتهاج الحكومة سياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية الاقتصادية واهمية تفعيل المبادرات والانشطة التي من شانها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للبلد ، الامر الذي ادى تحقيق نمو سلبي في الصادرات النفطية لعامي 2016 و 2017 ويرجع ذلك الى سياسة الحكومة في تخفيض الانتاج مستفيدة من الزيادة التي حدثت في الموارد النفطية نتيجة للزيادة العالمية في اسعار النفط ، لترتفع اسعار النفط في عام 2018 مما انعكس على

ارتفاع الصادرات النفطية الى 67.3 مليار دولار ، لتتراجع بعدها الى 57.5 مليار دولار في عام 2019 ، وهذا يؤكد المسار الايجابي للحكومة في تحقيق رؤية الامارات 2021 واستراتيجيتها المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط ، وقد بلغت قيمة الصادرات غير النفطية الى اوج عطائها ، اذ كانت قيمتها نحو(334) مليون دولار في عام 2017 وهي اكبر قيمة بلغتها خلال مدة الدراسة .

تحليل جانب الاستيرادات

شهدت المدة (2004–2008) ارتفاعا في الاستيرادات من السلع والخدمات اذ وصلت نسبتها الى نحو 32.4% من اجمالي التجارة الخارجية ، فيما انخفضت بعد ذلك في عام 2009 الى 24.9% مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب الركود الاقتصادي العالمي نتيجة للازمة المالية الاقتصادية العالمية ، في عامي 2010 و2011 ارتفعت الاستيرادات بنسبة تصل الى 38.6% مقارنة بعام 2009 وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة لتعزيز ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة اضافة الى ارتفاع السلع الاستهلاكية بسبب سعي الحكومة الاماراتية الى تحقيق اهداف الرؤية 2021 ، اما المدة (2014–2019) فقد ازدادت الاستيرادات الاماراتية من السلع والخدمات خاصة من المواد الاولية والسلع نصف المصنعة (والتي يعاد تركيبها وبالتالي اعادة تصديرها الى الخارج) منها اجهزة الهاتف المختلفة و مركبات جوية مثل (الطائرات العمودية الهليكوبتر والطائرات العادية) ومركبات فضائية بما فيها الاقمار الصناعية اضافة الى انواع اخرى من السلع المشابه ، اذ ان سياسة الحكومة ساعدت على زيادة حجم الاستيرادات اضافة الى ارتفاع متوسط دخل الفرد الاماراتي الذي انعكس على زيادة حجم الطلب الخارجي من السلع والخدمات المختلفة سواء (استثمارية ام استهلاكية) .

ونخلص الى ان العوائد الهيدروكربونية ارتفعت خلال مدة الدراسة (2004–2019) الى نحو نسبة 31.1% ، في حين بلغت نسبة الصادرات غير النفطية 84.1% مما يعني انها تضاعفت اربع مرات عن قيمة العوائد النفطية ، مما يدل على الاهتمام الواسع للحكومة في تنويع هيكل الميزان التجاري ، والذي حقق فائضا طوال مدة الدراسة لكن الموازنة العامة حققت عجزا اعتبارا من 2009 ، وذلك بسبب اتجاه الحكومة الاماراتية نحو سياسة التنويع

الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية مما ادى الى زيادة النفقات الحكومية لتنشيط القطاعات غير النفطية نتيجة للبرامج والخطط التي وضعت بهذا الخصوص .

المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة

وهو انعكاس لمدى الارتباط الاقتصادي الاماراتي مع العالم الخارجي ، والجدول (16) يبين درجة الانكشاف الاقتصادي في الامارات للمدة (2004–2019) ، كما يلي :-

جدول (16)

درجة الانكشاف الاقتصادي في الامارات للمدة (2004–2019)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة	قيمة الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الى GDP% (1)	قيمة الاستيرادات الكلية	نسبة الاستيرادات الى GDP% (2)	درجة الانكشاف الاقتصادي % (3)
2004	147,8	90.99	61,5	53.28	36,0	97,5
2005	180,6	117.25	64,9	55.10	30,5	95,4
2006	222,1	134.99	60,7	68.87	31,0	91,7
2007	257,9	188.93	73,2	148.48	57,5	130,7
2008	315,4	248.80	78,8	219.71	69,6	148,4
2009	254,8	176.92	69,4	175.77	68,9	138,3
2010	262,5	225.27	85,8	206.66	78,7	164,5
2011	320,9	314.83	98,1	286.45	89,2	187,3
2012	341,5	364.55	106,7	280.64	82,1	188,8
2013	351,2	395.88	112,7	312.49	88,9	201,6
2014	358,8	391.29	109,0	311.23	86,7	195,7
2015	310,2	360.51	116,2	307.77	99,2	215,4
2016	305,5	341.04	111,6	304.69	99,7	211,3
2017	330,6	384.40	116,2	318.14	96,2	212,4
2018	393.2	389.0	98.9	334.05	84.8	183.7
2019	435.5	381.6	87.6	339.0	77.8	165.4

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : 1– وزارة المالية الاماراتية ، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ،الجدول (13) ، (2018) . _ الاعمدة (1 ، 2 ، 3) من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (7) وعلى ضوء المعادلات في الفصل الاول ، المبحث الثالث (الانكشاف الاقتصادي).

نلاحظ من خلال الجدول (16) ان اكبر نسبة للانكشاف الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة كانت في عام 2013 ، 2015 ، 2017 وذلك لعدة اسباب ، هي :-

1- ارتفاع العوائد النفطية الى اعلى مستوياتها خلال مدة الدراسة والتي وصلت الى نحو (94.4) مليون دولار من اجمالي العوائد الكلية ، مما انعكس على نسبة الصادرات الى الناتج المحلي والتي حققت اعلى نسبة لها ايضا ووصلت نحو (97.9%) من اجمالي الناتج المحلي.
2- التوسع في انشطة اعادة التصدير ، والتي وصلت الى ما يقارب (137.7) مليون دولار من اجمالي قيمة الصادرات الكلية في ذات العام .
3- التقدم في تطبيق قواعد وانظمة منظمة التجارة العالمية (WTO) ، والذي يجعل البلد اكثر انفتاحا تجاريا على بقية بلدان العالم .
4- ثنائية التجارة الحرة التي من شانها ان تزيد من حجم التبادل التجاري بين الامارات والبلدان الاخرى ، كثنائية (الامارات والهند) و(الامارات وتركيا) و (الامارات والنرويج) وهذه الاخيرة قد شهدت خطى مطردة من النمو ، اذ حققت قيمة التبادل التجاري بين البلدين طفرة بلغت نحو 639.9 مليون دولار في عام 2017 مقارنة بما قيمته 326.7 مليون دولار في عام 2016 ، كما بلغت قيمة استيرادات الامارات من النرويج نحو 533.2 مليون دولار عام 2017 ، فيما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية للنرويج 80.5 مليون دولار ، اضافة الى قيمة اعادة التصدير 26.2 مليون دولار في نفس المدة .

المطلب السادس : التقييم النهائي والدروس المستخلصة من التجربة الاماراتية

ان العراق يعتمد بصورة كبيرة على الايرادات النفطية في تمويل حجم نفقات الموازنة العامة كذلك الحال في دولة الامارات ابان فترة التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين ، الا انها استطاعت من تقليل اعتمادها على النفط من خلال عدة استراتيجيات وبرامج ومبادرات حكومية لاسيما للقطاع الخاص ، الذي يعد محور تطور الاقتصادات وتقدمها لما يمتلكه من موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا متطورة ، فضلا عن الادوار الحكومية التي تظهر باستمرار في اصلاح الموازنة العامة وتنشيط دور الصادرات غير النفطية لاسيما صادرات (اعادة التصدير)

وغيرها من الصادرات غير النفطية ، و يرتكز التقييم النهائي والدروس المستخلصة من هذه التجربة بما يلي :-

1- تهيئة الظروف المناسبة (القانونية والبيئية والخدمية وغيرها) لجذب الاستثمارات المختلفة (المحلية والاجنبية) لاسيما الاستثمار بصورة اساسية في البنى التحتية وبالخصوص في تحقيق النمو المستدام في القطاعات غير النفطية .
2- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في مختلف الانشطة الاقتصادية الامر الذي ادى الى ادخال اساليب الادارة الحديثة والمتطورة التي ساعدت في تنويع القاعدة الانتاجية للبلاد.
3- اجراء الدراسات ووضع الخطط المستقبلية في سبيل تطوير الموازنة العامة والتي حققت مبتغاها ، فبعد ان كانت تستخدم موازنة البنود (التقليدية) الى نهاية القرن العشرين تطورت في عام 2008 الى موازنة البرامج والاداء وفي عام 2010 وضعت خطة متوسطة الاجل بنظام مبادئ الموازنة الصفرية ووفق اهداف ورؤى استراتيجية تخدم المجتمع والصحة بشكل خاص وتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام .
4- تم وضع العديد من البرامج والسياسات من قبل الحكومة الاماراتية في سبيل تنويع هيكل الايرادات العامة في ميزانيتها المعتمدة وبالتالي تقليل فترات العجز التي تحدث في الموازنة العامة جراء تقلبات اسعار النفط العالمية .
5- اعلان رؤية 2021 والتي تهدف الى توفير سبل العيش الكريم والرفاهية للمواطنين ، وهي رؤية اقتصادية تمخضت عن خطط وبرامج ذات دراسات واستشارات عالمية .
6- اطلقت الحكومة الاماراتية في عام 2015 المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات والتي انبثقت من رؤية 2021 وتهدف الى تعزيز المكانة التجارية لدولة الامارات عالميا ، والهدف الاساسي هو تنمية الصادرات غير النفطية للمساهمة في تعزيز الصادرات الكلية للبلاد .
7- استيراد سلع نصف مصنعة واعادة تركيبها وتصديرها الى الخارج تحت ما يسمى (اعادة التصدير) ، والتي وصلت نحو 137.7 مليون دولار من اجمالي قيمة الصادرات الكلية البالغة 384.4 مليون دينار في عام 2017 .
8- انخفاض الصادرات النفطية في السنوات الاخيرة لمدة الدراسة ، مما يعني نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة الاماراتية طوال السنوات الماضية .

9- استفادت الامارات من انفتاحها التجاري مع الدول الاخرى ولاسيما ثنائية التجارة الحرة والتي رفعت من حجم التبادل التجاري للبلاد ولاسيما ثنائيتها مع (النرويج) التي حققت طفرة بلغت نحو 639.9 مليون دولار في عام 2017 مقارنة مع 326.7 مليون دولار في عام 2016 .

10- استغلال الفوائض المالية المتحققة في قطاع النفط والغاز الموضوعة في الصناديق السيادية واستثمارها في مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية والمالية ، وقد بلغ الصندوق السيادي الاماراتي في عام 2016 نحو 1113 مليار دولار .

القسم الثاني

الفصل الثالث

جمهورية ايران الاسلامية
تحديات سوق الطاقة والعقوبات الامريكية

الفصل الثالث
جمهورية ايران الاسلامية
تحديات سوق الطاقة والعقوبات الامريكية

المطلب الاول : نبذة عن الاقتصاد الايراني

يعتبر الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران والذي يطل على الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان، من المسارات البحرية الحيوية لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي، اضافة الى انها تعتبر واحدة من اهم الدول المنتجة للنفط الخام في العالم اضافة الى امتلاكها الى احتياطي نفطي يجعلها من الدول الرئيسة المسيطرة على هذه السلعة ، وقد استطاع الخبير البريطاني (ويليام دارسي) في عام 1901 من الحصول على اول امتياز نفطي شامل في ايران ، بمساحة امتياز قدرت نحو (نصف ميل مربع) لمدة 60 عاماً ، وقد كان هذا مقابل مبلغ يدفع للحكومة الايرانية قدر نحو (20) الف جنيه استرليني نقدا ومبلغ باسهم مدفوعة اثمانها ، اضافة الى حصولها على حصة سنوية تصل نحو (16%) من الارباح الصافية، وفي عام 1908 تأسست شركة النفط (الانجلو–ايرانية) وتسمى الان بشركة النفط الوطنية ، وبعد ازمة النفط عام 1973 كان هناك اندفاع في اتجاه بناء دولة تكون مسؤولة عن رفاهية المواطنين الفردية والجماعية وكانت برامج الانفاق تتفاعل مع اسعار النفط العالمية المتقلبة ، وفي عام 2004 وضعت ايران عدة استراتيجيات لتوسيع انتاجها النفطي وذلك انسجاما مع حجم احتياطاتها الكبيرة ، ومن جملة اهدافها ان يتم رفع طاقاتها الانتاجية من (4) ملايين برميل في عام 2004 الى (5,4) مليون برميل في عام 2008 ، والى ما بين (7و8) ملايين برميل في عام 2025 ، لكن العقوبات الامريكية المتوالية على الاقتصاد الايراني حالت دون ذلك ، وذلك من خلال ما يسمى بقانون (ألفونسو داماتو) الذي يحظر على اي شركة نفطية بان تستثمر في القطاع النفطي الايراني بأكثر من (40) مليون دولار سنويا .

تبلغ مساحة ايران حوالي (1,648,195)كم مربع ، منها ما يقارب (11%) صالحة للزراعة ، وتتميز بامتلاكها موارد طبيعية كثيرة منها (الغاز الطبيعي و الفحم والكروم

والنحاس وخام الحديد والرصاص والمنغنيز والزنك والكبريت) بالإضافة الى النفط الخام الذي يبلغ حجم الاحتياطي المؤكد في عام 2017 نحو (155) مليار برميل ، وبسقف انتاج سنوي يصل الى (6) م ب/ي والتي تحددت ضمن اتفاقية دول منظمة اوبك التي هي عضو مؤسس فيها ، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي في عام 2017 (447,7) مليار دولار وان نصيب الفرد منه يصل الى (20,100) دولار سنويا ، بمعدل نمو حقيقي لإجمالي الناتج المحلي يصل الى (3,7%) ، ويبلغ عدد سكانها (80,6) مليون حسب احصائية عام 2017.

وتحتل ايران المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياطاتها للغاز الطبيعي ، والمرتبة الرابعة من حيث احتياطاتها للنفط الخام ، ويبلغ معدل انتاجها اليومي للنفط الخام نحو (3.87) م/ب في عام 2017 ، ويتميز الاقتصاد الايراني بتنوعه اذ يلعب القطاع الهيدروكربوني وقطاعا (الزراعة والخدمات) دورا هاما في الاقتصاد الايراني اضافة الى المساهمة الفعالة لقطاعي (الصناعات التحويلية والخدمات المالية)، اذ تبلغ نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي نحو (9,6%) ، والقطاع الصناعي (35,4%) ، وقطاع الخدمات (55%) **وفي ما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الايراني** ، وكما يلي :-

جدول (17)

مؤشرات ومتغيرات كلية في للاقتصاد الايراني المدة (2004-2019)

السنة	GDP (مليار دولار) *	عدد السكان (مليون نسمة) *	معدل البطالة % **	معدل التضخم % **	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في %GDP	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP %
2004	186.8	68.345	10.6	10.8	74.96	25.04
2005	228.1	69.390	10.3	10.2	67.83	32.17
2006	270.3	70.496	11.5	10.6	66.15	33.85
2007	351.7	71.366	11.3	11.9	71.38	28.62
2008	406.2	72.266	10.5	18.4	67.24	32.76
2009	410.5	73.196	10.4	25.4	81.28	18.72
2010	482.3	74.157	11.9	10.8	78.30	21.70
2011	577.2	75.150	13.5	12.4	73.42	26.58
2012	389.1	76.038	12.3	21.5	79.97	20.03
2013	396.4	76.942	12.1	30.5	75.36	24.64
2014	423.4	78.470	10.4	34.7	76.16	23.84
2015	357.4	79.467	10.6	15.6	86.53	13.47
2016	404.4	80.460	11.0	11.9	84.05	15.95
2017	430.7	81.423	12.4	9.0	81.55	18.45
2018	446.1	82.360	14.4	18.1	80.4	19.6
2019	458.5	83.229	16.7	34.8	82.1	17.9

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : 1- بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران ، نشریات وبزوهش ها ، خلاصه تحولات اقتصادی کشور ، (1382-1396) 2- **[1] بانک داده‌های اقتصادی و مالی : متاح على الرابط https://databank.mefa.ir

3- Islamic Republic of Iran , World Economic Outlook Database, October 2018 , IMF *

المطلب الثاني : انعكاسات اسعار النفط على الموازنة العامة الايرانية

على الرغم من التنوع الكبير في الاقتصاد الايراني ، الا انه لا يزال يعتمد على ايرادات النفط والغاز بصورة كبيرة ، اذ ان تقلبات اسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية تؤثر على الايرادات العامة وبالتالي تنعكس على النفقات الحكومية مما يؤدي الى حالة اختلال في الموازنة العامة في ايران ، وان الايرادات العامة في الموازنة الايرانية تعتمد بنسبة ما بين (45-

55%) على الايرادات المتأتية من قطاع النفط والغاز ، وتسعى الحكومة الايرانية الى التوسع في الايرادات غير النفطية من خلال عدة خطط واستراتيجيات شاملة على شكل خطط خمسية اخرها كانت المدة (2016–2021) ، وتتضمن خطة التنمية ثلاث محاور اساسية هي (تطوير اقتصاد مرن وقادر على التحمل ، و تحقيق تقدم في العلوم والتكنولوجيا ، اضافة الى تعزيز التفوق الثقافي) ، **وفيما يلي هيكل الموازنة العامة في الجمهورية الاسلامية الايرانية للمدة من (2004–2019) ، وكما يلي :**

جدول (18)

الموازنة العامة في ايران للمدة (2004–2019) **(مليار دولار)**

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات	الفائض/ العجز
2004	7.73	36.63	44.36	100.31	- 55.94
2005	9.25	40.76	50.01	111.98	- 61.89
2006	28.55	58.40	86.95	143.61	- 56.66
2007	28.82	54.97	83.79	150.75	- 66.96
2008	32.92	59.36	92.28	130.38	- 38.10
2009	41.62	71.47	113.09	173.73	- 60.64
2010	43.33	78.09	121.42	154.55	- 33.13
2011	21.42	61.09	82.51	141.58	- 59.07
2012	32.64	63.42	96.06	154.87	- 58.81
2013	22.91	52.34	75.25	117.87	- 42.62
2014	27.16	60.17	87.33	145.82	- 58.49
2015	32.83	86.95	119.78	176.24	- 56.46
2016	40.46	96.54	137.0	208.10	- 71.10
2017	49.38	112.35	161.73	229.47	- 67.74
2018	50.75	69.25	104.28	104.39	- 0.11
* 2019	43.98	65.57	109.55	109.59	- 0.04

المصدر : **1**– بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران ، *نشریات و پژوهش‌ها* «گزارش اقتصادی و ترازنامه ، قسمت اول: گزارش وضع اقتصادي كشور ، بودجه و برنام هاي مالي دولت ، سآل (1382–1395) .

* بيانات اولية قبل تصديقها من قبل البرلمان الايراني .

2– تم تحويل الريال الايراني الى الدولار الامريكي وذلك حسب اسعار الصرف لكل سنة وكما يلي:

جدول (19)

سعر الصرف الريال الايراني مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004-2019)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف	1777	2071	2304	2758	3231	3354	3842	4657
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف	5667	7550	8213	8161	8202	9031	9044	11.711

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات IMF , World Economic Outlook Database, October 2018

نلاحظ من خلال الجدول (18) ان الاقتصاد الايراني يعاني من عجز مزمن في موازنته العامة طوال مدة البحث ، وذلك بسبب الزيادة المطردة نسبيا في حجم النفقات الحكومية الناجمة عن تمويل الاحتياجات الاساسية لعامة الشعب ، لاسيما في دعم مواد الطاقة (البنزين) والمواد الغذائية نتيجة لارتفاع مستوى الفقر والذي وصل الى نحو (13%) استنادا الى خط الفقر قدره (5.5) دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 ، ولم تستفد الجمهورية الاسلامية من الفوائض المتحققة في قطاع النفط والغاز الطبيعي للمدة من (2004-2008) ، اذ ارتفعت ايرادات النفط والغاز الى نحو (33.6%) من اجمالي الايرادات العامة نتيجة لارتفاع اسعار الطاقة في الاسواق العالمية ، والايرادات الضريبية هي الاخرى حققت نسبة ارتفاع من اجمالي الايرادات العامة والتي وصلت نحو (10.1%) مما انعكس على اجمالي الايرادات العامة والتي وصلت نسبة ارتفاعها الى (51,9%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لنفس المدة المذكورة، ونتيجة للخطة الخمسية الثالثة (2004-2009) ارتفعت النفقات العامة بنسبة (24.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة لزيادة الائتمان ومنح القروض الى قطاع الزراعة والمياه ، اضافة الى امتناع البنوك والشركات الاستثمارية الاوربية من التعامل مع بنك (الصباح) التجاري (خامس اكبر بنك تجاري في ايران) نتيجة للعقوبات الامريكية عليه ، ومما زاد من حدة النفقات هو زيادة النفقات الحكومية لإنتاج الغاز في حقل فارس الجنوبي _احد اغنى حقول الغاز في الشرق الاوسط_ بعد ان انسحبت شركة (توتال) النفطية عن تمويله .

اما المدة (2009–2012) فقد انخفضت الايرادات العامة بنسبة (3.9%) بسبب فرض العقوبات الدولية على صناعة النفط الايرانية ، اضافة الى جملة من الاعفاءات الضريبية التي قامت بها الحكومة الايرانية ، وان وفقا ((للبندين 4 و 5 من الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (11) من قانون الموازنة لعام 2011)) فانه تم اعفاء الضريبة لكل من مرتبات موظفي الوزارات والمؤسسات والشركات والوكالات الحكومية الاخرى ، اضافة الى اعفاءات على ضريبة السكر تصل الى (42) مليون ريال ايراني اي ما يعادل نسبة (10%) من ضرائب السكر، وفي الوقت نفسه فشلت الحكومة من تحقيق ايرادات من الخدمات بنسبة (28%) مقارنة مع القطاعات والانشطة الاخرى و ان ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت الى نحو (21.5%) هو من جملة الاسباب الاساسية التي انخفضت على اثرها الايرادات العامة .

اما النفقات العامة لنفس المدة المذكورة اعلاه ، فقد انخفضت بنسبة (2.8%) وذلك رغبة من الحكومة الايرانية بتقليل نفقاتها الى انتهاء الخطة الخمسية الخامسة (2011–2015) ، بالإضافة الى التوتر الذي ساعد واقع المجتمع الايراني نظير تركيزه ومتابعته للعقوبات الامريكية على الحكومة الايرانية نتيجة برنامجه النووي ، وقد ظهرت نتائج العقوبات الامريكية على ايران في عام 2013 ، اذ ارتفعت مستويات التضخم الى (30.5%) وانخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي الى (389.1) مليار دولار مقارنة مع (577.2) مليار دولار في عام 2011، مما اثر سلبا على واقع الموازنة العامة في البلاد .

وشهدت المدة (2014–2017) وبالتحديد في النصف الاخير من عام 2014 بداية مفاوضات حاسمة ونهائية لمجموعة (5+1) لتقييم البرنامج النووي الايراني ، وبالتالي تحققت عدة نقاط ايجابية لصالح الجمهورية الاسلامية الايرانية اهمها توقيع الاتفاق النووي الايراني والذي سمح بإعادة تطوير الصناعة النفطية الايرانية بالتعاون مع الشركات الاجنبية ليصل الانتاج الى (6) م ب/ي كما كان مخطط له قبل فرض العقوبات الامريكية ، مما ساعدت على انتعاش الاقتصاد الوطني اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (430.7) مليار دولار في عام 2017 مقارنة مع (396.4) في عام ازمة العقوبات الامريكية ، مما ساعد هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي على انخفاض مستويات التضخم ، اذ وصلت الى ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة بنسبة (9%) في العام 2017 ، وقد سجلت الايرادات العامة خلال المدة (2013 – 2017) ارتفاعا تدريجيا بلغ نحو (46%) وذلك بسبب ارتفاع الايرادات الضريبية

وايرادات النفط والغاز ، اذ وصلتا الى اعلى ارتفاع لهما خلال مدة الدراسة ، وكل ذلك كان نتيجة لتخفيف العقوبات الامريكية على ايران بصورة كبيرة في عام 2015 ، وفي عام 2018 انسحبت الولايات المتحدة عن الاتفاق النووي الايراني مما ادى الى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي الذي اثر سلبا على واقع الموازنة العامة ، مما ادى الى انخفاض الايرادات العامة الى نحو 104.28 مليار دولار في ذات العام والى 109.55 مليار دولار في عام 2019 بعدما كانت الايرادات العامة في عام 2017 نحو 161.73 مليار دولار ، وقد تداركت الحكومة الايرانية الموقف من خلال ادخال تعديلات على بنود أسعار المحروقات والدعم الحكومي والضرائب ، مع مراعاة العدالة الاجتماعية وعدم الضغط على الطبقات الصغيرة والمتوسطة الدخل من خلال زيادة الحكومة الايرانية 20% في اجور القطاع العام لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في البلاد .

المطلب الثالث : تحليل تغيرات اسعار النفط على الميزان التجاري الايراني

كان لتحرير التجارة الخارجية منذ بداية الالفية الثانية وبالتحديد في عام 2002 الاثر الكبير في ارتفاع حجم الصادرات (النفطية وغير النفطية) والاستيرادات المختلفة ، ان ارتفاع اسعار النفط العالمية لاسيما بين عامي (2005 و 2008) قد حقق زيادة كبيرة في حجم العوائد في قطاع النفط والغاز الطبيعي ، اضافة الى عمل الحكومة الايرانية خلال برنامجها المقدم في الخطة الخمسية الرابعة الى تقديم الاعفاءات من الضريبة والرسوم على الصادرات وبالخصوص الصادرات غير النفطية ، اضافة الى تقديمها لتسهيلات اجراءات سعر الصرف بالمجان للشركات والافراد المحليين لتسير مع اولويات عمل الحكومة الايرانية بالتوسع والمشاركة للتجارة الايرانية في مجال التبادل مع الاقتصاد العالمي ، ولاشك بان السياسة الاقتصادية الناجعة طوال مدة الدراسة قد حققت مبتغاها في حصول تنوع في الاقتصاد الايراني وعدم الاعتماد على قطاع النفط والغاز في تحقيق الموارد المالية للبلد ، والجدول (20) يوضح نسب مساهمة القطاعات والانشطة المختلفة في الاقتصاد الايراني ، وكما يلي :-

جدول (20)

نسبة مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الايراني للمدة (2004_2019)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع النفط	قطاع الصناعة والمعادن	قطاع الخدمات
2004	11,6	22,0	18,2	48,2
2005	11,1	25,3	17,6	46,0
2006	10,2	27,9	16,8	45,1
2007	10,4	26,5	17,1	46,0
2008	9,3	27,9	18,3	44,5
2009	12,0	29,5	17,0	41,5
2010	10,3	20,5	18,4	50,8
2011	10,2	22,7	19,5	47,6
2012	8,8	27,3	21,2	42,7
2013	11,8	17,7	22,3	48,2
2014	9,0	17,0	23,2	50,8
2015	9,3	15,3	23,0	52,4
2016	10,8	9,4	24,5	55,3
2017	10,0	12,3	22,7	55,0
2018	8.9	17.7	20.4	53.0
2019 *	9.1	16.2	20.8	54.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : 1- بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران ، نماگرهای اقتصادی ، (1382-1398) . * بيانات اولية

نلاحظ من الجدول (20) التنوع الكبير الحاصل في الاقتصاد الايراني ، اذ تستأثر القطاعات غير النفطية نحو (75-85%) من الناتج المحلي الاجمالي طوال مدة الدراسة ، وقد جاء هذا العمل في تنويع الاقتصاد الايراني _بالرغم من عقوبات الغرب الاقتصادية الذي بدا عام 2012 الى عام 2015_ ضمن سلسلة من الخطط الخمسية اخرها كانت الخطة الخمسية السادسة (2016-2021) ، والتي كانت تحدد اهدافها وفق البرنامج الاقتصادي الذي يتماشى مع السياسة الاقتصادية المرسومة مسبقا ، مما انعكس هذا التنوع على حجم الصادرات الكلية ، وعلى الرغم من ان صادرات النفط والغاز الطبيعي لها الثقل الاكبر في حجم الصادرات الكلية الا ان في الآونة الاخيرة اصبحت الصادرات غير النفطية هي التي تحظى بالباع الاكبر من

توفير العوائد المالية للاقتصاد الايراني ، وفيما يلي الجدول (21) يبين حجم الصادرات والاستيرادات في الجمهورية الاسلامية للمدة (2004–2019) ، وكما يلي:

جدول (21)

الميزان التجاري في ايران للمدة (2004–2019) **(مليار دولار)**

السنة	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات غير النفطية	اجمالي قيمة الصادرات	اجمالي قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري
2004	**34.2**	**10.2**	**44.4**	**35.3**	**9.1**
2005	**53.2**	**6.8**	**60.0**	**40.9**	**19.1**
2006	**59.1**	**17.9**	**77.0**	**50.0**	**27.0**
2007	**69.2**	**28.4**	**97.6**	**58.2**	**39.4**
2008	**89.8**	**11.4**	**101.2**	**70.1**	**31.1**
2009	**55.7**	**31.8**	**87.5**	**66.5**	**21.0**
2010	**72.2**	**29.7**	**101.9**	**65.7**	**2,.36**
2011	**114.7**	**15.8**	**130.5**	**68.3**	**62.2**
2012	**101.4**	**29.9**	**131.3**	**121.7**	**9.6**
2013	**61.9**	**78.6**	**140.5**	**101.2**	**39.3**
2014	**53.6**	**49.1**	**102.7**	**80.3**	**22.4**
2015	**27.3**	**49.4**	**76.7**	**65.8**	**10.9**
2016	**41.1**	**56.2**	**97.3**	**73.3**	**24.0**
2017	**20.1**	**43.9**	**64.0**	**43.6**	**20.4**
2018	**18.3**	**29.4**	**47.7**	**16.3**	**31.4**
2019	**14.6**	**22.1**	**36.7**	**22.7**	**14.0**

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : 1- OPEC , Annual statistical Bulletins , (2008 ,2012 ,2017)

2- بانک دادههای اقتصادی و مالی : متاح على الرابط https://databank.mefa.ir

* بيانات عام 2019 اولية .

يوضح الجدول (21) حالة الميزان التجاري الايراني الذي تراكمت الفوائض المالية فيه طوال مدة الدراسة وذلك لعدة اسباب اساسية قامت بها الحكومة الايرانية – بالإضافة الى الخطط الخمسية – اذ انها وضعت برنامج متكامل في عام 2005 لتطوير الصادرات ولاسيما

الصادرات غير النفطية[1]، وان المدة (2004–2008) شهدت ارتفاع الصادرات في قطاع النفط والغاز الطبيعي بنسبة (21.2%) من اجمالي الصادرات الكلية وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية ، اذ ارتفعت اسعار النفط الى (91.49)د/ب في عام 2008 مقارنة مع (33.06) د/ب في عام 2004 ، مما انعكست هذه الزيادة على اجمالي الصادرات الكلية التي ازدادت بنسبة (17.9%) من اجمالي حجم التجارة الخارجية محققة فوائض مالية متراكمة طوال المدة المذكورة بنسبة (70.7%) من الناتج المحلي الاجمالي ، **اما حجم الاستيرادات** لنفس المدة فقد ارتفعت بنسبة (14.7%) وذلك بسبب زيادة المستوردات من المواد الاولية والسلع نصف المصنعة في عام 2008 الى (27.334) مليون دولار مقارنة مع (18.520) مليون دولار في عام 2004 ،اي بواقع نسبة زيادة نحو (32.2%) من اجمالي الاستيرادات الكلية [(1)] ،والجدير بالذكر ان الاقتصاد الايراني يتميز بصناعات نصف المصنعة اذ يقوم بإعادة تركيبها وتصديرها الى العالم الخارجي وبأسعار تنافسية مما يسهم في زيادة الملاءة المالية للموازنة العامة في البلاد .

اما المدة (2009– 2012) فقد ارتفعت عوائد الصادرات النفطية الى نحو (16.1%) من اجمالي قيمة الصادرات الكلية وذلك بعد التحسن في اسعار النفط العالمية ، اذ ارتفع سعر النفط (Iran Heavy) الى (76,74 ، 106 ، 109) د/ب خلال الاعوام (2010 ، 2011، 2012) على التوالي مما ادى الى ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية بنسبة (33.3%) لنفس المدة المذكورة ، **اما حجم الاستيرادات الاجمالية** فقد كانت مستقرة نسبيا الا في عام 2012 فأنها ارتفعت الى الضعف مقارنة مع عام 2011 وذلك بسبب ارتفاع حجم الاستيرادات (الاستهلاكية ونصف المصنعة) من (48.200) مليون دولار في عام 2009 الى نحو (61.880) مليون دولار في عام 2012 نتيجة للتخوف الكبير من العقوبات الامريكية على الاقتصاد الايراني ورغبة الحكومة والشركات الايرانية بتكوين خزين في حال امتدت

[1] يتضمن برنامج تطوير الصادرات في ايران عدة نقاط تمت الاشارة اليها في الموازنة العامة لعام 2005 ضمن الفصل الثاني عشر (وضعيت بخش اقتصادى خارجي) ، وكما يلي :-1- تقديم تسهيلات مصرفية وباسعار تنافسية دولية الى المصدرين في البلاد .2- توفير اطار قانوني لتواجد بنوك اجنبية في ايران لتماشى مع القدرة التنافسية للنظام المصرفي في البلاد .3-منح ائتمانات للمصدر والمستورد وفقا لمعايير دولية .4- ابرام العقود والالتزامات بشان مبدا (المعاملة بالمثل) لتشجيع تنمية الصادرات الى الاسواق العالمية .5- تطبيق انظمة الدفع الالكتروني والدفع في شبكات المصارف في البلاد لتطوير التجارة الالكترونية في كافة المصارف المحلية .6- خصخصة قطاع النقل بكافة صنوفه (البرية والجوية والبحرية) والقيام بتسهيلات ائتمانية لكافة المصدرين في البلاد .

العقوبات الى اكثر من سنة ، وبالتالي فان الشركات والمؤسسات الايرانية سوف تفي بالتزاماتها مع الاسواق المستهدفة او المتعاقدة معها من حيث التصدير او اعادة التصدير للسلع والخدمات المختلفة .

وفي عام 2013 ظهرت نتائج العقوبات الامريكية على الاقتصاد الايراني ، لقد عملت العقوبات الدولية الامريكية منذ عام 2012 الى تركيز اهتمام الحكومة الايرانية على القطاعات غير النفطية ونلاحظ ذلك جليا في الجدول (17) حيث يبين ان بعد عام 2013 انخفضت قيمة الصادرات النفطية لتصل الى ادنى مستوى لها عام 2019 وهو (14.6) مليار دولار بعد ان كان اعلى مستوى لها عام 2011 والتي بلغت (114.7) مليار دولار و هذا يؤكد التوجه نحو تنويع الاقتصاد الايراني وعدم الاعتماد على النفط ، وبالتالي انخفضت عوائد قطاع النفط والغاز الى نحو (40%) اضافة الى انخفاض سعر صرف الريال الايراني مقابل الدولار ، لكن بالمقابل استطاعت الجمهورية الاسلامية من تقليل خطر العقوبات عليها من خلال فتح (اعتمادات مستنديه) [1] مؤقتة ولمدة عام واحد مع بعض الشركات والافراد الاجانب والبنك المركزي الايراني وبالتالي فتح طريق لتصدير واستيراد السلع والخدمات المختلفة ، اضافة الى ان العقوبات الامريكية على قطاع النفط والغاز قد ساعد الايرانيين على زيادة تنويع صادراتهم والتي وصلت نحو (78.6) مليار دولار في عام 2013 اي بعد عام من مضاعفة العقوبات على الاقتصاد الايراني .

في عام 2016 ارتفعت عوائد قطاع النفط والغاز وذلك بعد المفاوضات بين الجمهورية الاسلامية والغرب نتيجة لتمكن ايران من ابرام خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) مع الدول الغربية وبالتالي ازالة العقوبات الاقتصادية ، اذ ارتفع الانتاج الايراني من النفط الخام الى نحو(3.502) م/ب بعد ان كان في عام 2012 نحو (2.985) م/ب ، مما اسهم في ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية الى (97.3) مليار دولار ، محقق فائضا في الميزان التجاري نحو (24) مليار دولار ساعد كثيرا في انتعاش الاقتصاد ، لكن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018 ادى الى تدهور كبير في حجم التجارة الخارجية في ايران ، لاسيما مع دول الاتحاد الاوربي ودول شرق اسيا اللذان يعتبران الوجه الرئيسية للصادرات النفطية الايرانية ، اذ انخفضت الصادرات الاجمالية الى نحو 36.7 مليار دولار بنسبة انخفاض 42.6% عن عام 2017 اي قبل الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي ، وقد

اسعفت ايران انخفاض الاستيرادات بشقيها (الاستهلاكية والاستثمارية) بالتزامن مع انخفاض قيمة العملة المحلية ، التي زادت من الصادرات غير النفطية محققة فائضا ماليا مهما في الميزان التجاري ، بالتالي سيمنح ايران مقدرة نسبية على امتصاص الازمات على المدى القصير ، لكن من جانب اخر فان الجمهورية الاسلامية تضطر الى بيع الدولار بسعر مدعم لمشتري (المستوردين) بعض المنتجات والسلع الحيوية كالغذاء والدواء ، وهو ما يضغط على احتياطياتها من العملة الاجنبية والتي تبلغ في نهاية عام 2018 نحو 108 مليار دولار ، التي تغطي ما يقارب 13 شهرا من الاستيرادات ، مقارنة باحتياطي نقدي اكثر من 133 مليار دولار في عام 2016 حسب تقرير الإيكونيميست الصادر في بداية عام 2019 [1] .

المطلب الرابع : درجة الانكشاف الاقتصادي في ايران

يبين الجدول (22) درجة الانكشاف الاقتصادي للصادرات والاستيرادات في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وكما يلي :-

جدول (22)

درجة الانكشاف الاقتصادي في ايران للمدة (2004-2019)

السنة	GDP	قيمة الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الى GDP%	قيمة الاستيرادات الكلية	نسبة الاستيرادات الى GDP%	درجة الانكشاف الاقتصادي % *
2004	186.8	44.4	23.7	35.3	18.8	42.5
2005	228.1	60.0	26.3	40.9	17.9	44.2
2006	270.3	77.0	28.4	50.0	18.4	46.8
2007	351.7	97.6	27.7	58.2	16.5	44.2
2008	406.2	101.2	24.9	70.1	17.2	42.1
2009	410.5	87.5	21.3	66.5	16.1	37.4
2010	482.3	101.9	21.1	65.7	13.6	34.7
2011	577.2	130.5	22.6	68.3	11.8	34.4
2012	389.1	131.3	33.7	121.7	31.2	64.9
2013	396.4	140.5	35.4	101.2	25.5	60.9
2014	423.4	102.7	24.2	80.3	18.9	43.1
2015	357.4	76.7	21.4	65.8	18.4	39.8
2016	404.4	97.3	24.0	73.3	18.1	42.1
2017	430.7	64.0	14.8	43.6	10.1	24.9
2018	446.1	47.7	10.6	16.3	3.6	14.2
2019	458.5	36.7	8.0	22.7	5.0	13.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (14 و 17) .

من خلال الجدول (22) نلاحظ بان اعلى نسبة للصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 2013 وذلك بسبب الارتفاع الكبير في حجم الصادرات غير النفطية نتيجة للخطط والبرامج الموضوعة من قبل السياسة الاقتصادية والبنك المركزي الايراني لتنويع الصادرات على مدى اكثر من 20 عاما ، اما اكبر نسبة حصلت في الاستيرادات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012 وذلك بسبب التخوف من العقوبات الامريكية مما ادى الى ارتفاع حجم الاستيرادات الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة لتامين على عدم ارتفاع الاسعار في ظل وجود العقوبات والحصار الاقتصادي على البلد ، اما درجة الانكشاف الاقتصادي فان – وبسبب العقوبات الامريكية والعمل على عزل ايران عن العالم الخارجي – اعلى نسبة كانت هي (64.9%) في عام 2012 وذلك بسبب فتح الحد الأقصى من الاعتماد المستندي طويل الأجل لمدة عام بالسعر الرسمي في البلاد من أجل استيراد المواد الخام (الاولية) والسلع والخدمات كافة ، اذ نلاحظ وبسبب العقوبات الاقتصادية انفا الذكر على ايران فان الاخيرة تتخلف كثيرا عن بنود وشروط منظمة التجارة العالمية ، اضافة الى عدم وجود ثنائيات التجارة الحرة بين ايران ودولة اخرى لزيادة حجم التبادل التجاري ، وانخفاض انشطة اعادة التصدير التي تتميز بها ايران لاسيما في الصناعة النفطية قبل فرض العقوبات الدولية عليها مما ادى الى عدم وجود انكشاف اقتصادي طوال مدة الدراسة في ايران .

المطلب الخامس : التقييم النهائي والدروس المستخلصة من التجربة الايرانية

من خلال ما سبق يمكن اجراء تقييم نهائي والدروس المستخلصة من التجربة ، وكما يلي :-

1- وضع العديد من الخطط واستراتيجيات من قبل الحكومات الايرانية المتعاقبة للتوسع في الايرادات غير النفطية ، وقد بدأت هذه الخطط منذ تسعينات القرن الماضي على شكل خطط خمسية ذو اهداف عامة وهي التنويع الاقتصادي للقطاعات الانتاجية ، واهداف خاصة تكون لكل مرحلة او ازمة تعصف بالبلاد .

2- ان نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي انخفضت نحو (78.8%) طوال مدة الدراسة وهذا الامر يعزو الى سببين ، الاول ، الانفتاح التجاري منذ عام 2002 _قبل فرض العقوبات الامريكية_ على العالم الخارجي من خلال زيادة حجم

التبادل التجاري والعمل على تنويع الصادرات غير النفطية ، الثاني هو قانون العقوبات (Alfonso–D'Amato) على قطاع النفط والغاز ساعد كثيرا الجمهورية الاسلامية على زيادة العمل في تنويع الصادرات الكلية للبلاد ولاسيما غير النفطية منها .

3- وضع برنامج متكامل في عام 2005 لتطوير الصادرات ولاسيما الصادرات غير النفطية ، اذ ان الاقتصاد الايراني يتميز بالصناعات البتروكيماويات اضافة الى استيراد السلع نصف المصنعة من الخارج ويتم اعادة تركيبها وتصديرها الى الخارج تحت ما يسمى (سلع اعادة التصدير) مما ساعد في ارتفاع حجم العوائد التي اسهمت في زيادة الايرادات العامة للبلاد، وحيث ان الحكومة الايرانية جدولة هذا البرنامج (تطوير الصادرات) من خلال عدة نقاط ابرزها :-

أ- تقديم تسهيلات مصرفية وبأسعار تنافسية دولية الى المصدرين في البلاد .

ب- توفير اطار قانوني لتواجد بنوك اجنبية في ايران لتماشى مع القدرة التنافسية للنظام المصرفي في البلاد .

ج- منح الائتمانات المصرفية والخدمية للمصدر والمستورد وفقا لمعايير دولية .

د- ابرام العقود والالتزامات بشان مبدا (المعاملة بالمثل) لتشجيع تنمية الصادرات الى الاسواق العالمية .

هـ- تطبيق انظمة الدفع الالكتروني والدفع في شبكات المصارف في البلاد لتطوير التجارة الالكترونية في كافة المصارف المحلية .

و- خصخصة قطاع النقل بكافة صنوفه (البرية والجوية والبحرية) والقيام بتسهيلات ائتمانية لكافة المصدرين في البلاد .

4- العمل المتواصل بين الحكومة الايرانية مع خبرائها من كافة المجالات والاختصاصات ولاسيما الاقتصادية لتجاوز الازمات ومنها ازمة العقوبات الامريكية التي فرضت على البلاد ، والتي حققت مبتغاها وتوصل الى عدة حلول منها طرح فكرة فتح اعتمادات مستندية مؤقتة وبحسب العملة المختارة مما ادى الى استمرار عملية التصدير والاستيراد بالرغم من العقوبات وبالتالي الايفاء بالالتزامات الاقليمية والدولية من ناحية التجارة الخارجية مع البلدان المختلفة .

5- يتميز الاقتصاد الايراني بانخفاض الانكشاف الاقتصادي لحجم التجارة الخارجية للبلاد وذلك بسبب العقوبات الامريكية المفروضة على الاقتصاد الايراني ، وعلى الرغم من ذلك لازالت تحظى ايران بمكانة تجارية بين مختلف دول العالم .

6- تمول الحكومة الايرانية موازناتها المصابة بالعجز المزمن من خلال الصندوق السيادي الذي توضع فيه عوائد قطاع النفط والغاز ، اضافة الى الضرائب والرسوم التي لها ثقلها في تمويل الايرادات العامة بشكل خاص و الاقتصاد الايراني بشكل عام مما ساعد كثيرا في تخطي العقوبات والازمات التي مرت بها الجمهورية الاسلامية طوال مدة البحث .

القسم الثاني

الفصل الرابع

واقع الاقتصاد الكويتي في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

الفصل الرابع
واقع الاقتصاد الكويتي في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد الكويتي

تقع دولة الكويت في الطرف الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية – يحدها شرقا الخليج العربي – وشمالا العراق – ومن الجهتين الغربية والجنوبية المملكة العربية السعودية ، وتبلغ مساحة الكويت نحو(17.818) ألف كيلومتر مربع ، ويتكون سطح الكويت من سهول رملية منبسطة وتلال قليلة متفرقة ، غير أن أبرز مظهر طبيعي يتمثل في وادي الباطن الواقع في الشمال الغربي من البلاد والذي يمثل وسطه الحدود الكويتية العراقية ، يقطن دولة الكويت 4,236,792 نسمة وِفق إحصائيّات عام 2019 ، وهي بهذا العدد تحتلّ المرتبة 129 بين دُول العالم من حيث عدد السكّان ، وتُشكّل ما نسبته 0.05% من إجماليّ عدد السكّان في العالم ، كما تبلغ الكثافة السكّانية في الكويت حوالي 236 شخصاً لكلّ كيلومتر مُربّع ، وتجدر الإشارة إلى أنّ السكّان جميعهم يعيشون في المناطق الحضريّة ، ويتركّز مُعظم سُكّان دولة الكويت في المناطق الواقعة على الخليج العربيّ ، كمدينة الكويت العاصمة ، وجزيرة بوبيان ، كما تظهر التجمُّعات السكّانية بكثرة بالاتِّجاه نحو الغرب والجنوب من عاصمة البلاد على طول الطرق السريعة.

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم وأكبر الاقتصادات في المنطقة الإقليمية المحيطة بدولة الكويت ، وذلك لما تملكه الكويت من مقومات وعوامل بارزة ساعدت على تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب اقليمياً وعالمياً ، يعتبر الاقتصاد الكويتي مفتوح نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي ، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ، و 95% من الصادرات و 80% من الإيرادات الحكومية، ويُشكل احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي 101.500 مليار برميل أي قرابة 10% من الاحتياطي العالمي .

تمتلك الكويت رغم صغر مساحتها عدد من الموارد والثروات الطبيعية التي مكنتها منذ القدم على نشأت الحياة بها ، من أهم تلك الموارد النفط الذي من خلاله حققت الكويت من خلاله فوائض مالية في الميزانية السنوية نتيجة ارتفاع عائدات النفط ، كما يوجد فيها ثلاث مصادر أساسية للمياه والثروة المائية وهي ، (مياه البحر المحلاة ، المياه الجوفية ، ومياه الصرف الصحي المعاد معالجتها) ، وتعد المياه الجوفية هي المصدر الطبيعي الوحيد اما بقية المصادر فهي قائمة بسبب الصناعة والمعالجة المتطورة من قبل الحكومة الكويتية بالإضافة لامتلاك واهتمام الكويت منذ القدم بثروتها السمكية والحيوانية والزراعية .

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك الغير كويتية جميعهم يخضعون لرقابة واشراف بنك الكويت المركزي ، وتحظى دولة الكويت بقطاع اقتصاديّ قويّ ، فالناتج الإجمالي المَحلّي للبلاد وصل إلى 165.8 مليار دولار ، أي بمعدل دخل فرديّ بلغ 42.100 الف دولار ، وهي بهذه الأرقام تحتلّ المرتبة الخامسة بين أغنى الدُّول على مستوى العالم ، ويُمثِّل قطاع صادرات النفط الخام المُقوِّم الرئيسيّ للاقتصاد الكويتيّ ، اذ يتمّ تصدير البترول إلى عدة دول رئيسية هي (الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة) ، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الاقتصاد الكويتيّ يعتمد على صناعة الأسمدة ، والبتروكيماويات الأخرى ، وتقديم الخدمات المالية ، واستخراج اللؤلؤ من الخليج العربي ، وتسعى الحكومة باستمرار إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط ، وذلك من خلال النهوض بقطاعَي التجارة الإقليميّة والسياحة ، أمّا الاستيرادات الرئيسيّة للكويت فهي تتمثّل بالموادّ الغذائيّة ، والآلات والملابس وغيرها من المُنتَجات ، وفيما يلي ابرز المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية الكويتية للمدة (2004 – 2019) ، وكما يلي :-

جدول (23)

مؤشرات ومتغيرات اقتصادية مختارة للكويت (2004-2019)

السنوات	السكان (مليون نسمة)	GDP (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دولار)	نسبة مساهمة القطاعات النفطية في % GDP	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2004	2.200	59.43	28.100	50.1	1.70	1.25
2005	2.270	80.79	34.560	51.8	1.57	4.14
2006	2.373	101.54	41.480	55.9	1.30	3.06
2007	2.504	114.56	47.580	52.3	1.50	5.48
2008	2.656	147.54	51.710	59.0	1.75	10.58
2009	2.821	105.99	45.300	45.0	1.64	4.61
2010	2.991	115.33	42.160	51.9	1.82	4.50
2011	3.168	154.06	43.840	54.7	2.22	4.84
2012	3.348	174.07	50.650	56.3	2.62	3.26
2013	3.526	174.18	53.050	54.6	2.92	2.68
2014	3.690	162.69	50.750	53.1	2.90	2.91
2015	3.835	114.09	42.530	52.6	2.20	3.27
2016	3.956	109.02	36.880	52.5	2.16	3.20
2017	4.056	120.71	31.660	48.0	1.80	2.17
2018	4.137	140.62	34.290	48.2	2.08	0.54
2019	4.776	137.0	28.600	46.5	2.18	1.09

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : 1- بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي ، اعوام مختلفة (2004 – 2020).

المطلب الثاني : تطور الموازنة العامة في الكويت

بدا اول تنظيم للميزانية العامة في الكويت عام 1938 ، عندما اصدر مجلس الامة التشريعي الاول قانون الميزانية والذي نص على "تنظيم جميع واردات البلاد ومصروفاتها وتوجيهها بصورة عادلة الا ما كان من املاك ((الصباح)) فليس للمجلس حق التدخل فيها " ، الا ان الميزانية العامة شهدت تطورات كبيرة من حيث الاساليب والنظم المتبعة في اعدادها

والرقابة على تنفيذها ، وهذه التعديلات اجريت في عام 1978 ضمن قانون رقم 31 لذات العام، ويتم اصدار مشروع الميزانية ضمن (بيان وزير المالية عن مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية والميزانيات الملحقة والمستقلة) لكل سنة مالية ، ومن الملاحظ من اعداد الميزانية انها لا تتضمن الايرادات من استثمارات من الاحتياطي المالي سواء كانت داخلية ام خارجية كما تجدر الاشارة الى ان 10% من اجمالي الايرادات العامة يتم اقتطاعها لحساب احتياطي الاجيال القادمة وتوضع في الصندوق السيادي، وقد بلغت اول ميزانية للكويت 250 الف دينار كويتي وارتفعت الى نحو اكثر من 15 مليار دينار كويتي في عام 2019 ، اي ان حجم التضخم في الميزانية هائل بشكل كبير جدا .

في الآونة الاخير وبالتحديد عام 2017 اطلقت الكويت خطة تنموية بعيدة المدى على غرار الخطط التنموية المستدامة وهي (رؤية الكويت 2035) التي تهدف الى تحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية ويزكى روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي داعم ، يعمل على ترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على الهوية الاجتماعية والتنمية البشرية ويوفر البنية الأساسية الملائمة لبيئة أعمال مشجعة ومتطورة ، وتحدد رؤية الكويت لعام 2035 الأولويات طويلة المدى للتنمية في الكويت ، وترتكز على خمسة موضوعات أو نتائج مرجوة ، وسبعة ركائز اساسية ، وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها ، كل ركيزة من الركائز السبعة تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة ، وفيما يلي الموازنة العامة الكويتية لعام 2019 ، كما يلي :-

جدول (24)

الموازنة العامة في الكويت لعام 2019 **مليار دولار**

الايرادات	المبلغ	النفقات	المبلغ
الايرادات النفطية	44.9	تعويضات العاملين	25.0
الضرائب والرسوم	1.8	السلع والخدمات	11.0
المساهمات الاجتماعية	0.350	الاعانات	2.0
ايرادات اخرى	4.0	المنح	17.0
ايرادات غير تشغيلية اخرى	0.55	المنافع الاجتماعية	3.2
اجمالي الايرادات	51.2	مصروفات وتحويلات اخرى	4.0
		اجمالي النفقات الجارية	62.2
		النفقات الرأسمالية	10.6
		اجمالي النفقات	72.8

المصدر : الجدول من اعداد الباحث : وزارة المالية الكويتية ، الميزانية العامة لعام 2019 ، ص15 .

نلاحظ ان الموازنة العامة في الكويت لعام 2019 حققت عجزا ماليا مقداره 21.6 مليار دولار يغطى من قبل صندوق الاجيال بعد ان تخصم 10% من الايرادات العامة لصالح الصندوق ، و قد بلغت الايرادات النفطية نسبة 88% من اجمالي الايرادات العامة ، بمعنى ان الاقتصاد الكويتي لايزال يعتمد بشكل كبير على عوائد النفط الخام ، في حين ان بقية الايرادات غير النفطية والبالغة 12% توزعت على الضرائب والرسوم وبقية الايرادات الاخرى ، وهي دون مستوى الطموح لدولة الكويت التي تحاول جاهدة تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط ، في حين ازدادت النفقات العامة لهذا العام بسبب زيادة تكاليف الإنتاج التي ارتفعت بقيمة مليار دولار عن تكلفة إنتاج العام الحالي ، لتصل التكلفة الإجمالية إلى 12.2 مليار دولار ، وتعتبر هذه الزيادة مؤشراً سلبياً ، اذ تشير تقارير إلى تراجع إنتاج العديد من آبار النفط التي تشهد عمليات استخراج يومية لعشرات الأعوام وحاجتها إلى إجراء صيانة شاملة .

المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع الموازنة العامة

تعتبر الكويت من الدول الريعية التي تمتلك احتياطي نفطي يقدر (101.500) مليار برميل اي ما يعادل نسبة (10%) من احتياطي العالمي للنفط الخام ، وبمعدل انتاج يومي يصل تقريبا الى 3030 م/ب يومي ، وانها تعتمد على الايرادات النفطية بنسبة (88%) من اجمالي الايرادات العامة ، وتمتلك صندوق سيادي بإيرادات تصل الى (650) مليار دولار في عام 2020 ، نتيجة للفوائض المالية المتراكمة المتحققة عند ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، اي انه الصندوق السيادي يغطي (9.5) سنوات من الانفاق الحكومي .

وتعتمد الكويت بشكل اساسي على القطاع النفطي اذ يعتبر القطاع الابرز من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وبما ان النفط الخام سلعة عالمية يتحدد سعرها في الاسواق العالمية بعوامل خارجية لذا فان الكويت تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط العالمية ، اذ ان الاقتصاد الكويتي يعتمد بصورة رئيسية على السلع المستوردة لسد احتياجاته المحلية , والتي بلغت قيمتها في عام 2017 حوالي (28.3) مليار دولار مقارنة بقيمة الصادرات السلعية _عدا النفط الخام_ التي بلغت (7.0) مليار دولار ، حسب ما نشره البنك المركزي الكويتي في تقريره السنوي الصادر في عام 2018.

وبالمقابل شهد الاقتصاد الكويتي _في الربع الاول من مدة البحث _ ضغوطات تضخمية تمثلت بارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية **نتيجة لعوامل خارجية** ، كما اسهم ضعف الدولار في ارتفاع معدل التضخم مما دعا البنك المركزي الكويتي الى فك ارتباطه بالدولار والعودة الى سلة العملات في شهر مايو من عام 2007 ، الى جانب **العوامل الاقليمية** التي تمثلت في النمو الحاصل في الطلب المحلي الكويتي الذي عزز من حدة التضخم وارتفاع الاسعار للسلع والخدمات في الاسواق المحلية ، **اما محليا فقد** كان لقرار البلدية في عام 2006 الذي الغى السقف المفروض على ارتفاعات المساكن ومنح التراخيص التي تسمح بتحويل المساكن الى مناطق استثمارية الامر الذي ادى الى زيادة تكلفة خدمات المساكن والنتيجة ارتفاع تكلفة السلع المستورد ة والتي انعكست على السوق المحلية ، وهذا انعكس بدوره في زيادة النفقات العامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى نفقات وظيفة التعدين والاستخراجات

البترولية ، اذ ان الزيادة المطردة في الايرادات العامة كانت السبب الاساسي في ارتفاع حجم الانفاق العام للمدة من 2004–2007 .

ونتيجة لعدة عوامل تضافرت مسببة صعود اسعار النفط منها ، زيادة النمو غير المتوقع في الطلب العالمي على النفط لاسيما الصين والهند والولايات المتحدة اضافة الى جنوب شرق اسيا ، وعامل المضاربات في الاسواق العالمية للنفط الخام ، اضافة الى عوامل جيوسياسية ، فقد اتسم عام 2004 بارتفاع اسعار النفط العالمية ، اذ وصلت متوسط اسعار سلة اوبك الى نحو (36) د ب الامر الذي ادى الى زيادة عوائد دول اوبك لتصل الى (248.5) مليار دولار في ذات العام ، وفي الكويت كان حصة الامدادات النفطية نحو (168) الف ب/ي لترتفع عوائدها النفطية الى اكثر من 40% ، وان نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004 فاقت 31% مقارنة بعام 2003 ، اما الايرادات الضريبية فقد تجاوزت 10% وهي نسبة تعتبر الاعلى مقارنة بالسنوات السابقة (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005 ، 5**) .

اولا: الايرادات النفطية وأثرها على الايرادات العامة

تتكون الايرادات العامة في دولة الكويت من (الايرادات النفطية و الايرادات الضريبية والايرادات غير النفطية وتسمى الخدمات اضافة الى الايرادات الاخرى المتكونة من الرسوم الجمركية والضرائب) ، وبصورة عامة فان الايرادات العامة تكون ايرادات نفطية وغير نفطية ، وفي مجمل مدة البحث فان هيكل الايرادات العامة ينقسم الى الايرادات النفطية التي تشكل نسبة تصل الى (88 – 92%) او اكثر في بعض الاحيان من اجمالي الايرادات العامة ، اما الايرادات غير النفطية فتشكل نسبة ما يقارب (5%) ، في حين ان الايرادات الضريبية تبلغ نحو (0.6%) ، واخيرا فان الايرادات التي تسهم بها رسوم الضريبة الجمركية تصل الى (1.4%) من مجموع الايرادات العامة ، والجدول ادناه يبين حجم الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات العامة في الكويت ، كما يلي :–

جدول (25)

تطور الايرادات النفطية في دولة الكويت للمدة (2004-2017) مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الايرادات النفطية	26.9	42.6	47.8	58.3	65.1	54.6	65.7	94.1
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الايرادات النفطية	98.7	96.5	74.1	39.7	34.8	37.8	46.2	44.9

المصدر : البنك المركزي الكويتي تقارير سنوية مختلفة (2004-2016) . 2- التقارير والنشرات السنوية التي تصدرها وزارة المالية الكويتية لسنوات مختلفة (2008-2019) .

يبين الجدول ان الايرادات النفطية في زيادة مطردة للمدة (2004-2008) اذ بلغت نسبة الايرادات النفطية من جملة الايرادات العامة للمدة المذكورة ما بين (92 – 93%) بمعنى ان الاقتصاد الكويتي يعتمد على الايرادات من النفط الخام بشكل كبير جدا ، وكانت الزيادة بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية نتيجة لعدة عوامل تم ذكرها آنفا ، اما في عام 2009 فقد انخفضت الايرادات النفطية بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض النمو الاقتصادي والركود الذي اصاب غالبية اقتصادات العالم ، وان المدة (2010 – 2013) شهدت تحسن تدريجي في اسعار النفط العالمية والذي انعكس على الايرادات النفطية في الكويت والتي ازدادت الى نحو (65,7 ، 94,1 ، 98,7 ، 96,5) على التوالي ، لتعود اسعار النفط العالمية لتتكمش بسبب التخمة في المعروض النفطي في الاسواق العالمية مسببة (انكماشا حادا) في الاسعار ادى الى تراجع الايرادات النفطية في الكويت ، اذ وصل سعر برميل النفط الكويتي في عام 2015 نحو (48.13) د/ب بعد ان كان ما يقارب (105.04) د/ب في عام 2013 ، لتعود بعدها اسعار النفط بالتحسن التدريجي لتصل الايرادات النفطية الى 44.9 مليار دولار في عام 2019 محققة نسبة ارتفاع نحو 22% عن عام 2016 .

ثانيا : تحليل واقع الموازنة العامة الكويتية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

اهتمت دولة الكويت في الآونة الاخيرة لاسيما بعد عام 2014 بسياسة ترشيد الانفاق العام وتقليص حجم النفقات والسعي وراء تنمية وتطوير الايرادات بشقيها الرئيسين (النفطية وغير النفطية) ، وبالرغم من صدور العديد من القوانين والاجراءات التي ساعدت الى حد كبير في زيادة الاعباء المالية على الحكومة والتي تتضمن اتباع الحكومة الكويتية في سياستها لتوفير فرص عمل لكل المواطنين ، اذ بلغت نسبة العاملين في القطاع العام نحو اكثر من 90% من قوة العمل المتاحة وبالتالي تم تخصيص ما يقارب 50% من ميزانية الحكومة الى الباب الاول وهو (الرواتب والاجور) ، والنتيجة حصول بطالة مقنعة في القطاع الحكومي ، لذا كان لابد من تقليل هذه الاختلالات في الموازنة العامة والقيام بإصلاحات اقتصادية واعطاء الدور المميز الى القطاع الخاص ليساعد في تقليل العبء على كاهل الحكومة الكويتية ، ومن ثم تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، والمحافظة على رؤوس الاموال المحلية وفتح مجالات جديدة للاستثمار داخل البلاد من خلال قيام الحكومة بإصدار قوانين واجراءات لحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية مع الاهتمام (بالجودة والسعر) ، واضافة الى ذلك اعطاء المستثمر المحلي (الكويتي) الحماية والثقة بوجود فرص حقيقية للاستثمار داخل البلاد .

والجدول (26) يبين الهيكل التنظيمي لبنود الموازنة العامة بشقيها (النفقات والايرادات العامة) في دولة الكويت وللمدة من (2004–2019) ، وكما يلي :-

جدول (26)

الموازنة العامة في الكويت للمدة (2004–2019) مليار دولار

البيان	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	اجمالي الايرادات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات العامة	العجز / الفائض
2004	26.9	8.4	35.3	15.7	2.4	18.5	16.9
2005	42.6	11.2	53.9	16.7	2.7	20.1	33.9
2006	47.8	11.1	59.0	21.1	3.0	25.3	33.7
2007	58.3	11.9	70.3	24.6	3.9	29.4	40.8
2008	65.1	10.9	75.8	33.1	5.0	38.8	37.1
2009	54,6	10,1	64,8	29,0	4,9	33,9	30,8
2010	65,7	11,3	77,0	39,4	7,3	46,8	30,2
2011	94,1	12,0	106,1	38,8	7,5	46,4	59,7
2012	98,7	16,6	114,1	45,9	7,3	53,7	61,7
2013	96,5	20,1	115,4	44,5	7,5	52,1	64,5
2014	74,1	21,8	94,5	51,0	8,4	59,6	34,8
2015	39,7	18,6	58,4	43,3	9,5	52,9	5,4
2016	34,8	18,2	52,5	52.3	6.8	59.1	– 6.6
2017	37,8	4,5	42,3	50.1	7.1	57.2	– 14,9
2018	46.2	5.5	51.7	54.2	8.1	62.3	– 10.6
2019	47.0	6.0	53.0	60.6	12.2	72.8	– 19.6

المصدر : وزارة المالية الكويتية ، الميزانية العامة ، التقرير الاقتصادي لأعوام مختلفة (2004 – 2020) .

نلاحظ من خلال موازنة دولة الكويت ان الايرادات الاجمالية ارتفعت نسبتها بنسبة (33%) طوال مدة الدراسة وذلك بسبب ارتفاع حجم الايرادات النفطية ، مما يعني لا تزال الكويت تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة ، اما اجمالي النفقات العامة

فقد ارتفعت بنسبة (74.5%) نتيجة لارتفاع النفقات الجارية الى (74.0%) طوال مدة البحث، وذلك بسبب حجم الانفاق الحكومي المتزايد لاسيما في الدعم الاقتصادي لبعض السلع فضلا عن ارتفاع المرتبات (الاجور) الى نحو (42%) في عام 2016 وشهدت المدة (2004–2007) فائضا متصاعدا بلغ (40.8) مليار دولار في عام 2007 بعدما كانت (16.9) مليار دولار في عام 2004 ، اي بنسبة ارتفاع بلغت ما يقارب (60%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية وتزايد الايرادات النفطية لتصل الى (58.3) مليار دولار في ذات العام ، اما المدة (2008–2010) وبسبب ازمة الرهون (الازمة المالية العالمية) التي حدثت وانكماش الاقتصاد العالمي انخفض فائض الموازنة العامة في الكويت من (40.8) في عام 2007 الى (37.1) في عام 2008 والى (30.8) في عام 2009 ثم انخفض الى (30.2) في عام 2010 .

اما المدة (2011–2013) حققت زيادة عالية في الفائض بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية التي بلغت نحو اكثر من (105) د/ب في عام 2012 ، اذ بلغ الفائض نحو (64.5) مليار دولار في عام 2013 مما عزز من رفع ايرادات الصندوق السيادي الكويتي ، اما في عامي (2014–2015) وبسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والانكماش الحاد الذي اصاب الاقتصادات الرأسمالية الكبرى اضافة الى انخفاض النمو العالمي نلاحظ انخفاض فائض الموازنة حتى وصل ادناه في عام 2016 مما ادى باتخاذ لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء جملة من الاجراءات منها اصدار وثيقة للإصلاح الاقتصادي والمالي وقد تضمنت الوثيقة ستة محاور هي (الاصلاح المالي ، اعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني ، زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، مشاركة المواطنين في المشروعات ، اصلاح سوق العمل ، الاصلاح التشريعي والمؤسسي والاجراءات المساندة) ، وشهدت المدة (2016 – 2019) عجزا ماليا في الموازنة العامة الكويتية ، وهو عجز لم يتحقق منذ نحو اكثر من 17 عاما ، وذلك بسبب تقلبات اسعار النفط العالمية وانخفاض النمو الاقتصادي لدى بعض الدول المستهلكة للطاقة ، فضلا عن ارتفاع النفقات الجارية التي تتضمن (النفقات الاستهلاكية و المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) ، اذ ان 64% من اجمالي النفقات الجارية كانت من نصيب تعويضات العاملين (الوزارات والادارات الحكومية) ، وزيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 17% من اجمالي النفقات العامة لعام 2019 .

في الوقت الذي تفاعلت باقي دول الخليج إيجابياً مع تراجع أسعار النفط بحدة منذ عام 2014 ، وبدأت في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية لزيادة إيراداتها واتجاه البعض إلى تقليص الإنفاق العام للحد من العجز ، كانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تطبق أياً منهما ، اذ أجلت الحكومة النظر في تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى أجل غير مسمى ، فيما يبقى مشروع قانون الضريبة الانتقائية في الأدراج من دون مناقشة في مجلس الأمة ، وعليه فان الحكومة الكويتية ملزمة بضرورة الاسراع بترشيد النفقات العامة لاسيما وان الحكومة توقفت عن إصدار أي نوع من أدوات الدين لأكثر من عامين منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2017 عندما انتهى العمل بقانون الدين العام وطرحت الحكومة مشروع قانون جديد يرفع سقف الاستدانة من 33 إلى 82 مليار دولار ، ويزيد مدة الاستدانة إلى 30 عاماً كحد أقصى .

المطلب الرابع : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع التجارة الخارجية

اولا : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الكويت

تشير بيانات الناتج المحلي الاجمالي الكويتي على انه ارتفع بنسبة 57% طوال المدة (2004 – 2019) ، وذلك بسبب ارتفاع عائدات النفط والغاز فضلا عن ارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية الى نحو 59% للمدة ذاتها عاكسا التوجه الحكومي للتنويع في الانشطة الاقتصادية خارج مجال النفط والغاز ، والجدول (27) يبين حجم المساهمة للقطاعات والانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، كما يلي :-

جدول (27)

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (2010 – 2019) %

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع النفطي	51.9	54.7	56.3	54.6	53.1	52.6	52.5	48.0	48.2	46.5
القطاع الزراعي	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4
القطاع الصناعي	2.3	2.7	3.1	3.1	2.7	5.0	5.8	6.0	5.9	6.1
الكهرباء والغاز والمياه	1.7	1.7	1.5	1.6	2.8	2.6	2.8	3.0	3.5	3.6
التشييد والبناء	1.9	1.8	1.7	1.5	1.7	1.6	1.4	1.2	1.1	1.2
تجارة الجملة والتجزئة	3.5	3.2	3.0	3.1	3.2	3.0	2.9	3.0	3.1	3.0
المطاعم والفنادق	0.7	0.7	0.6	0.8	0.7	0.7	0.6	0.8	0.8	0.7
النقل والمواصلات	6.3	5.4	5.4	5.6	5.7	5.7	5.7	6.2	5.7	5.9
الوساطة المالية والتامين	8.2	6.9	6.4	6.5	6.8	7.2	6.7	7.1	7.0	7.1
الانشطة العقارية والتجارية	7.4	7.0	6.6	6.5	6.3	6.3	5.9	6.3	6.6	6.8
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	15.1	14.9	14.3	15.4	15.9	16.3	16.9	17.6	17.7	18.1

المصدر : بنك الكويت المركزي ، التقارير الاقتصادية لأعوام (2010 – 2019) .

يبين الجدول (27) ان القطاع النفطي لايزال يهيمن على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الكويت ، اذ كان متوسط نسبة المساهمة نحو 50% طوال مدة البحث ، لكنه انخفض في اخر ثلاث سنوات بالتزامن مع اطلاق الحكومة الكويتية برنامجها رؤية الكويت 2035 ، الذي يهدف الى تقليل الاعتماد على القطاعات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في البلاد ،

وجاء بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات الاجتماعية اذ ارتفعت نسبته الى 18.1% في عام 2019 محقق زيادة قدرها 3% عن عام 2010 ، وتحتل الكويت مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث الخدمات المصرفي ، اذ ارتفعت نسبة الوساطة المالية والتامين الى نحو 14% من الناتج المحلي غير النفطي ، وذلك بسبب تثبيت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند مرتبة (A.A) مع نظرة مستقبلية مستقرة ، نظرا لما تمتلكه الكويت من اصول في صندوقها السيادي الذي يحتل المرتبة الرابعة عالميا والثانية عربيا حسب البيانات المحدثة لعام 2019 الصادرة عن مؤسسة (اس دبليو اف) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية .

ثانيا: حجم الصادرات والاستيرادات في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

تعتمد الكويت على الصادرات النفطية ما يقارب 92% من اجمالي الصادرات النفطية، وهي نسبة مرتفعة جدا ، اذ انها تبين مدى اعتماد الاقتصاد الكويتي على قطاع النفط الخام في حجم تجارته الخارجية بالتالي فانه – الاقتصاد الكويتي – معرض للتقلبات التي تحدث في اسعار النفط العالمية ، لكنه من جانب اخر لديه صندوق سيادي في مبالغ مالية تجنبه تلك الصدمات او الانهيارات التي تحدث في اسواق النفط في العالم وعلى صعيد اخر تصدر الكويت مواد اخرى غير نفطية ونسبتها لا تتجاوز في احسن الظروف 10% من اجمالي الصادرات ، و اهمها (المنتجات الكيماوية العضوية و والبلاستك ومصنوعاته والسفن والقوارب و السيارات والعربات واجزائها) فضلا عن سلع اعادة التصدير ، وتأتي الصين كأكبر شريك تجاري من حيث قيمة اجمالي الصادرات السلعية ، اذ بلغت نحو 15 مليار دولار وبحصة سوقية نسبتها 19.8% من اجمالي الصادرات لعام 2019 ، والجدول (28) يبين حجم الصادرات والاستيرادات الكويتية للمدة (2004 – 2019) ، كما يلي :-

جدول (28)

الميزان التجاري الكويتي للمدة (2004 – 2019) **مليار دولار**

البيان	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	النفطية الى الاجمالي	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري
2004	26.3	2.4	91.6	28.7	12.3	16.4
2005	40.9	2.8	93.5	43.7	15.2	28.5
2006	50.8	3.1	94.2	53.9	16.4	37.5
2007	59.1	3.5	94.4	62.6	19.1	43.5
2008	82.2	4.4	94.9	86.6	22.9	63.7
2009	48.9	5.5	89.8	54.4	18.5	35.9
2010	61.8	5.3	92.1	67.1	19.4	47.7
2011	96.7	6.2	93.9	102.9	22.1	80.9
2012	113.7	6.4	94.6	120.1	22.6	97.5
2013	107.5	6.6	94.2	114.1	29.2	84.9
2014	94.4	6.4	93.6	100.8	31.0	69.8
2015	48.4	5.7	89.4	54.1	30.9	23.2
2016	41.4	4.7	89.8	46.1	30.6	15.5
2017	49.5	5.4	90.1	54.9	33.5	21.4
2018	65.3	6.4	91.0	71.7	35.5	36.2
2019	57.0	6.5	89.7	63.5	33.0	30.5

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على : 1- دولة الكويت ، الادارة المركزية للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية ، تقارير مختلفة (2004 – 2019) .

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي خلال مدة البحث ارتفاعا بنسبة 58% وذلك على اثر اعتماد الكويت على حجم الصادرات النفطية التي كان متوسط نسبتها نحو 92% طوال المدة المذكورة ، وسجلت الكويت فائضا متراكما في الميزان التجاري انعكس على ارتفاع اصول صندوقها السيادي (صندوق الاجيال) مما جعل من الكويت تحظى بمكانة مهمة بين دول العالم من حيث الخدمات الاجتماعية المختلفة ، فضلا عن تطور عملتها (الدينار الكويتي) والمحافظة على قوته بين دول العالم ودول الخليج العربي .

من جانب الصادرات الكلية فقد حققت ارتفاعا بنسبة 66.8% خلال المدة (2004 – 2008) بسبب ارتفاع الصادرات النفطية التي بلغت نسبتها لذات المدة نحو 68% نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، وفي عام 2009 انخفضت الصادرات الكلية في الكويت الى نحو 54.4 مليار دولار بعدما كانت 86.6 مليار دولار في عام 2008 اي بنسبة انخفاض 37% بسبب الازمة المالية التي حلت في العالم ، لترتفع الى 50% خلال المدة (2010 – 2014) كنتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية وغير النفطية هذه الاخيرة التي لم تتجاوز 7 مليار دولار في احسن الظروف لكل الاعوام ، لتاتي سنة 2014 التي انهارت فيها اسعار النفط العالمية وحصول ركود حاد طال اغلب دول العالم ، فتأثرت الكويت مما انعكس على انخفاض حجم الصادرات الكلية الى 54.1 مليار دولار في عام 2015 بعدما كانت 100.8 مليار دولار في عام 2014 ، لكن التعافي التدريجي من اثار الصدمة المزدوجة التي طالت العالم وارتفاع حجم النمو الاقتصادي العالمي ولاسيما في الصين – اكبر شريك تجاري للكويت – ادى الى ارتفاع حجم الصادرات الكويتية الى 63.5 مليار دولار في عام 2019 اي بنسبة ارتفاع نحو 14.8% عن عام 2015 .

اما بالنسبة لحجم الاستيرادات الكويتية فقد ارتفعت اقيامها طوال مدة البحث الى 33 مليار دولار في عام 2019 بعدما كانت تشكل نحو 12.3 مليار دولار في عام 2004 اي بنسبة ارتفاع 62.7% من اجمالي التجارة الخارجية ، ومن المعلوم ان الكويت تستورد جميع انواع المواد الاولية (عدا معدات النقل) فضلا عن السلع الوسيطة والاستهلاكية ، وتعد الصين اكبر الدول التي تصدر السلع الى الكويت ، اذ بلغت حجم الاستيرادات منها نحو 5 مليون دولار في عام 2018 ، لتاتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الامريكية والامارات واليابان.

وبشكل عام فان الكويت تتأثر صادراتها بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية نظرا لعدم وجود تنويع اقتصادي مهم في حجم الصادرات غير النفطية ، ومن الضروري التوجه نحو تنويعها في ظل الازمات والانهيارات التي تحدث بين الحين والاخر في قطاع النفط الخام .

المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادي – التنويع الاقتصادي –

تسعى الكويت الى اجراء عمليات التنويع الاقتصادي في حجم تجارتها الخارجية من خلال حزمة من الاجراءات المهمة التي اطلقتها الحكومة في عام 2017 ضمن رؤية الكويت 2035 والتي تهدف الى رفع مؤشرات التنافسية العالمية لدولة الكويت ضمن افضل 35 دولة في العالم، والتحول الى الاقتصاد المتنوع المستدام من خلال التطوير والازدهار في حجم الصادرات غير النفطية ، والحد من اعتماد الكويت الرئيسي على العائدات من صادرات النفط الخام ، وتأتي الخطة من خلال زيادة 3.55% من المشاريع التجارية الصغيرة في البلاد ، والعمل على زيادة السلع المصنعة محليا وتحقيق فائض في الانتاجية بما يمهد الطريق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع المستوردة في المستقبل ، والجدول (29) يبين درجة الانكشاف الاقتصادي في الكويت للمدة (2004 – 2019) ، وكما يلي :-

جدول (29)

درجة الانكشاف الاقتصادي في الكويت للمدة (2004 – 2019)

السنة	GDP (مليار دولار)	قيمة الصادرات الكلية (مليار دولار)	نسبة الصادرات الكلية الى GDP	قيمة الاستيرادات الكلية (مليار دولار)	نسبة الاستيرادات الكلية الى GDP	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2004	59.43	28.7	48.2	12.3	20.6	68.8
2005	80.79	43.7	54.0	15.2	18.8	72.8
2006	101.54	53.9	53.0	16.4	16.1	69.1
2007	114.56	62.6	54.6	19.1	16.6	71.2
2008	147.54	86.6	58.6	22.9	15.5	74.1
2009	105.99	54.4	51.3	18.5	17.4	68.7
2010	115.33	67.1	58.1	19.4	16.8	74.9
2011	154.06	102.9	66.2	22.1	14.3	80.5
2012	174.07	120.1	69.0	22.6	12.9	81.9
2013	174.18	114.1	65.5	29.2	16.7	82.2
2014	162.69	100.8	61.9	31.0	19.0	80.9
2015	114.09	54.1	47.4	30.9	27.1	74.5
2016	109.02	46.1	42.2	30.6	28.0	70.2
2017	120.71	54.9	45.4	33.5	27.7	73.1
2018	140.62	71.7	50.9	35.5	25.2	76.1
2019	137.0	63.5	46.3	33.0	24.0	70.3

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة في متن البحث .

من الجدول (29) نلاحظ ان درجة الانكشاف الصادرات الكويتية تجاوز النسبة المحددة عالميا ، اذ بلغت اعلى نسبة لها في عام 2012 بنحو 69% من حجم التجارة الخارجية وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات النفطية في الكويت نتيجة لقفزة اسعار النفط الخام الى نحو اكثر من 100 دولار للبرميل في الاسواق العالمية ، اما اقل نسبة انكشاف للصادرات الكويتية كانت في عام 2016 بنحو 42.2% وذلك بسبب الركود الحاد وانخفاض اسعار النفط العالمية ، اما درجة الانكشاف للاستيرادات الكويتية فقد سجلت في عام 2016 اعلى نسبة لها بنحو 28%

وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسبة المقبولة عالميا ، فيما كانت اقل نسبة في عام 2012 بنحو 12.9% من اجمالي التجارة الخارجية وذلك بسبب ارتفاع حجم الانتاجية المحلية نتيجة لتحسن الملحوظ في حجم الاستثمارات في القطاع الخاص ، الذي انعكس بصورة ايجابية على حجم الناتج المحلي غير النفطي الذي بلغ نحو 62.5 مليار دولار.

وكانت درجة الانكشاف الاقتصادي في الكويت اعلى من المعدل العالمي طوال مدة البحث، اذ كانت نحو 82.2% في عام 2013 مما يعكس اعتماد دولة الكويت على العالم الخارجي في تمشية الامور الاقتصادية في البلاد ، وهذا يتبين جليا في النسبة المرتفعة لحجم الصادرات النفطية التي بلغت نحو متوسط 92% طوال مدة البحث ، اما اقل نسبة انكشاف اقتصادي كانت في عام 2009 بنسبة 68.7 وذلك بسبب تأثر البلاد بأزمة الرهون العقارية لاسيما وان الكويت تعتبر من الدول ذات التصنيف الائتماني المرتفع في تعاملات البنوك والمصارف العاملة في داخل الدولة وخارجها والتي تكون تحت سيطرة البنك المركزي الكويتي .

القسم الثاني

الفصل الخامس

انعكاسات اسعار النفط الخام على الواقع الاقتصادي الجزائري

الفصل الخامس
انعكاسات اسعار النفط الخام على الواقع الاقتصادي الجزائري

المطلب الاول : نبذة عن واقع الاقتصاد الجزائري

هي دولة عربية ذات سيادة تقع في شمال أفريقيا ، عاصمتها وأكثر مدنها اكتظاظا بالسكان هي مدينة الجزائر ، وتقع في أقصى شمال البلاد بمساحة تبلغ 2 381 741 كيلومتر مربع ، وتعتبر الجزائر عاشر أكبر بلد في العالم ، والأولى إفريقياً وعربياً ومتوسطياً والثانية في العالم الإسلامي بعد جمهورية كازاخستان .

في عهد الحكم الفرنسي وما قبله ، كان اقتصاد الجزائر مرتكزاً على الزراعة وكانت المنتجات الرئيسية تتمثل بالمحاصيل المخصصة للتصدير إلى الدولة المستعمرة ، مثل الحبوب والعنب لصناعة الخمور ، وفضلا عن ذلك ، كان هناك بعض الصناعات الخفيفة، شملت بمعظمها تصنيع هذه المنتجات ، وتغير الوضع مع حلول عام 1956، بعد اكتشاف حقول النفط الضخمة الأولى في حاسي مسعود وحقول الغاز الطبيعي في حاسي الرمل ، نتيجة لذلك ، سيطر على اقتصاد الجزائر الحديثة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ، وحتى بعد مرور عقود من المحاولات الهادفة إلى بناء اقتصاد أكثر توازناً ، لا يزال قطاع النفط والغاز ينتج أكثر من 90%. وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة في هيكلية الصناعة المدمجة ، لاسيما خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، الا انه لم تنجح الجزائر في تنويع اقتصادها بشكل ملحوظ .

أدى تحرير الاقتصاد في التسعينيات من القرن الماضي إلى التخفيف من حدة القواعد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ، اذ بحثت الحكومة عن طرق لتحفيز الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد ، وفي الوقت ذاته ، كان هناك محاولة لتعزيز دور الرأسمال المحلي من خلال إلزام الشركات الأجنبية بالدخول في شراكة مع شركات جزائرية مختلفة على أن تمتلك هذه الأخيرة 51% على الأقل من رأس المال .

منذ عام 2000 اسهمت إيرادات النفط والغاز الطبيعي في تمكين الحكومة من إطلاق خطة طموحة لإنشاء طرق سريعة وسكك حديدية وأنظمة نقل حضرية جديدة وذلك بعد ان ارتفعت اسعار النفط العالمية ، وتم إنعاش مشروع تشييد طريق سريعة عبر المغرب العربي تصل بين الجزائر وتونس والمغرب ، ويتم حالياً بناء طريق سريعة ثانية تصل بين الشرق والغرب ، عبر الهضاب العليا وذلك نتيجة لارتفاع عدد السكان الحضر بشكل كبير .

في بلد بحجم الجزائر فيها الكثير من المدن النائية في الهضاب العليا ومناطق الصحراء الكبرى ، يلعب النقل الجوي دوراً هاماً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، اذ تنتشر المطارات في كافة المناطق وتقدم الخدمات للمدن وحقول النفط والغاز الرئيسية ، كما تخدم الخطوط الجزائرية الجوية ، شركة الطيران الوطنية ، شبكة دولية واسعة ومركزها مطار (هواري بومدين الدولي) القريب من العاصمة .

ويحدد موقع الجزائر في السوق العالمية دورها كمصدّر للغاز الطبيعي في الدرجة الأولى والمنتجات النفطية بالدرجة الثانية ، وتعتبر الجزائر ثامن أكبر مصدّر للغاز الطبيعي الذي يستعمل بشكل أساسي في توليد الطاقة الكهربائية في البلاد . ونظراً إلى قرب الجزائر من العديد من الدول الأوروبية المتقدمة ذات الموارد القليلة للطاقة ، فقد حظيت بموقع الأفضلية مقارنة بدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط والغاز ، وعلى الرغم من أن دور الجزائر في السوق العالمية للطاقة يمثل اختلافاً واضحاً عن الاقتصاد الزراعي الاستعماري ، إلا أن التبادلات الاقتصادية الرئيسية لا تزال تتم عبر الطرق الشمالية الجنوبية بالدرجة الاولى ، وفيما يلي مجموعة من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر للمدة (2004 – 2019) ، كما يلي :-

جدول (30)

متغيرات ومؤشرات اقتصادية للجزائر للمدة (2004 – 2019)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من GDP (الف دولار)	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2004	32.692	85.33	2.656	37.8	4.0	17.7
2005	33.149	103.20	3.121	44.3	1.4	15.3
2006	33.641	117.03	3.545	45.6	2.3	12.5
2007	34.166	194.98	5.705	43.7	3.7	13.8
2008	34.730	171.0	5.029	45.1	4.9	11.3
2009	35.333	137.22	3.914	31.1	5.7	10.2
2010	35.977	161.21	4.600	34.7	3.9	10.0
2011	36.661	200.01	5.555	36.1	4.5	10.0
2012	37.383	209.09	5.648	34.4	8.9	11.0
2013	38.140	209.75	5.500	29.8	3.3	9.8
2014	38.928	213.81	5.605	27.0	2.9	10.6
2015	39.728	165.98	4.230	18.9	4.8	11.2
2016	40.551	160.03	4.000	17.3	6.4	10.5
2017	41.389	167.39	4.073	19.7	5.6	11.7
2018	42.228	173.76	4.119	21.5	4.3	11.7
2019	43.422	178.17	4.139	19.4	3.2	11.4

المصدر : 1- bank-of-Algeria , ANNUAL REPORT (2004 – 2019) 2- وزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/

المطلب الثاني : تطور الموازنة العامة في الجزائر

نصت المادة 3 من القانون 21/90 المؤرخ في 15 اغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على ان الميزانية " هي الوثيقة التي تقدر للسنة القادمة بمجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي براس المال ، التي ترخص بها " ، وقد اعتمدت الموازنة العامة في الجزائر منذ عام 1970 – بعد استقلالها – على الايرادات النفطية ، التي تراوحت نسبتها ما بين (24% – 55%) الى نهاية عام 2019 ، بالمقابل فان النفقات العامة اخذت حيزا تصاعديا لاسيما بعد ان سيطر الخيار الاشتراكي كنهج للتنمية الاقتصادية في الجزائر ، اذ بلغت نسبتها ما بين (25% – 48%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة الانفة الذكر، وفيما يلي نموذج الموازنة العامة في الجزائر لعام 2019 ، كما يلي :

جدول (31)

نموذج الموازنة العامة في الجزائر لعام 2019 مليار دولار

الايرادات العامة	المبالغ *	النفقات العامة	المبالغ
الايرادات الضريبية **	25.774	النفقات الجارية	41.987
الايرادات العادية	1.288	النفقات الاستثمارية	20.663
الايرادات الاخرى	5.084	عمليات راس المال	9.868
الجباية البترولية	23.003	المجموع الكلي	72.518
المجموع الكلي	55.149		

المصدر : الجريدة الرسمية ، قانون المالية 2019 ، العدد 79 ، السنة الخامسة والخمسون ، ص29 و ص30 . * تم تحويل عملة الدينار الجزائري الى الدولار الامريكي تحت سعر صرف 118 لكل دولار واحد . ** تتضمن الايرادات الكلية كل من (ايرادات املاك الدولة ، ايرادات الضريبة المباشرة والغير مباشرة ، وايرادات النفط والغاز التي أُدرجت تحت مسمى الجباية البترولية) .

المطلب الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع الموازنة العامة

ان عملية تمويل الموازنة العامة في الجزائر _شانها شأن الدول الريعية الاخرى_ يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط الخام العالمية ، فالتقلبات التي تشهدها اسعار النفط في الاسواق العالمية (ارتفاعا او انخفاضا) تؤثر بصورة مباشرة في حجم الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة ، ويمثل قطاع الطاقة في الجمهورية الجزائرية من اهم القطاعات التي ترتكز عليها اعداد الموازنة العامة اذ تصل نسبتها الى ما يقارب (97،5%) من اجمالي الصادرات والذي يعتبر المورد الاساسي للعملة الصعبة وبالتالي يصبح من السهل ان تلبي حاجات المجتمع من الاستيرادات المختلفة ، وبما ان الاقتصاد الجزائري يخضع الى سيطرة قطاع الطاقة والذي يكون مرتبطا بتقلبات اسعار النفط العالمية ، فان هذه العلاقة تجعل التوازنات الاقتصادية الكلية (الخارجية والداخلية) تحت تأثير تقلبات الاسعار النفطية وبالتالي سوف يشكل قلقا مستمرا للسياسة الاقتصادية في الجزائر.

تعتبر الجزائر من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام والتي انعكست تقلبات اسعار النفط عليها بشكل كبير خاصة بعد الانخفاضات التي طالت الاسواق العالمية للنفط ، فانخفضت ايراداتها العامة _المصدر الاساسي لتمويل خزينة الدولة ومشاريعها التنموية_ مما دفع بها بالبحث عن حلول لتجاوز الازمات الاقتصادية المتمثلة بعجز الموازنة العامة التي سببتها

مجموعة من العوامل ، منها ما يعرف بالمرض الهولندي الذي اصاب الاقتصاد الجزائري وادى الى خمول القطاعات الاقتصادية غير النفطية والاعتماد الكامل على قطاع الطاقة .

شهدت الموازنة العامة الجزائرية حالات العجز خلال مدة البحث ، وبالرغم من الايرادات الكبيرة المتحققة في معظم سنوات البحث الا انها _الجزائر_ لم تستطع الوصول الى حالة الاستقرار المالي او تحقيق فائض في الموازنة العامة ، وقد اتخذت الجزائر مجموعة من الاصلاحات والاجراءات المهمة في سبيل تخفيض حجم نفقاتها العامة او زيادة حجم الايرادات الضريبية او مزيج بين الاثنين ، اضافة الى عدة اجراءات حاسمة اتخذتها الدولة لترشيد نفقاتها العامة ، وفيما يلي جدول(32) يوضح الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2004 – 2019) ، وكما يلي :-

جدول (32)

الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2004-2019) **مليار دولار**

السنة	الايرادات النفطية	اجمالي الايرادات العامة	اجمالي النفقات العامة	الفائض او العجز
2004	7.306	12.949	15.993	- 3.044
2005	7.618	13.581	18.245	- 4.664
2006	7.762	14.490	20.739	- 6.249
2007	8.245	15.572	26.281	- 10.709
2008	8.222	16.478	35.433	- 18.955
2009	13.800	24.538	35.900	- 11.362
2010	15.557	27.691	37.765	- 10.074
2011	12.477	25.994	49.489	- 23.495
2012	13.233	29.504	59.815	- 30.311
2013	13.694	32.237	51.051	- 18.814
2014	13.347	33.011	59.286	- 26.275
2015	14.578	33.286	65.645	- 32.359
2016	14.234	37.067	67.662	- 30.595
2017	18.613	47.677	64.576	- 16.899
2018	22.509	56.016	72.032	- 16.016
2019	23.003	55.149	72.518	- 17.369

المصدر : 1- وزارة المالية الجزائرية ، المديرية العامة للميزانية ، تقارير مختلفة (2004-2019) . 2- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، تقارير مختلفة (2007- 2018) .

من الجدول (32) نلاحظ بان زيادة حجم النفقات العامة بشكل كبير من سنة الى اخرى وبالخصوص خلال المدة بين (2012-2019) ، وقد ارتبطت الزيادات في معدلات نمو الانفاق العام الى تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، اذ بلغ معدل متوسط الزيادة في الانفاق الى (16%) و ارتفع خلال المدة (2005-2009) الى ما يقارب (18%) بسبب البرنامج التكميلي الذي ادرج فيه برامج خاصة لبعض المدن الجزائرية مثل ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب ، فضلا عن برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال المدة (2015-2019) _الذي هو مكمل للبرامج السابقة_ تم تحت مظلة صندوق ضبط الموارد (الايرادات)[1] بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

يبين الجدول (32) حجم النفقات العامة في الموازنة ، اذ بلغت نحو 26.281 مليار دولار في عام 2007 بعدما كانت في عام 2006 نحو 20.739 مليار دولار ، اي بنسبة ارتفاع 21% وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية التي استخدمتها الحكومة الجزائرية الى ان وصل حجم النفقات العامة في عام 2010 الى 37.765 مليار دولار بسبب زيادة الحكومة الجزائرية رواتب موظفي الخدمة المدنية وافردت مخصصات لزيادة فرص العمل المنتج ، وقامت بخفض انفاقها الاستثماري بنسبة (8.2%) ، و بزيادة انفاقها الجاري بنسبة (13,9%) للوفاء بالتزاماتها المسبقة للرواتب والاجور .

استمر الارتفاع في النفقات العامة بشقيها (الجاري والاستثماري) الى ان وصل نهاية عام 2012 الى 59.815 مليار دولار محقق زيادة قرابة 10.325 مليار دولار بسبب الارتفاع المستمر بأسعار النفط العالمية اذ وصل نفط (خليط الصحراء) الجزائري الى متوسط سعر (105) د/ب الامر الذي ادى الى ضغوطات على الحكومة لزيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الايرادات العامة ومن ضمنها ايرادات النفط الخام الجزائري التي وصلت الى نحو 13.233مليار دولار من اجمالي الايرادات العامة البالغة 29.504 مليار دولار في ذات العام.

[1] تم انشاء صندوق ضبط الايرادات في عام 2000 وذلك ابان الطفرة التي حصلت في اسعار النفط العالمية .

نتيجة للإصلاحات والبرامج الحكومية التي وضعت في عام 2016 للحد من تزايد النفقات العامة وترشيد استخدامها اذ قرت الحكومة عدد من المحاور الاستراتيجية منها ، مواصلة استراتيجية استقرار هيكل النظام الضريبي ، و تحديث التعريفات الضريبية لمختلف الرسوم والضرائب ، و رفع الرسوم على بعض المنتجات والانشطة والمواد ذات الاثار الخارجية السلبية مثل النشاطات الملوثة للبيئة ، و رفع معدلات بعض الرسوم الجمركية من اجل حماية الانتاج المحلي ، فضلا عن ترشيد استخدام الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة في البلاد ، مما ادى الى انخفاض النفقات العامة في عام 2017 الى 64.576 مليار دولار بعد ان كانت نحو 67.662 مليار دولار في عام 2016 اي بنسبة انخفاض نحو 4.7% .

اما الايرادات العامة فقد ازدادت خلال مدة البحث بسبب ارتباطها بالإيرادات النفطية التي ازدادت ايضا بفعل تقلبات اسعار النفط العالمية والتي انعكست بشكل ايجابي على حجم الايرادات العامة ، اذ كانت في عام 2004 نحو 12.949 مليار دولار وارتفعت الى 16.478 مليار دولار في عام 2008 بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي ، وفي عام 2009 شهدت اسعار النفط الخام العالمية تدهورا بسبب الازمة المالية العالمية ، و ان الاثار المترتبة على هذا الانخفاض في الاسعار انعكست على الاقتصاد الجزائري في عام 2010 ، اذ ادت الى تراجع الإيرادات العامة بنسبة (6,12%) عن السنة السابقة .

ان اسعار النفط شهدت انتعاشا في عام 2011 كان له الاثر الكبير في زيادة الايرادات العامة الامر الذي ادى الى تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة اسهم في تسديد مديونيتها، اذ بلغت صادرات النفط الخام الجزائرية نحو (698) م ب / ي ، بنسبة اكثر من (90%) من اجمالي الصادرات الجزائرية ، وقد بلغت الايرادات المتحققة في عام 2012 نحو 29.504 مليار دولار محقق فائض مالي في صندوق ضبط الايرادات ساهم في تنشيط وانعاش الاقتصاد الجزائري وفي زيادة المشاريع الاستثمارية التي تدفع عجلة التنمية الى الامام ضمن برنامج توطيد النمو ومختلف البرامج التنموية الاخرى ، الى ان وصلت الايرادات العامة في عام 2017 الى 47.677 مليار دولار بفعل التحسن في اسعار النفط العالمية اذ بلغت الايرادات النفطية حوالي 18.613 مليار دولار من اجمالي الايرادات العامة اضافة الى السياسات والاصلاحات – المذكورة انفا – بخصوص زيادة الايرادات غير النفطية التي تساعد

في تقليل العجز في الموازنة ، وفي عام 2018 انتعشت اسعار النفط العالمية مما انعكس ايجابا على واقع الايرادات العامة التي بلغت نحو 56 مليار دولار في عام 2018 نتيجة لارتفاع نسبة الايرادات غير النفطية – خارج المحروقات – الى اكثر من 55% من اجمالي الايرادات العامة ، بسبب التدابير الرامية الى مكافحة الغش والتهرب الضريبي في البلاد .

اما بخصوص تطورات العجز في الموازنة العامة للجزائر ، فقد عرفت الموازنة العامة طوال مدة البحث عجزا دائما ومستمرا بفعل الاختلال الحاصل بين نمو النفقات العامة من جهة والبحث عن الايرادات العامة لسد نفقاتها من جهة اخرى ، فقد كانت قيمة العجز في عام 2004 تبلغ 3.044 مليار دولار وارتفع في عام 2008 الى 18.955 مليار دولار بسبب السياسة المالية التوسعية للحكومة فضلا عن الى الاسراف والتبذير وعدم الرشادة في الانفاق العام ، اذ ان الحكومة لم تستغل الطفرات التي كانت تحصل في اسعار النفط طوال الاربعة سنوات من(2004–2008) ، وفي عام 2009 انخفض العجز الى 11.362 مليار دولار بسبب تأجيل المشاريع الاستثمارية التي تشكل نسبة (18%) من حجم الاستثمارات الرأسمالية التي تصل الى 38 مليار دولار اضافة الى زيادة الصادرات النفطية الى (747) م ب/ي ، وقد انخفض العجز في عام 2013 الى 18.814 مليار دولار اي بنسبة 37% عن عام 2012 ، وذلك بسبب الانخفاض المسجل في التحويلات الجارية ونفقات الخدمات الادارية ، اضافة الى انخفاض نفقات المستخدمين التي كانت تدفع باثر رجعي .

اما في عامي 2014 و 2015 فقد ازداد العجز في الموازنة العامة بسبب التراجع الحاد في اسعار النفط العالمية الذي يرجع الى عدة عوامل اقتصادية اثرت على العرض والطلب كارتفاع انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وتباطؤ الطلب في الدول الاوربية وعوامل جيوسياسية اخرى ، اما في المدة (2017 – 2019) فقد شهدت حالة العجز انخفاض تدريجي في الموازنة العامة وذلك على اثر الاجراءات الحكومية التي عمدت الى الغاء بعض المشاريع الكبرى ، اضافة الى ترشيد النفقات العامة وتوسيع الوعاء الضريبي وعوامل اخرى تم ذكرها انفا ، فضلا عن الجهود الحكومية الرامية الى مكافحة الغش والتهرب الضريبي مما عزز حالة الايرادات الضريبية التي ساعدت في خفض العجز المالي في البلاد .

مما تقدم نخلص الى ان الجمهورية الجزائرية تتمتع بجهاز جبائي (ضريبي) متطور ويحقق ايرادات مهمة تسهم في تمويل الايرادات العامة ، اضافة الى انها تمتلك برامج وخطط اصلاحية مهمة مرنة بعض الشي في سبيل تخفيض وترشيد الانفاق العام والحد من العجز المستمر في الموازنة العامة خلال مدة البحث.

وان افضل ترشيد للأنفاق العام هو من خلال الاعتماد على القطاع الخاص واشراكه (بقوة) في النشاط الاقتصادي ، وفي حال الاعتماد على الحكومة في انجاز المشاريع العامة سوف يؤدي _في اكثر الاحيان_ الى الاختلاس او التبذير للمال العام ، في حين ان المستثمر الخاص يكون حريصا بدرجة عالية من المخاطر على امواله ويتم انجاز المشروعات بتكلفة منخفضة وبالسرعة المطلوبة والمتفق عليها بينه وبين الحكومة ، اضافة الى ان القطاع الخاص يمتلك تكنولوجيا متطورة قد لا تستطيع الحكومة الجزائرية من امتلاكها _بفعل عدم وجود جهاز انتاجي متطور_ ليساعدها في زيادة الانتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية التي تعمل على زيادة اجمالي الايرادات العامة والنتيجة تحد بقوة من العجز وتسهم في خفض مديونية الحكومة الداخلية والخارجية .

المطلب الرابع : انعكاسات تقلبات اسعار النفط العالمية على واقع التجارة الخارجية

اولا : تطور الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

شرعت الجزائر في عام 2001 بتطبيق حزمة من البرامج والخطط التنموية الضخمة والتي تهدف الى انعاش النمو الاقتصادي والتغلب على المعوقات والصعوبات المسجلة في هياكل القطاعات والانشطة الاقتصادية ، من خلال زيادة التكامل بين القطاعات وايجاد البيئة الملائمة لاندماج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي ، وهذه المشاريع والخطط التنموية تجسدت في ثلاث برامج هي :-

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمدة (2001 – 2004) .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للمدة (2005 – 2009) .

3- البرنامج الخماسي للمدة (2010 – 2014) .

ويتم ذلك من خلال انتهاج سياسة توسعية حيث خصصت موارد مالية ضخمة في ظل وفرة العوائد الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في اسعار النفط العالمية ، وفي ضوء ذلك ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في البلاد الى مبالغ قياسية ، اذ بلغ في عام 2019 نحو 178 مليار دولار اي بنسبة نمو قرابة 55% عن عام 2001 ، والجدول (33) يبين نسب تطور الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات والانشطة في الجزائر للمدة (2004 – 2019) ، وكما يلي:-

جدول (33)

الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر حسب القطاعات نسبة مئوية %

السنة	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	انشطة البناء والاشغال العمومية	قطاع الخدمات	حقوق ورسوم على الاستيرادات
2004	37.8	9.3	6.3	8.3	31.0	7.3
2005	44.3	7.7	5.5	7.5	28.5	6.5
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	27.9	5.8
2007	43.7	7.5	5.1	8.8	29.1	5.7
2008	45.1	6.4	4.7	8.6	29.2	5.9
2009	31.1	9.3	5.8	10.9	35.8	7.2
2010	34.7	8.4	5.1	10.4	35.1	6.2
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	36.1	5.9
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	36.4	6.7
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	38.4	7.5
2014	27.0	10.3	4.9	10.4	40.2	7.2
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	44.6	7.9
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	45.1	8.0
2017	19.7	12.3	5.7	11.8	42.7	7.8
2018	21.5	12.3	5.6	12.0	41.3	7.3
2019	19.4	12.2	5.8	11.8	44.1	6.7

المصدر : بنك الجزائر المركزي ، النشرة الاحصائية السنوية ، تقارير مختلفة (2008 – 2020) متاح على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بان نسبة قطاع النفط الخام (قطاع المحروقات) انخفضت تدريجيا طوال مدة الدراسة و بلغت في عام 2019 نحو 19.4% بعدما كان يحقق اعلى النسب في الناتج المحلي الاجمالي كما في عام 2006 اذ بلغ نحو 45.6% من اجمالي الناتج المحلي ، وهذا الانخفاض يأتي تماشيا مع النموذج الجديد للنمو الاقتصادي و رؤية افاق 2030 التي اقرت في عام 2016 من قبل مجلس الوزراء الجزائري ، اما بالنسبة الى القطاع الزراعي ، فمازالت الجزائر تعتمد في اغلب زراعتها على الطرق التقليدية ، الامر الذي اثر كثيرا على انتاجية هذا القطاع في وقت يشهد تدهورا كبيرا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات فيه ، فضلا عن عزوف غالبية الشباب عن العمل تحت هذا القطاع الذي يواجه بانخفاض الاجور لليد العاملة في وقت انه يتطلب جهودا عضليا كبيرا مقارنة ببقية القطاعات ، مما اسهم في تنقل العمالة الى قطاع الخدمات ، اما القطاع الصناعي الذي انخفضت نسبته ايضا في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ضعف مساهمة القطاع الخاص وفرض القيود عليه سواء الاستثمارات المحلية ام الاجنبية ، فضلا عن عدم التشجيع على الابتكار والابداع المساهمان في رفع الانتاجية من خلال الاهتمام اكثر بتكوين واعادة رسملة راس المال البشري في البلاد ، واخيرا فقد حقق القطاع الخدماتي بفرعيه (العام والخاص) ارتفاعا تدريجيا في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ارتفع من 31% عام 2004 الى نحو 44.1% في عام 2019 ، اي بنسبة زيادة 29.7% طوال مدة الدراسة ، وبذلك فهو قطاع مهم في الاقتصاد الجزائري اذ بإمكانه تعويض جزء مهم من الخسارة المرتقبة في القطاع النفطي جراء انخفاض اسعاره العالمية ، غير ان هذا القطاع لايزال يشهد عدة معوقات ترتبط بضعف التنظيم لاسيما فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المختلفة التي تسهم في جلب عملة الدولار او اليورو الى خزينة الدولة .

ثانيا: تطور حجم الصادرات والاستيرادات في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

تتصف التجارة الخارجية في الجمهورية الجزائرية بارتباطها بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وعلى وجه التحديد اسواق الدول الاوربية سواء تعلق الامر بالصادرات والاستيرادات ، وتؤثر تقلبات اسعار النفط العالمية في حجم الصادرات الجزائرية ، ففي حالة ارتفاع الاسعار يزداد الايراد النفطي وبالتالي يرتفع اجمالي العوائد المتحققة من الصادرات ، ويحصل العكس في حالة انخفاض اسعار النفط التي تؤثر سلبا في اجمالي الصادرات وبالتالي يحصل العجز

في الميزان التجاري ، والجدول (34) يوضح حجم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري في الجزائر للمدة (2004 – 2019) :-

جدول (34)

اجمالي الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري في الجزائر للمدة (2004-2017) مليار دولار

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري
2004	31.556	677	32.225	19.861	12.364
2005	38.590	7.740	46.339	20.683	25.656
2006	45.699	9.051	54.742	26.355	28.387
2007	51.155	9.442	60.591	38.174	22.417
2008	53.602	25.983	79.582	37.453	42.129
2009	30.581	17.964	48.544	41.902	6.642
2010	38.214	23.761	61.972	46.930	15.042
2011	51.402	25.792	77.190	51.573	25.617
2012	48.274	28.833	77.103	59.657	17.446
2013	44.465	25.114	69.562	63.757	5.805
2014	60.301	2.582	62.886	58.850	4.306
2015	32.699	1.969	34.668	51.702	- 17.034
2016	28.221	1.805	30.026	47.089	- 17.063
2017	33.261	1.930	35.191	46.056	- 10.868
2018	38.338	2.830	41.168	46.197	- 5.029
2019	30.256	2.363	32.619	38.372	- 5.753

1- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Report (2004-2018) 2- IMF, International Finance Statistics world Economic outlook Report (2008-2016)

1- اثر تقلبات اسعار النفط على الصادرات

ان الصادرات النفطية تمثل حوالي 95% من اجمالي الصادرات الجزائرية ، اذ ان الصادرات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات اسعار النفط ، وقد بلغت الصادرات الاجمالية في عام 2004 نحو 31.556 مليار دولار كانت نسبة الصادرات النفطية منها قرابة 98% والصادرات الاخرى لم تتعدى 2% من اجمالي الصادرات ، واستمرت الصادرات بالارتفاع نتيجة للتحسن

والارتفاع في اسعار النفط الخام ، وبلغت قيمة الصادرات النفطية في عام 2009 نحو 30.581 مليار دولار بعد ان كانت تبلغ 53.602 مليار دولار في عام 2008 وذلك لتأثرها بتداعيات الازمة المالية العالمية – فضلا عن تخفيض حصتها الانتاجية تطبيقا لقرار منظمة اوبك – والتي ادت الى تراجع الصادرات الكلية الى نحو 48.544 مليار دولار اي بنسبة انخفاض نحو 39% عن عام 2008 ، وفي عام 2011 بدأت اثار انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية تظهر بشكل واضح اذ ارتفعت الصادرات الاجمالية الى 77,190 مليار دولار ، وكانت قيمة الصادرات السلعية منها _غير النفطية_ تبلغ 25,792 مليار دولار ، اي بنسبة زيادة 8% عن عام 2009 وذلك بسبب قيام الجزائر بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية مما اسهم بشكل كبير في تنشيط حركة التجارة بينها وبين الدول العربية .

في عام 2016 انخفضت الصادرات الى بشكل كبير لتصل الى 30.026 مليار دولار وذلك بسبب انهيار اسعار النفط العالمية ، اذ وصل نفط الصحراء الجزائري الى (44,28) د/ب وذلك بسبب زيادة المعروض من النفط الخام في الاسواق العالمية نتيجة لزيادة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة اضافة الى تباطؤ الطلب في الدول الاوربية والدول الناشئة وعوامل جيوسياسية اخرى والذي انعكس بشكل سلبي على كل صادرات الدول الريعية ومن ضمنها الجزائر ليعود سعر النفط ويتعافى تدريجيا اذ وصل الى (52,20) د/ب في عام 2017 مما ادى الى ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية التي بلغت نحو 41.168 مليار دولار في عام 2018 .

2- اثر تقلبات اسعار النفط على الاستيرادات

تعتمد الاسواق المحلية الجزائرية بشكل كبير على السلع المستوردة من الاسواق الاجنبية _العربية وغير العربية_ في توفير و تلبية احتياجاتها من الطلب المحلي وذلك بسبب عدم وجود تنوع اقتصادي فيها ، اذ نلاحظ من خلال الجدول (13) الزيادة التدريجية في اجمالي الاستيرادات ، وقد بلغت استيرادات عام 2004 نحو 19.861مليار دولار ، وفي عام 2007 ارتفعت الاستيرادات الى 38.174 مليار دولار بعد ان كان في عام 2006 تبلغ 26.355 مليار دولار ، وذلك بسبب زيادة اسعار النفط العالمية والتي انعكست على زيادة النفقات الحكومية ، لتتراجع الاستيرادات في عام 2008 الى نحو 37.453 مليار دولار متأثرة بالأزمة

المالية الاقتصادية العالمية التي ادت الى انكماش التجارة الخارجية لكل دول العالم ولاسيما الدول الريعية ، وفي عام 2013 وصل اجمالي الاستيرادات الى نحو 63.757 مليار دولار وهي اعلى قيمة استيراد تصل اليها الجزائر خلال مدة البحث وذلك بسبب عدة عوامل منها الانكشاف الكامل للتجارة الخارجية الجزائرية بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام 2008 ، اضافة الى زيادة دخل الفرد في الجزائر نتيجة لسياسات الدعم الحكومية لمختلف المجالات الحياتية كالتعليم والسكن والصحة .

شهدت المدة (2016 – 2019) تراجعا تدريجيا لأجمالي الاستيرادات متأثرة بعدة عوامل (داخلية وخارجية) منها عوامل برامج الانتعاش الاقتصادي و رؤية افاق 2030 التي تهدف الى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة ، وعوامل خارجية متمثلة بتداعيات الازمة النفطية التي حدثت في منتصف عام 2014 والتي تسببت الى انيار اسعار النفط العالمية ، التي القت بظلالها على الاقتصاد الجزائري ، مما دعا الحكومة الى اتخاذ سياسة التقشف وترشيد الانفاق العام في البلاد للسيطرة على افاق الاقتصاد الوطني من الانهيار محققة تخفيض بعض الاستيرادات غير الاساسية .

3- اثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري

يتأثر الميزان التجاري في الدول الريعية بصورة كبيرة بتقلبات اسعار النفط العالمية وذلك نظرا لاعتماد الدول الريعية بصورة اساسية على الصادرات النفطية والتي عادة ما تشكل نسبة مرتفعة جدا من اجمالي الصادرات ، وفي الجزائر تشكل الصادرات النفطية في الجزائر نسبة ما يقارب 97% من الصادرات الاجمالية ، الامر الذي يؤثر بصورة مباشرة على الميزان التجاري الجزائري بمعنى ان الميزان التجاري له حساسية شديدة اتجاه تقلبات اسعار النفط العالمية ، اذ بلغ الميزان التجاري في عام 2004 نحو 12.364 مليار دولار وذلك بعد الطفرة التي حصلت في اسعار النفط التي وصلت الى (38.5) د/ب ، بعد ان كانت تبلغ (24.7) د/ب في عام 2002 ، و ارتفع الميزان التجاري الى 42.129 مليار دولار في عام 2008 ، محققا فائضا نحو 30 مليار دولار عن عام 2004 ، وفي عام 2009 تراجع فائض الميزان التجاري الى 6,642 مليار دولار وذلك بسبب الانكماش الملموس لحصيلة الصادرات السلعية الجزائرية لتصل الى (17,964) مليار دولار بعد كانت تبلغ 25.983 مليار دولار في عام 2008

وذلك على اثر الركود الحاد في الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه تراجع اسعار النفط والمواد الاولية الاخرى ، ونتيجة للتحسن الملحوظ في اسعار النفط ارتفع فائض الميزان التجاري في عام 2011 الى نحو(25.617) مليار دولار على اثر ارتفاع اسعار النفط التي وصلت الى (112.92) د/ب – وهي اعلى سعر يصل اليه نفط مزيج الصحراء الجزائري – مما ادى الى ارتفاع الصادرات النفطية الى 51.402 مليار دولار فضلا عن زيادة الصادرات السلعية – نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية مع الدول العربية – التي وصلت الى 25.792 مليار دولار .

شهدت المدة (2015 – 2019) عجزا متراكما في الميزان التجاري الجزائري بسبب خفض اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط والغاز ، فضلا عن نقص السلع الاستهلاكية المحلية الصنع مما ادى الى نمو الاقتصاد غير الرسمي في البلاد بشكل كبير ، محققا ما عجزت عنه الحكومة الجزائرية من توفيرها للسلع الاساسية ، التي تكفل بها اصحاب رؤوس الاموال خارج الاقتصاد الرسمي الذين رفعوا من استيرادهم للسلع الاستهلاكية لتغطية الطلب المحلي في البلاد ، وفي جانب اخر فان نفس المدة اعلاه شهدت انخفاض تدريجي لحالة العجز في الميزان التجاري وذلك بسبب الاصلاحات الحكومية والتدابير التي وضعتها الحكومة الجزائرية التي كان لها الدور الكبير في انخفض العجز الى 5.753 مليار دولار في عام 2019 اي بنسبة انخفاض 34% عن عام 2015 .

مما ورد اعلاه نخلص الى ان الميزان التجاري للجمهورية الجزائرية يتأثر بصورة مباشرة بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية ، ففي حالة ارتفاع الطلب العالمي على النفط فان هذا يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط بالتالي تزداد الصادرات النفطية محققة فائض في الميزان التجاري او يغطي قيمة اجمالي الاستيرادات ، اما في حالة انكماش الطلب العالمي على النفط فيحصل العكس تماما وبالنتيجة يؤدي الى عجز في الميزان التجاري .

من الضروري ان تعزز مكانة الجمهورية الجزائرية في طريق تنويع اقتصاها اذ ان اتباع سياسة تقشفية (رشيدة) من شأنها ان تساعد الحكومة في خفض نفقاتها خاصة النفقات المتعلقة بالأنشطة غير الانتاجية (الكمالية) التي لا تجلب ايرادا ماليا من شأنه ان يساعد في زيادة الايرادات العامة ، اضافة الى مقترح تخفيض قيمة العملة (الدينار الجزائري) ، اذ ان ذلك يساعد في تنشيط القطاع الانتاجي وعن طريقه تشغل الايدي العاملة وتخفض البطالة _اضافة

الى الخروج من لعنة المرض الهولندي_ فيزداد الانتاج السلعي وبالخصوص السلع التي تمتلك فيها ميزة تنافسية كقطاع (الصيد البحري ، السياحة ، زراعة الحبوب) وغيرها من القطاعات التي لها ميز في انتاجها محليا ، وبالتالي امكانية تقليل الاستيرادات السلعية _المحافظة على العملة الصعبة داخل البلد_ وتغطية الاحتياجات المحلية والفائض منه يصدر الى الخارج ، والنتيجة المرجوة هي تنويع الاقتصاد الجزائري .

المطلب الخامس : درجة الانكشاف الاقتصادي – التنويع الاقتصادي –

بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للعوائد النفطية والتوجه نحو التنويع الاقتصادي ، لما له من اهمية كبيرة في مواجهة الازمات التي تحدث بين الحين والاخر في اسواق النفط العالمية ، لاسيما وان الصادرات النفطية لاتزال تهيمن على اكثر من 95% من اجمالي الصادرات ، في حين ان الحكومة الجزائرية – كحال كل الدول الريعية – اطلقت كافة السبل لتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز الطبيعي ، مما يخفض من درجة الانكشاف الاقتصادي في البلاد ، التي اضحت تحت رحمة الاسواق الخارجية ، والجدول (35) يبين درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004 – 2019) ، وكما يلي :-

جدول (35)

درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004 – 2019)

السنة	GDP (مليار دولار)	قيمة الصادرات الكلية (مليار دولار)	نسبة الصادرات الكلية الى GDP	قيمة الاستيرادات الكلية (مليار دولار)	نسبة الاستيرادات الكلية الى GDP	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2004	85.33	32.225	37.6	19.861	22.3	59.9
2005	103.20	46.339	44.6	20.683	19.4	64.0
2006	117.03	54.742	46.1	26.355	22.2	68.3
2007	194.98	60.591	30.9	38.174	19.5	50.4
2008	171.0	79.582	46.1	37.453	21.6	67.7
2009	137.22	48.544	35.0	41.902	29.9	64.9
2010	161.21	61.972	37.8	46.930	28.5	66.3
2011	200.01	77.190	38.5	51.573	25.5	64.0
2012	209.09	77.103	36.8	59.657	28.2	65.0
2013	209.75	69.562	33.0	63.757	30.1	63.1
2014	213.81	62.886	29.1	58.850	27.2	56.3
2015	165.98	34.668	20.6	51.702	30.9	51.5
2016	160.03	30.026	18.7	47.089	29.3	48.0
2017	167.39	35.191	20.9	46.056	27.5	48.4
2018	173.76	41.168	23.6	46.197	26.5	60.1
2019	178.17	32.619	17.9	38.372	21.3	39.2

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول اعلاه .

من الجدول (35) نلاحظ بان درجة انكشاف الصادرات الكلية انخفضت في عام 2019 الى 17.9% بعدما كانت نحو 37.6% في عام 2004 وذلك بسبب البرامج والخطط الحكومية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الالفية الثانية لغرض تنويع الصادرات الكلية في البلاد وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية ، وقد حققت اعلى نسبة انكشاف للصادرات الكلية في عام 2006 و2008 بنسبة 46.1% وذلك بعد الطفرة في اسعار النفط العالمية ، اذ ان برامج الانعاش الاقتصادي كانت في بداية مراحلها مما دعا الحكومة الجزائرية الى توفير عوائد النفط والغاز الطبيعي من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى اليها الحكومة الجزائرية والوصول الى مبتغاها من تحقيق زيادة في الصادرات غير النفطية .

اما درجة الانكشاف الاقتصادي للاستيرادات فكانت في اغلب سنوات الدراسة تحت المعدل المتعارف عليه لنسبة الانكشاف للاستيرادات وهو 20 – 25% من اجمالي التجارة الخارجية ، الا في عام 2013 التي ارتفعت العوائد النفطية مما دعا الحكومة وتحت ضغوطات شعبية الى زيادة حجم الانفاق العام والذي انعكس على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مما ادى الى ارتفاع حجم الاستيرادات من السلع والخدمات (الاساسية والكمالية) ، فضلا عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) الذي ضخ الى الاقتصاد الوطني نفقات ضخمة متعلقة بعدة وزارات وهيئات حكومية كوزارة التعليم والصحة والسكن والطاقة وقطاع المياه والشباب والرياضة والنقل والاتصالات ، التي بلغت اعلى نسبة من حجم الانفاق بحوالي 49.5% من اجمالي نفقات المدة المذكورة، وفي عام 2015 ايضا كانت نسبة الانكشاف للاستيرادات اكبر من المعدل وذلك بسبب زيادة الاستيرادات خارج الاقتصاد الرسمي للبلاد نتيجة للنقص الحاصل للسلع الاساسية التي يجب على الحكومة استيرادها لكن منعت من ذلك بسبب انخفاض عائدات النفط والغاز الطبيعي على ضوء الازمة النفطية التي طالت الدول المنتجة للنفط .

ان درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر تشير الى الانفتاح الكبير والتبعية الاقتصادية اذ وصلت النسبة الى 59.9% في عام 2004 ، وبلغت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 نحو 70% وارتفعت الى 74% في عام 2012 ثم انخفضت الى 68% في عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط وارتفعت النسبة في عام 2017 الى حوالي 70% ، وان هذا يدل على ان الجزائر بلد منفتح تجاريا بشكل كبير على بقية دول العالم .

صادقت الحكومة الجزائرية في عام 2016 على نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي يهدف الى تحقيق معدل نمو يصل الى 6.5% خارج قطاع النفط والغاز الطبيعي ما بين (2020–2030) مما يرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد تمحور النموذج المعلن عنه حول ثلاثة محاور اساسية تمثلت في :–

المرحلة الاولى (2016 – 2019) : وتتمثل في اطلاق سياسة تنموية جديدة تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية .

المرحلة الثانية (2020 – 2025) : وسميت هذه المرحلة بالانتقالية وهي مرحلة تدارك الاقتصاد للتوازن الكلي من خلال مختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية .

المرحلة الثالثة (2026 – 2030) : وهي مرحلة الاستقرار ويكون فيها الوضع الاقتصادي في الجزائر قد تدارك معظم المؤشرات التوازنية الكلية ، وحقق التوازنات الكبرى .

وفيما يخص عملية تنويع الصادرات والتوجه نحو خفض التبعية الى الخارج فقد تضمن هذا النموذج " تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات " ، من خلال احداث ديناميكية قطاعية تقوم بتطوير وتنمية مختلف القطاعات والفروع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية ، وكذلك النهوض ودعم القطاعات الحالية لتناقص بذلك الاعتماد المفرط والكلي على قطاع النفط الخام، مما يتيح خلق موارد جديدة لتوسيع مصادر الدخل ، فضلا عن دعم وتشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط الخام من خلال تحسين انتاجية الاستثمار العمومي ودعم الاستثمار الخاص والاجنبي المباشر في القطاع الصناعي ، واخيرا – في مجال التجارة الخارجية – ضرورة تقليص الفارق بين الصادرات والاستيرادات من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو الصادرات للسلع والخدمات المتنوعة وتحسين وضعية الميزان التجاري الذي لا يتأتى ذلك الا من خلال العمل على كبح تدفق الاستيرادات واحلالها محليا .

القسم الثالث

تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق

القسم الثالث
تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق

تمهيد :

بعد ان اكتمل لنا دراسة تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري على الدول الريعية التي تتشابه اقتصاداتها مع الاقتصاد العراقي ، نأتي الى تحليل واقع الاقتصاد العراقي من حيث حجم الموازنة العامة والميزان التجاري تزامنا مع تغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية ، اضافة الى تحليل ودراسة القطاعات والانشطة الاقتصادية التي تسهم في تكوين حجم الناتج المحلي الاجمالي ، والتعرف على درجة الانكشاف الاقتصادي لحجم التجارة الخارجية باستخدام الناتج المحلي الاجمالي مع (النفط وبدون النفط) بالتالي سهولة معرفة تبعية الاقتصاد العراقي الى العالم الخارجي وتأثره فيه ، واخيرا كان للباحث محاولة لمقترح رؤية مستقبلية وتدابير اصلاحية واقعية للاقتصاد العراقي وفقا لبرنامج 2030.

وقد تضمن هذا القسم الفصول التالية :

الفصل الاول : الاقتصاد العراقي (بين الاختلالات والاصلاحات) .

الفصل الثاني : واقع التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003 .

الفصل الثالث : رؤية مستقبلية وتدابير اصلاحية واقعية وفق برنامج 2030 في العراق .

القسم الثالث

الفصل الاول

الاقتصاد العراقي
بين الاختلالات والاصلاحات

الفصل الاول
الاقتصاد العراقي
بين الاختلالات والاصلاحات

المطلب الاول : الصناعة النفطية العراقية وريعية الاقتصاد العراقي (نبذة تاريخية)

اثرت التطورات السياسية والاقتصادية الحاصلة في الساحة العراقية بشكل كبير على واقع ومسار الاقتصاد العراقي ، فمنذ تفجر بئر بابا كركر في عام 1927 والى يومنا هذا فان الاقتصاد العراقي يعتمد على العوائد المتحققة في قطاع النفط لأغراض البناء والاعمار بشكل خاص وتمويل الموازنة العامة بشكل عام ، في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان العراق قد استغل الايرادات النفطية لأغراض الاعمار والبناء من خلال مجلس الاعمار في عام 1950 ، فتم انشاء مشروع بحيرة الحبانية في عام 1956 ومشروع سد دوكان في عام 1959 وبعده مشروع سد دربندخان في عام 1961 مما ساعد على التخلص من خطر الفيضانات التي كانت تهدد بغداد ، وكانت تخصص ايرادات النفط بنسبة (100%) لمشاريع الاعمار والبناء بينما كانت تمول الحكومة نفقاتها العامة من خلال(الضرائب والرسوم) ، ثم صدر قانون بعد ذلك بتخفيض التخصيصات الى (70%) من ايرادات النفط و (30%) تذهب الى خزينة الدولة لتمويل النفقات العامة ، ومن ثم الغيت النسبة بعد عام 1968 .

يعد العراق واحد من الدول المؤسسة لمنظمة اوبك ، التي تأسست في بغداد عام 1960 مما يعني اهمية الثروة النفطية للحكومات المتعاقبة ، بين عامي (1972-1975) أممت الحكومة العراقية النفط واصبحت شركة النفط الوطنية هي التي تدير قطاع النفط بعد طرد الشركات الاجنبية نتيجة لحرب تشرين مع اسرائيل وعوامل سياسية واقتصادية اخرى ، و من عام 1975 كان العراق قد اصبح ضمن فئة البلدان متوسطة الدخل ويقارن مع بلدان مثل كوريا الجنوبية واليونان والبرتغال وليس بعيدا عن اسبانيا في متوسط الدخل للفرد ، وكان من المنتظر للعراق دخول فئة البلدان مرتفعة الدخل مع احداث تقدم عمراني وصناعي كبير ، اذ قاربت طاقاته الانتاجية (3,8) م ب/ي ، وصادراته (3,2) م ب/ي عام 1980 ، ووضعت

الخطط لزيادة طاقة انتاج النفط الخام الى (5,5) م ب/ي ، اضافة الى انجاز مشاريع صناعية استراتيجية وتقدم ملموس في انتاج الكهرباء ، وزيادة الابنية التحتية والخدمات بشكل عام ، وكانت مستويات التعليم والصحة تتناسب والامكانات الاقتصادية للبلد ، الا ان الحرب (العراقية–الايرانية) حالت دون وصول الاقتصاد العراقي الى مصاف الدول المتقدمة .

دخل العراق الحرب مع ايران بفوائض مالية نحو (4) مليار دولار وهو مبلغ ضخم في ثمانيات القرن الماضي وقد استنفدت هذه الاموال في نهاية عام 1983 ، ولجا بعدها العراق الى القروض الاجنبية حتى وصلت نحو (82) مليون دولار عند نهاية الحرب عام 1988 وذلك بسبب انخفاض الايرادات النفطية ، اذ ان عدم توافر منافذ تصديرية للنفط الخام _نتيجة للحرب_ اقتصرت صادرات العراق النفطية على خط الانبوب التركي الذي كانت سعته (700) الف برميل يوميا ، اضافة الى (200) الف برميل تصدر عبر الشاحنات عن طريق الموانئ الاردنية ، ولم تستطع الحكومة العراقية من اعادة عجلة الانتاج والتصدير على وجه السرعة الا بعد توقف كامل للحرب وتطهير المنافذ التصديرية من الالغام والقطع البحرية الغارقة ، الا ان التخمة من المعروض النفطي في الاسواق العالمية ادت الى انخفاض سعر برميل النفط في السوق الفورية الى (7) دولار عام 1986 ، في الوقت الذي كان العراق يعتمد بشكل شبه كلي على ايرادات النفط التي زادت من تبعية الاقتصاد العراقي لأسواق النفط العالمية .

ان الانخفاض في الدخل الوطني في سنوات الحرب لم يكن بسبب تدهور وانخفاض انتاج وتصدير النفط فقط وانما بسبب تأثر الناتج غير النفطي على نحو كبير بسبب الدمار الذي حل بالبنى التحتية الحيوية في القطاعات غير النفطية ، ويمكن تمييز ثلاث ابعاد للخسائر بسبب الحرب مع ايران هي ، (الاول انخفاض مستويات الدخل ، والثاني ضياع قيمة الفرص التنموية، والثالثة المديونية التي كبلت الاقتصاد العراقي) ، وتراجع متوسط دخل الفرد بنسبة اكبر وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ، اضافة الى ان النشاط الاستثماري لم يفلح لتحقيق انجازاته في تنمية انتاجية القطاعات غير النفطية ، لذلك عندما انخفضت او شبة توقفت عوائد النفط انحسر النشاط الانتاجي للقطاع العام ، غير ان الزراعة استمرت في تحقيق نمو بمعدل (6%) عند مقارنة وضعها في عام 1990 مع ما كانت عليه في عام 1980 ، اذ كان ينظر الى الزراعة بانها ركيزة الامن الاقتصادي حتى ان الهجرة من الريف الى المدينة

انخفضت حسب تعداد عام 1997 الذي اظهر بان حصة الريف من مجموع السكان لم تكن اقل مما كانت عليه في عام 1987 بل ربما ازدادت قليلا .

وضعت الحكومة العراقية في عام 1990 عدت خطط جادة لمحاولات استئناف التنمية التي توقفت ابان مدة الحرب ، و قد تحققت العديد من المشاريع التطويرية للصناعة وتوليد الكهرباء و غيرها من الخدمات التي كانت تمول عن طريق (الاقتراض من البنك المركزي العراقي) ، اضافة الى خطط لزيادة الطاقة الانتاجية الى (5,5) ملايين ب/ي تقريبا خلال عشرة سنوات بمساعدة شركات اجنبية من اوربا وروسيا واسيا ، الا ان هذه ايضا ضاعت بسبب العقوبات الدولية على العراق و دخول حرب الخليج عام 1991 ، وبالتالي لم تستأنف تنمية الصناعات الاستخراجية والتحويلية بعد ان تم فرض الحصار من قبل الامم المتحدة على العراق ، وقد وصل التضخم في عام 1995 الى نحو (351,3%) وانهارت العملة العراقية ، الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة منتجات الصناعات التحويلية وذلك بسبب انخفاض قيمة القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي ، فمثلا كانت شركة الصناعات الالكترونية تنتج نحو (150) الف تلفزيون للسوق سنويا وكان يباع بما يعادل في العملة العراقية (200) دولار للتلفزيون الواحد وكانت تصدر بعض هذه المنتجات ، اما في نهاية عقد التسعينات انخفض الطلب على مثل هذه الاجهزة الى نحو (8000) جهاز سنويا ، ومن ثم انخفضت قيمة المنتجات في الصناعات التحويلية الى (400) مليون دولار في التسعينات مقارنة (1600) مليون دولار في عقد الثمانينات ، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي .

بعد احداث عام 2003 دخلت الصناعة النفطية مرحلة جديدة من المعاناة بسبب سلسلة من عمليات التدمير والقصف والحصار وشحة الموارد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية ، اذ ان التوقعات كانت تشير الى ان العراق سيحقق زيادات سنوية كبيرة في انتاج النفط غيران ما حادث كان عكس التوقعات ، فبعد ان كان معدل انتاج النفط الخام في عام 2002 نحو (2,126) م ب/ي ، انخفض الى (1,227) م ب/ي في عام 2004 ، واستمر الانتاج بين عامي (2004–2006) الى اقل من مليونين برميل يوميا ، ويعزى هذا الانخفاض في حجم الانتاج الى عدة اسباب منها ، (الهجمات الارهابية على المنشآت النفطية ، و عدم

وجود نظام متطور للصيانة ، و هروب الكفاءات وعدم القدرة على من يخلفهم من الكفاءات الجديدة وغيرها من العوامل الاخرى) .

لم تتضح مسارات السياسة النفطية العراقية منذ سقوط النظام السابق لعدة اسباب ، منها (التعاقب السريع لوزراء النفط في تلك الحكومات وبالتالي اختلاف الرؤية لكل وزير نتيجة لاختلاف ايدلوجية الانتماء لكل وزير ، والغياب لسياسة الحكومات المتعاقبة على السلطة ، والصراع الخفي والمعلن احيانا في اروقة وزارة النفط حول توجهات اصلاح قطاع النفط في العراق) ، بمعنى لم تكن هناك خطة قابلة للتنفيذ (خمسية او متوسطة المدى) تتضمن تصورات وخطوات عملية وواقعية حول كيفية استغلال الموارد الهيدروكربونية للعراق ، الامر الذي ادى الى ضياع وهدر كبير لفرص استغلال واستثمار المخزون النفطي وتطوير الحقول مما سبب خسائر مادية ضخمة كانت من الممكن ان تسهم في بلوغ التنمية المستدامة في العراق . ولتوضيح طبيعة الاقتصاد العراقي ندرج الجدول (36) ادناه لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية عن الاقتصاد العراقي للمدة من (2004–2019) ، وكما يلي :-

جدول (36)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2004–2019)

السنة	السكان (مليون نسمة)	GDP (مليار دولار) *	الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية (مليار دولار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP%	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في GDP%	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2004	27.139	69.092	31.400	54.6	45.4	26.8	26.8
2005	27.963	70.217	34.626	50.7	49.3	17.9	37.1
2006	28.810	74.244	36.672	50.7	49.3	17.5	53.1
2007	29.682	88.408	41.174	53.5	46.5	11.7	30.9
2008	30.577	101.180	45.309	55.3	44.7	15.3	12.7
2009	31.664	107.228	48.956	54.4	45.6	14.0	8.3
2010	32.481	114.018	55.173	51.7	48.3	12.0	2.5
2011	33.330	122.698	58.907	52.0	48.0	11.0	5.6
2012	34.208	140.221	67.949	51.6	48.4	11.9	6.1
2013	35.095	150.659	76.098	49.5	50.5	12.1	1.9
2014	36.313	147.564	71.368	51.7	48.3	10.6	2.2
2015	36,933	155.014	63.523	59.1	40.9	13.1	1.4
2016	37.887	176.436	62.664	64.5	35.5	10.8	0.1
2017	39.144	177.219	68.116	64.0	36.0	13.0	0.2
2018	39.857	215.604	72.233	63.7	36.3	12.8	0.4
2019**	40.882	222.371	74.541	63.9	36.1	12.8	0.2

المصدر : 1– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، 2018 . * الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الثابتة لسنة اساس (2007=100) وينطبق هذا على جميع الجداول التي فيها الناتج المحلي الاجمالي . ** بيانات اولية .

رغم الهجمات الارهابية والحرب مع داعش والفقر والحرمان الذي اصاب الشعب العراقي الا ان عدد السكان ارتفع بنسبة (31.6%) طوال مدة الدراسة ، وبسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (61%) حسب بيانات وزارة التخطيط المحدثة (2007=100) ، فان نسبة نمو قطاع النفط منه ارتفع _طوال مدة الدراسة_ الى (53.9%) بسبب الاهتمام بهذا القطاع الذي يشكل عماد الاقتصاد العراقي ، وانخفضت معدلات التضخم والبطالة في العراق طوال المدة (2004–2019) ، فبلغت نسبة انخفاض معدلات التضخم الى (0.2%) في عام 2019 بعد ما كانت نحو (53.1%) في عام 2006 ، وذلك بفضل سياسة البنك المركزي

التي استهدفت التضخم بفعل (نافذة بيع العملة) ، لكن معدلات البطالة انخفضت بشكل نسبي الى نحو (12.8%) في عام 2019 بعد ان كانت نحو (26.8%) في عام 2004، وهي نسبة تكاد تكون غير حقيقية واكبر من معدل البطالة العالمي (6%) ، اذ تشير البيانات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2019 في العراق الى ان معدل البطالة الكلية ارتفع الى (22.6%) ، وان نسبة اكثر من (40%) منها هي لفئة الشباب .

المطلب الثاني : التطور التاريخي للموازنة العامة (بين الاداء التقليدي و الاصلاحات)

تم اعداد اول ميزانية عامة في العراق في عام 1921 مع بداية الدولة العراقية ، وفي عام 1925 صدر الدستور العراقي الذي نص في الباب السادس منه على الامور المالية والقواعد التي تنظم عمل واعداد الموازنة العامة ووجوب مصادقة البرلمان عليها وكيفية اجراء المراقبة عليها ، وفي عام 1940 صدر قانون اصول المحاسبات العامة ليحل محل قانون اصول المحاسبات العثماني ونظام السلطة المالية، واجريت بعدها ثلاث تعديلات على القانون خلال السنوات اللاحقة ادت الى تطويرها لتواكب الاحداث والمستجدات لغاية عام 1959 بالقانون رقم (90) ، وبقي هذا القانون الى غاية صدور قانون الموازنة الموحد رقم (107) لسنة 1985 ، الذي طور الموازنة العامة وتصنيف مراحل اعدادها واعتمادها وتنفيذها ، هذا القانون الذي قسم الموازنة الى (جارية واستثمارية) ، اذ تتضمن الموازنة الجارية الايرادات والنفقات الجارية لمختلف الدوائر والوحدات الحكومية الخدمية ذات صفة الاستمرارية في عمل الاجهزة الحكومية لتقديم النفع الاجتماعي للأفراد ، اما الموازنة الاستثمارية فتضمنت ما يتم تخصيصه من مبالغ لتنفيذ المشاريع الاستثمارية (طويلة الاجل) كالطرق والجسور والمشاريع الخدمية الاخرى تحدد وفق خطط مالية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية للبلاد .

ان اعتماد العراق على الموازنة التقليدية منذ عام 1921 الى الان _وهي موازنة تخلت عنها الكثير من البلدان_ والتي تركز على حجم النفقات العامة فقط وليس على الهدف منها سببت بعض الازمات الاقتصادية للبلاد ، لاسيما حالات العجز المتراكم في الموازنات العامة ، وارتفاع مستويات البطالة والتضخم ابان عقد التسعينات وحتى بعد عام 2003 ، اذ ان هذه الموازنة (التقليدية) تقسم النفقات على ابواب (بنود) مختلفة لكل وزارة وفيها تقوم بأدراج

الايرادات العامة حسب الجهة او الوحدة الادارية التي اتت بها وليس تبعا لطبيعة الايرادات ، مما يعني ان هذا التقسيم للإيرادات لا يعكس (الكفاءة لتحقيق ايرادات اكبر) ، وانما يظهر فقط اختصاصات ومسؤوليات كل جهة او وزارة معنية في القيام بمهمة تحصيل الايرادات الملقاة على عاتقها ، فالموازنة العامة في العراق عبارة عن الميزانية في السنة المالية السابقة معدلة بالزيادة او النقصان في اسعار النفط العالمية ، وهي في تكوينها نتائج حركة من الاسفل الى الاعلى (Bottom–Up) لان وصولها من اطار اقتصادي كلي الى الموازنة يكون بعيد عن ثقافة ومتطلبات العمل النافذة في العراق ، ولهذا هناك صعوبة في خفض النفقات العامة فضلا عن الدعوات التي فشلت لإخضاع التخصيصات المالية في الموازنة العامة الى تحليل واضح (للكلفة –المنفعة) .

ان التغيرات السياسية في العراق في النهج والفكر الاقتصادي بشكل عام وفي طرق اعداد وتنفيذ الموازنة العامة بشكل خاص لم تغير او تطور الموازنة العامة ، فبقيت تعد وتنفذ وفق بنود الموازنة (التقليدية) ، والتي تعد وفقا لمتطلبات الاحتياجات الطارئة و (الآنية) دون رؤية او تخطيط استراتيجي ، وبالتالي واجهت عدة معوقات و مشاكل عند الاعداد والتنفيذ ، منها (في حال حدوث ازمة مالية او اقتصادية في البلاد تقوم الحكومة الى تقليل حجم الانفاق الاستثماري وذلك لمرونتها واستجابتها السريعة لتقلبات الحكومة الاتحادية ، بعكس النفقات الجارية التي تفكر الحكومة اكثر من مرة في سبيل تقليلها لأنها سوف تقابل موجات كبيرة من الرفض و التظاهرات وما شابه ذلك ضدها اضافة الى ان الرواتب والاجور _النسبة الاكبر من النفقات الجارية_ تكون غير مرنة وواجبة الدفع ؛ بالإضافة على ان تأخير اقرار الموازنة العامة في البلاد سياسيا اكثر مما هو اقتصاديا) ، ساعد على عدم اخضاع موازنات المؤسسات الحكومية ودوائرها الى الرقابة المالية والذي يتطلب (الشفافية) في العمل عند المراقبة , فالدراسات تشير على ان الحكومة المهنية الملتزمة بالشفافية في العمل تكون اقل فسادا واكثر تحقيقا لمستويات التنمية البشرية .

بعد عام 2003 تم الغاء قانون رقم (107) لسنة 1985 وقانون اصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 المعدل ، ليحل محلهما قانون (الادارة المالية والدين العام) بموجب الامر (95) لسنة 2004 الذي لا يزال العمل به الى الان ، اذ تتشكل منه الموازنة الاتحادية

لجمهورية العراق ، الذي حدد هيكل الموازنة العامة الفيدرالية من النفقات والايرادات العامة ، عند ملاحظة الموازنة العامة نجد ما يلي :

1- **الايرادات العامة** : ان العوائد النفطية هي المسيطرة والمهيمنة عليها بالإضافة الى ضعف الجهاز الضريبي واستشراء الفساد في اغلب دوائر ومؤسسات الحكومة ولاسيما في المنافذ الكمركية التي سببت اختلال في الموازنة و عمقت ريعية الاقتصاد العراقي ، اذ ان القسم الخامس من قانون رقم (95) لسنة 2004 تضمن ادارة عوائد النفط ، وان بموجب هذا القسم فان جميع عوائد النفط المستخرجة ومشتقاتها تعد ايرادات لتمويل الموازنة العامة ، باستثناء (5%) من عوائد تصدير النفط تذهب الى (صندوق التعويضات) وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم (1483) لسنة 2003 ، وبعد الضعف الذي اصاب القطاعات غير النفطية تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد متنوع نسبيا الى اقتصاد احادي الجانب يعتمد على الريع النفطي بنسبة اكثر من (96%) لتمويل ايرادات الموازنة العامة .

2- **جانب النفقات العامة** : ان النفقات العامة قد تطورت وازداد حجمها بسبب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، فان الدعم الحكومي لمختلف المجالات ادى الى حدوث خلل بنوي فيه وبالتالي زيادة الهدر في الموارد المالية المتاحة ، اذ ان الموازنة تعد بعجز وتمول عن طريق القروض (محلية او اجنبية) وفي نهاية السنة المالية تنتهي بفائض والسبب في ذلك لكون العديد من المشاريع والبنى التحتية لم تنفذ او بسبب كثرة المشاريع الوهمية ، او بسبب عدم التخطيط وتقديم الجدوى الاقتصادية في اعداد وتنفيذ المشاريع الحكومية او بسبب ارتفاع اسعار النفط اكثر مما تم تحديده مسبقا في تقديرات الموازنة العامة ، او هذه الاسباب جميعها ، **اذ ان النفقات العامة بشقيها (الجاري والاستثماري)** قد تطورت ، فقد استحوذت النفقات الجارية على النسبة الاكبر من اجمالي النفقات العامة نتيجة لانتهاج الحكومة سياسة اتفاقية توسعية لاسيما في مجالات الصحة والتعليم فضلا عن زيادة الانفاق العسكري والرواتب والاجور .

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها ويعاني منها الاقتصاد العراقي ، نجد ان اعداد الموازنة العامة تواجه صعوبات وتحديات كبيرة تتمثل بزيادة حجم الانفاق العسكري فضلا عن الرواتب والاجور ، وضعف الجهاز الضريبي الحالي من الناحية (البشرية والتكنولوجية) ، القادرة على زيادة ايرادات الضريبة وبالتالي العمل على تنويع القاعدة الضريبية من خلال استحداث تدابير اخرى تسهم في فاعلية الجباية الضريبية ، وبيان حقوق وواجبات دافعي الضريبة ، وعدم وجود بنى تحتية على مستويات ومواصفات حديثة تجعل من السهولة بان تجرى الدورات وورشات العمل في سبيل ارتفاع المستوى العلمي وتهيئة كادر متخصص في هذا المجال ، بالإضافة الى انتشار ظاهرة الفساد (المالي والاداري) ، كل هذه الاسباب حالت دون العمل **بأسلوب موازنة متطور** _مثلما فعلت الامارات مثلا_ قائم على خطط و برامج استثمارية تستند الى جدوى اقتصادية من خبرات اقتصادية و ادارية وفنية وغيرها من التخصصات والمجالات التي تنهض بواقع الموازنة العامة.

ويمكن القول _بالإضافة عن ما تم ذكره اعلاه_ بان اهم اسباب بقاء الموازنة العامة على حالها دون تطوير هو **عدم وجود تصميم للأجهزة الحكومية نحو الكفاءة والمراجعة الدقيقة** (المراقبة) لضمان الادارة الصالحة لتلك العمليات (اي عمليات الانفاق بشكل خاص) اذ انهما اساسيان في تطوير المالية العامة واداتها الموازنة ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان وزارة التخطيط غير قادرة على بيان كيفية الوصول من الخطة الى موازنة تكون مفهومة من قبل وزارة المالية وبقية الوزارات التنفيذية بمنظومة حسابات متسقة ، ولا وزارة المالية باستطاعتها تقديم صورة الحساب الاقتصادي الكلي التي تعبر عنه الموازنة العامة ، اذ ان القرارات والاجراءات التي لا تخالف القوانين لا يعني بانها سليمة اقتصاديا واداريا ، فهيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين وغيرها من الرقابات (الداخلية والخارجية) لا تضمن تحسن كفاءة الاداء وحسن التصرف بالموارد العامة ، وانما تدققان في مدى قانونية البيع والشراء والانفاق والاجراءات التعاقدية فقط ، مما يؤدي الى عدم سلامة الرقابة في توخي هدر الموارد المالية وانحرافها عن مهمتها الاساسية وهي تحقيق الهدف او الغاية من عملية الانفاق العام للدوائر والوزارات كافة ، فضلا عن مزايا الموازنة التقليدية _التي تم ذكرها في الفصل الاول_ من سهولة وبساطة تطبيقها ، بالإضافة الى عدم اهتمام الحكومة بتطور الموازنة العامة لأسباب غامضة .

وفيما يلي الجدول (37) الموازنة العامة في العراق للمدة (2004–2019) والذي يبين الاختلال في الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على الايرادات النفطية واهمال القطاعات الانتاجية الاخرى ، كما يلي :–

جدول (37)

الموازنة العامة العراقية للمدة (2004–2019) **(مليار دولار)**

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الايرادات النفطية	22.228	26.516	31.548	40.415	63.127	40.047	53.044	86.562
الايرادات غير النفطية	0,475	1,010	1,891	3,381	4,468	7,169	6,937	6,435
نسبة الايرادات النفطية الى الاجمالي	97.9	96.3	94.3	92.2	93.3	88.1	88.4	93.0
اجمالي الايرادات العامة	22,703	27,526	33,439	43,796	67,595	45,407	59,981	92,997
النفقات الجارية	18,993	18,424	23,802	26,071	43,840	39,265	46,650	52,073
النفقات الاستثمارية	2,701	2,563	1,756	5,250	12,553	8,247	13,293	15,241
اجمالي النفقات العامة	21,694	20,987	25,558	31,321	56,393	47,512	59,943	67,314
العجز/ الفائض	1,009	6,539	7,881	12,475	20,083	(2,105)	0,38	25,683
السنة	**2012**	**2013**	**2014 ***	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الايرادات النفطية	93.218	92.902	81.624	58.051	37.199	54.682	68.850	78.551
الايرادات غير النفطية	9,240	4,576	8,902	2,912	8,523	10,306	8.650	9.654
نسبة الايرادات النفطية الى الاجمالي	90.9	95.3	90.1	95.2	81.3	84.1	88.8	89.0
اجمالي الايرادات العامة	102,458	97,478	90,526	60,963	45,722	64,988	77.500	88.205
النفقات الجارية	64,998	67,535	64,597	43,557	46,355	49,601	67.950	84.597
النفقات الاستثمارية	25,173	34,632	29,840	26,034	15,469	13,836	20.550	27.800
اجمالي النفقات العامة	90,171	102,167	94,437	69,591	61,824	63,437	88.500	112.397
العجز/ الفائض	12,287	(4,689)	(6,792)	(8,628)	(10,637)	1,551	(11.000)	(23.770)

المصدر : 1– وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، اعداد وسنوات مختلفة . 2– وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة الاستثمارية . 3– الارقام بين القوسين تشير الى حالة العجز في الموازنة . * موازنة عام 2014 لم يتم المصادقة عليها في قانون الموازنة العامة الاتحادية .

تحليل الموازنة العامة :

اتخذت الحكومة العراقية بعد عام 2003 منحنا توسعيا يعتمد على زيادة النفقات العامة لاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، واتخذ هذا التوسع شكلا تضخميا في اعداد موظفي القطاع العام (المدنيين والعسكريين) الى ان وصل نهاية عام 2015 الى ما يقارب (7.5) مليون موظف ومتقاعد ، بالمقابل فان الموازنة العامة تعرضت الى عجز في اعوام (2009 و2013 وما تلاها) ، وذلك لعدة اسباب منها الازمة الاقتصادية العالمية ، وارتفاع النفقات العسكرية نتيجة الحرب مع داعش ، اضافة الى اسباب ذكرت سابقا ، كل هذا حصل على حساب النفقات الاستثمارية في مختلف القطاعات الانتاجية فضلا عن حالة التقشف التي حصلت في النفقات الجارية في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة ، ويتضح ذلك جليا من خلال التحليل الاتي :-

1- النفقات العامة :

تشير بيانات الجدول (37) ان المدة (2004-2008) شهدت ارتفاع اجمالي النفقات العامة من (21.694) مليار دولار في عام 2004 الى (56.393) في عام 2008 اي بنسبة (61.5%) وذلك بسبب زيادة دخول المواطنين وتضخم الانفاق الحكومي (زيادة رواتب واجور الموظفين المدنيين والعسكريين) اضافة ارتباطها بمصدر ريعي وحيد (النفط الخام) اكثر من المصادر الاخرى السيادية مثل (الضرائب والرسوم والقروض) ، وبلغت قيمة ارتفاع النفقات الجارية الى (43.840) مليار دولار في عام 2008 بعدما كانت نحو (18.993) مليار دولار في عام 2004 وذلك بسبب ارتفاع الطلب الاستهلاكي على اثر انفتاح التجارة الخارجية عندما لم يلبي الانتاج المحلي للقطاعين (الخاص والحكومي) الطلب المحلي المتزايد على مختلف السلع والخدمات ، على الرغم من ان نسبة النفقات الاستثمارية ارتفعت الى (78.4%) من اجمالي النفقات الكلية لنفس المدة المذكورة الا ان نسبتها الى اجمالي النفقات العامة في عام 2008 لم تتجاوز (22.3%) وهذه نسبة تعتبر منخفضة جدا مقارنة بنسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة التي بلغت (77.7%) لذات العام ، هذا يدل على النزعة الاستهلاكية المتأصلة من ناحية ، والى ضعف البيئة الاستثمارية بجانبيها الخاص والعام وتأثرها بالأوضاع السلبية (من الارهاب والفساد المالي والاداري) التي مرت بها البلاد من ناحية اخرى .

اما في عام 2009 انخفضت النفقات العامة الاجمالية الى نحو (47.512) مليار دولار مقارنة بعام 2008 اي بواقع نسبة انخفاض بلغت (18.6%) بسبب الازمة المالية والاقتصادية التي ضربت اقتصادات العالم ، مما ادى الى انخفاض النفقات الجارية الى نحو (39.265) مليار دولار اي بنسبة (11.6%) من اجمالي النفقات العامة عن عام 2008 ، كذلك الحال للنفقات الاستثمارية التي بسبب مرونتها العالية للاستجابة فأنها انخفضت بنسبة اكبر من النفقات التشغيلية لتصل الى نحو (52.2%) من اجمالي النفقات الكلية .

اما المدة (2010–2013) فان اجمالي النفقات العامة ارتفعت قيمتها من (59.943) مليار دولار في عام 2010 الى نحو (102.167) مليار دولار في عام 2013 اي بنسبة (41.3%) بسبب ارتفاع قيمة النفقات الجارية الى نحو (67.535) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (46.650) مليار دولار في عام 2010 اي بنسبة ارتفاع (30.9%) من اجمالي النفقات الكلية نتيجة لزيادة في رواتب الرئاسات الثلاث اضافة الى الهدر الواضح في المال العام وانفاقه في غير محله ودون اي دراسات للجدوى الاقتصادية وتقييم للمشاريع الاستثمارية مما سبب ضياع فرصة كبيرة للتنمية فيما لو استغلت هذه الاموال في دعم القطاع الخاص وتهيئة الظروف المناسبة لتنويع الاقتصاد من خلال النهوض بالقطاعات الاخرى غير النفطية (الصناعية والزراعية والخدمية) ، اذ كانت نسبة الانفاق الاستثماري نحو (61.6%) اي انها ارتفعت من (13.293) مليار دولار في عام 2010 الى (34.632) مليار دولار في عام 2013 من اجمالي النفقات الكلية ، الا ان هذه النفقات اتجهت نحو البنى التحتية اكثر من الانواع الاخرى للاستثمار وبالتالي اصبحت هذه النفقات داعمة اكثر مما هي منتجة او مولدة للقيم المضافة للقطاعات الانتاجية كافة.

فيما شهدت المدة (2014–2017) انخفاض النفقات العامة بجانبيها (الجاري والاستثماري) ، اذ بلغت نسبة انخفاضها (49.4%) وذلك نتيجة لانخفاض الانفاق الجاري والاستثماري على حدا سواء ، اذ كانت نسبة الانخفاض نحو (30.3%) للجاري ، و(56.4%) للاستثماري ، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية الى نحو (36) د/ب في عام 2016 ، اضافة الى ترشيد الانفاق العام واعلان حالة التقشف في البلاد نتيجة لاقتصار الانفاق العام بدرجة اكبر على عسكرة وتجهيز الجيش والشرطة بالأسلحة والمعدات لمحاربة داعش ، وتمشية امور الرواتب والاجور لموظفي الحكومة ، اما في اخر عامين فان حجم

النفقات الاجمالية ازاد الى 88500 و 112.397 مليار دولار على التوالي وذلك نتيجة لربط الانفاق الحكومي ميكانيكيا بالإيرادات النفطية مما سبب ارباك دائم في عمليات الانفاق لاسيما وان البلاد تفتقر الى ادارة سليمة للاقتصاد لأسباب معروفة .

2- الايرادات العامة :

من الجدول (23) نجد ان اجمالي الايرادات العامة للأعوام (2004-2008) ارتفعت قيمتها من (22.703) مليار دولار في عام 2008 الى نحو (67.595) مليار دولار في عام 2008 ، اي بنسبة (67.3%) وذلك بسبب ارتفاع نسبة الايرادات النفطية الى نحو (23.2%) ، وذلك نتيجة لارتفاع سعر برميل النفط العراقي الى (87.9) د/ب في عام 2008 بعد ان كان نحو (31.3) د/ب في عام 2004 ، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الايرادات غير النفطية ، لاسيما ايرادات الضرائب الكمركية والرسوم نحو (75.1%) من اجمالي الايرادات العامة .

في عام 2009 انخفضت اجمالي الايرادات العامة الى نحو(45.407) مليار دولار اي بنسبة (48.8%) عن عام 2008 متأثرة بالإيرادات النفطية _النسبة الاكبر في الايرادات العامة_ التي انخفضت الى نحو (40.047) مليار دولار بعدما كانت نحو (63.127) مليار دولار في عام 2008 اي بنسبة (57.6%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية ، التي سببت حالة عجز في الموازنة العامة بلغ نحو (2.105) مليار دولار ، وهذا يعتبر دليلا على ارتباط المؤشرات المالية المحلية بالأزمات الدولية .

اما المدة (2010-2013) فان تحسن الاوضاع الاقتصادية العالمية بعد الازمة المالية والارتفاع التدريجي لأسعار النفط في الاسواق الدولية اذ وصلت الى اكثر من (105) د/ب ادت الى ارتفاع الايرادات النفطية العراقية الى (92.902) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (53.044) في عام 2010 اي بنسبة (42.8 %) ، مما انعكست ايجابا على اجمالي الايرادات العامة التي ارتفعت نسبتها لنفس المدة المذكورة الى (39.4%) ، لكن الايرادات غير النفطية تراجعت قيمتها الى (4.576) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (6.937) مليار دولار في عام 2010 اي بنسبة (51,5%) من اجمالي الايرادات العامة وذلك بسبب انخفاض مساهمة القطاعات والانشطة غير النفطية في توليد الايرادات لاسيما حجم الضرائب

التي شهدت اعفاءات كبيرة خلال المدة المذكورة ، مما يعكس ريعية الاقتصاد العراقي واعتماد الايرادات العامة على ايرادات قطاع النفط ، اذ بلغت بنسبة قطاع النفط الى اجمالي الايرادات العامة نحو (95,3%) للمدة المذكورة .

شهدت المدة (2014-2017) عدم استقرار اسعار النفط العالمية بسبب الركود الذي اصاب اقتصادات العالم في بداية عام 2014 مما انعكس على انخفاض النمو الاقتصادي العالمي ، اذ انخفض سعر برميل النفط العالمي من (96.2) الى (49.3) د/ب بين عامي 2014 و 2017 ، فبلغت نسبة انخفاض الايرادات النفطية نحو (50%) للمدة (2014-2017) ، مما انعكس هذا الانخفاض سلبا على الايرادات العامة فانخفضت نسبتها الى نحو (40.6%) لنفس المدة المذكورة ، وذلك لعدة اسباب منها الحرب مع التنظيمات الارهابية (داعش) واحتلالها لثلث مساحة العراق لاسيما بعض الاراضي التي تحتوي على ابار النفط الخام ، على الرغم من تحقيق الايرادات غير النفطية ارتفاعا في نسبتها ، اذ وصلت نحو (20.3%) من اجمالي الايرادات الكلية ، الا انها لم تصل الى المستوى الذي يجعلها بديلا عن الايرادات النفطية ، مما يدل على ان اقتصاد الدولة لايزال احادي الجانب ، اضافة الى ان القطاع الخاص لم يأخذ دوره في تمويل الموازنة العامة للحكومة بسبب التحديات والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ، وان الايرادات النفطية على الرغم من انخفاض اسعارها عالميا الا انها لا تزال تشكل النسبة الاكبر من اجمالي الايرادات العامة .

سجل عامي 2018 و2019 ارتفاع حجم الايرادات العامة التي بلغت نحو 77.500 و 88.205 مليار دولار على التوالي اي بنسبة ارتفاع نحو 26.3% عن عام 2017 ، وذلك نتيجة لتحسن اسعار النفط العالمية وارتفاع القدرة التصديرية للنفط الخام العراقي الى اكثر من 4000 م/ب متضمنة حصة اقليم كوردستان البالغة نحو 250 الف برميل ، مما حقق انتعاش نسبي في النشاط الاقتصادي في البلاد بعد سنين الحرب مع عصابات داعش التي فرضت على العراق حالة التقشف آنذاك .

3- اختلال الموازنة العامة

حققت الموازنة العامة فائضا مالية للمدة (2004-2008) وصل الى نحو (35.512) مليار دولار ، بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية الذي ساعد على ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية المولدة للإيرادات العامة في البلاد مما عزز الاحتياطي المتراكم[1] ، اما في عام 2009 فان الموازنة العامة حققت عجزا مقداره (2.105) مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي الذي ادى الى تراجع اسعار النفط الخام التي تمول الايرادات العامة ، وان سوء الفهم وعدم الركون الى التحليل الاقتصادي الكلي اضافة الى الارتباك الحاصل لدى الحكومة العراقية جراء العجز ادى الى تجديد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في سبيل الحصول على القروض الذي ليس له اي ضرورة ، مما ادى الى تعميق التبعية الاقتصادية الى الصندوق والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، اما المدة (2010-2012) شهدت تحقيق فائض مالي نحو ما يقارب (38) مليار دولار نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية وتعديها حاجز (100) د/ب ، الا ان هذه الفوائض ذهبت هدرا بفعل الخطط الأنفاقية غير المدروسة ذات طبيعة تشغيلية (زيادة رواتب واجور ومحاباة للبقاء في المناصب السيادية للحكومة آنذاك) ، اما المدة (2013-2016) فان الصدمة المزدوجة المتمثلة بالركود الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط العالمية وارتفاع حجم الانفاق الحكومي على الحرب مع داعش ادى الى اختلال الموازنة العامة وحصول حالة عجز فيها وبعد ان تحسنت اسعار النفط في عام 2017 حققت الموازنة فائضا ماليا نحو (1.551) مليار دولار ، لترجع الموازنة وتسجل عجزا ماليا في اخر عامين من مدة الدراسة ، وذلك – بالإضافة الى الاسباب انفة الذكر – بسبب عدم وجود جهاز اداري على مستوى من المعرفة والتطور والرشادة للتعامل مع الاوضاع الاقتصادية ، وعوامل سياسية اخرى اثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي .

يمكن القول بان الاقتصاد العراقي يعتمد على سلعة واحدة (النفط الخام) في تمويل الموازنة العامة والتي تصل الى نحو متوسط نسبته (93%) من اجمالي الايرادات العامة ، مما يعني تبعية الاقتصاد الوطني الى الخارج ، متأثرا بالتغيرات التي تحصل على اسعار النفط في الاسواق العالمية ، اضافة الى السلبية في ان تصدر الموازنة بعجز ، لكن ان تشهد الموازنة

[1] نقصد بالاحتياطي المتراكم الاموال لدى الدول التي حولت من برنامج النفط مقابل الغذاء الى صندوق التنمية العراقي (DFI) وهي ما يقارب (11,1) مليار دولار ، والاموال المجمدة والمحولة الى الصندوق التي تقارب (1,6) مليار دولار .

العامة في ختام كل عام فائضا ماليا سببه عدم انجاز العديد من الخطط والمشاريع التنموية هذه هي المسالة السلبية ، وبالتالي فان الاموال الفائضة تذهب هدرا ، اذ ان اكثر دول العالم تصدر موازناتهم بعجز لكن يكون (عجزا مقصودا) الغرض منه تحقيق بعض الأهداف كالتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وبعث الروح في النشاط الاقتصادي أو تمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ ، في العراق تبدا الموازنة بعجز مخطط وتنتهي بفائض نتيجة لعدة اسباب هي (ان نسب الانجاز تكون غير مكتملة للنفقات الاستثمارية والتشغيلية مما يؤدي الى ارجاع المبالغ المخصصة الى خزينة الدولة ، او ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية عن السعر المتوقع الذي استندت عليها تقديرات الايرادات العامة) . **وعلية فان هناك جملة من العوامل الضاغطة على الموازنة العامة** ، التي تؤدي الى تحديد حجم الانفاق (الجاري والاستثماري) في العراق ، كما يلي :-

1- ارتفاع حجم الرواتب والتخصيصات التقاعدية ، فهي تتراوح بين (35-45%) من اجمالي النفقات العامة طوال مدة الدراسة ، وذلك بسبب ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام ، فضلا عن تعديل سلم الرواتب الجديد لبعض الوزارات الذي يؤدي الى ارتفاع حجم الرواتب بصورة اكبر مما هي عليه الان ، اذ ان هذه الزيادة لا تقترن بزيادة حقيقية في حجم الانتاجية .
2- تستحوذ نفقات اقليم كوردستان على نسبة (17%) من اجمالي النفقات العامة ، وقد عدلت هذه النسبة فيما بعد الى (13%) من اجمالي النفقات العامة .
3- نتيجة للشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على العراق بسبب القروض التي يمنحها له ، تناقصت التخصيصات المالية لدعم واستيراد الوقود ، والبطاقة التموينية التي انخفضت نسبتها من (16,8%) الى (4,5%) .
4- التعويضات المقدمة الى الكويت بموجب قرار مجلس الامن المرقم (1483) ، اذ تنص على تعويضها (5%) من عائدات النفط العراقي ، والتي تشكل نسبة (3,5%) من ايرادات الموازنة العامة .
5- حجم الايرادات الضريبية التي وان وجدت فأنها لا تتجاوز (3%) من اجمالي الايرادات العامة ، بالتالي امكانية اجراء عمليات الاصلاح في هيكل القاعدة الضريبية لتسهم بنسبة اكبر في تمويل الموازنة العامة في العراق .

المطلب الثالث : مصادر تمويل الانفاق الحكومي في الموازنة العامة

لا شك بان الانفاق الحكومي في العراق يعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية ، بالإضافة الى الايرادات الاخرى المتمثلة بالإيرادات الضريبية بشكل خاص والإيرادات السيادية الاخرى بشكل عام ، فضلا عن القروض الداخلية والخارجية ، و كما يلي :- **(قانون الموازنة العامة العراقية ، المادة 1 ، اولا)**

1- **<u>ايرادات قطاع النفط :</u>** تشكل الايرادات النفطية نحو (96%) من ايرادات الموازنة العامة في العراق اذ ان التحول الذي طرا على المالية العامة بعد عام 2003 لاسيما العقوبات الاقتصادية التي ازيحت عنه ، مما ادى الى زيادة حجم الصادرات النفطية تزامنا مع حالة ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، وتم تركيز الحكومة على تطوير القطاع النفطي بالتالي تم اهمال القطاعات الانتاجية غير النفطية _التي اصابها الدمار نتيجة الحرب_ وعدم تأهيلها واعادة هيكلتها من جديد ، ويتم تقدير الايرادات النفطية للسنة المالية القادمة عن طريق احتساب الايرادات المخمنة من تصدير النفط الخام على اساس سعر تقديري لبرميل النفط .

2- **<u>الايرادات الاخرى :</u>** وتتمثل بالضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الكمركية والغرامات فضلا عن الايرادات الرأسمالية[1] وايرادات ايجار املاك الدولة بالإضافة الى الايرادات التحويلية[2] وخدمات الدوائر لغيرها والايرادات غير المصنفة الاخرى ، اذ ان نسبة هذه الايرادات لا تتجاوز (3%) من اجمالي الايرادات العامة في احسن الاحوال .

3- **<u>القروض :</u>** وتستخدم القروض لعملية تمويل الانفاق الحكومي عند وجود عجز في الموازنة، ويتمثل بالاقتراض الداخلي ولاسيما من المصارف التجارية والمؤسسات المالية داخل البلد ، فضلا عن اصدار الحكومة لسندات وحوالات للمصارف الحكومية تخصم لدى البنك المركزي العراقي ، اما الاقتراض الخارجي فيتمثل بالقروض الممنوحة من قبل (البنك

---

[1] ومثالها بيع المباني والانشاءات ، بيع الحواجز الامنية ، بيع ابار ومناجم ، بيع وسائط نقل بأنواعها المختلفة ، بيع الاثاث والاجهزة والآلات ، بيع الاراضي الزراعية وغير الزراعية ، بيع الاسلحة والاعتدة العسكرية وغيرها .

[2] وتتمثل ، فرق سعر صرف العملة الاجنبية ، فرق بين اسعار البيع والكلفة الفعلية ، نفقات مستردة (البعثات وما شابه) ، الرواتب والمكافاة المعادة الى الخزينة ، فوائد القروض الداخلية والخارجية ، ارباح استثمارات مالية داخلية وخارجية .

الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، والوكالة الفرنسية للتنمية ، فضلا عن اصدار السندات الخارجية) .

وان مسؤولية اعداد الموازنة في العراق تقع على عاتق وزير المالية اذ يقوم في شهر ايار بإصدار تقرير عن اولويات السياسة المالية للسنة القادمة ولاسيما الحد الاجمالي المقدر (المقترح) للأنفاق العام ، وفي شهر حزيران يقوم وزير المالية بالتشاور مع وزير التخطيط لتعميم لوائح داخلية واهداف السياسة المالية لوحدات (هيئات) الانفاق لغرض اعداد ميزانيتها ، وفي شهر تموز تقوم هذه الوحدات بتقديم طلباتها لغرض تخصيص الاموال لها ، بالإضافة الى تقديم نسخة من الطلب لغرض تخصيص نسبة من الموازنة الى وزير التخطيط ، وان الطلب يتضمن تقدير نفقات سنة الموازنة وكما مبين في انظمة التقسيمات الاقتصادية والوظيفية المحددة من قبل وزير المالية ، وفي شهر ايلول تقوم وزارة المالية بإعداد مشروع الموازنة العامة وتقديمها الى مجلس الوزراء ليصادق عليها ، ومن ثم تقدم في شهر تشرين الاول الى البرلمان ليصادق عليها .

ان وزارة المالية تحدد النفقات الجارية من (رواتب واجور وما شابه ذلك) وفقا للتصنيف الاداري ، اذ يتم اظهار التخصيصات المعتمدة في الموازنة حسب الادارة (الوزارة) التي ستقوم بالإنفاق والجباية ، وبالتالي تعطى الاعتمادات الخاصة الى كل هيئة او مديرية عامة او وزارة معنية لتباشر بعملية الصرف الخاصة بها وعلى ضوء التقديرات التي قدمتها انفا الى وزارة المالية ، اما النفقات الاستثمارية فان وزارة التخطيط هي التي تقوم بأعدادها من خلال التعاون مع بقية الوزارات المعنية التي لديها برامج ومشاريع استثمارية للسنة القادمة وفقا لنفقات تقديرية تتوافق مع حجم المشاريع الاستثمارية ..

القسم الثالث

الفصل الثاني

واقع التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003

الفصل الثاني
واقع التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003

عملت سياسة الباب المفتوح في العراق بعد عام 2003 الى تلبية كل احتياجات الحياة لاسيما (الحياة الاستهلاكية) فضعف الضوابط والقياسات في المنافذ الكمركية وفرت سلع كثيفة التدفق سريعة الاستهلاك ومشكوكة الجودة ، لذلك فان التجارة الاقليمية باتت المصدر الاساسي والمولد للقيمة المضافة (Value Added) وتحويل الفوائض المالية من السوق الوطنية الى السوق الاقليمية ، ترافقها وتساندها في ذلك التجار العراقيين المقيمين هناك ، مما ساعدت على توليد القيمة المضافة خارج حدود البلد ، وان تخفيف الفصل السابع[1] على العراق كان له الاثر في تصدير ازمات المنطقة الى الاقتصاد العراقي من خلال الانفتاح التجاري لاسيما وان العراق ضعيف جدا من ناحية الصادرات اذ انه يعتمد على سلعة واحدة ورئيسية وهي (النفط الخام) ويستورد كل شيء من الخارج .

المطلب الاول : عمق الاختلالات في الاقتصاد العراقي وفق تقلبات اسعار النفط العالمية

اتجهت السياسة الاقتصادية بعد عام 2003 الى تحرير التجارة الخارجية (سياسة الباب المفتوح) وذلك للاستفادة من المزايا التي تتحقق نتيجة لتحرير وربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية ، ليتسنى المضي قدما في عملية تنويع الاقتصاد العراقي واعادة هيكلة القطاعات الانتاجية والعمل على استخدام افضل للموارد المتاحة ، بغية تعزيز الصادرات وتنويعها لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية ، وتوجيه من سلطة الائتلاف الحاكم ، لذلك تشكل التجارة الخارجية اداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من اهمية بالغة في تدفق الاموال والتكنولوجيا .

[1] الفصل السابع : هو البرنامج الذي اقره مجلس الامن بعد احداث 1991 والذي يعني النفط مقابل الغذاء ، وقد خرج العراق من هذا الفصل في عام 2017 .

اولا : اختلال هيكل الميزان التجاري العراقي

ان العراق يعتمد بصورة اساسية على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية في سبيل تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تسهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الانتاجية لكافة القطاعات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في عملية النمو الاقتصادي للبلد ان وجدت فعليا ، اذ ان هذه الاستيرادات المتمثلة بالمعدات والآلات اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية في العراق التي لا يمكن توفيرها الا من خلال التجارة الخارجية ، مما يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع اغلب الاقتصادات العالمية المتطورة ، والجدول (38) يبين حجم التجارة الخارجية في العراق (الصادرات والاستيرادات) للمدة (2004-2019) ، كما يلي :-

جدول (38)

الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2017) (مليار دولار)

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري بدون النفط
2004	17,751	739	18,490	19,954	96	(1,464)	(19,215)
2005	22,950	747	23,697	18,748	96,8	4,949	(18,001)
2006	29,500	1,029	30,529	21,480	96,6	9,049	(20,451)
2007	39,433	1,015	40,448	21,332	97,4	19,116	(20,317)
2008	61,111	2,515	63,626	32,888	96,0	30,738	(30,373)
2009	41,668	737	42,405	36,858	98,2	5,547	(36,121)
2010	52,290	2.309	54,599	39,275	95,7	15,324	(36,966)
2011	83,006	2.629	85,635	50,581	96,9	35,054	(47,952)
2012	94,090	302	94,392	59,006	99,6	35,386	(58,704)
2013	89,359	383	89,742	59,349	99,5	30,393	(58,966)
2014	84,303	203	84,506	53,177	99,7	31,329	(52,974)
2015	49,249	154	49,403	39,045	99,6	10,358	(38,891)
2016	43,753	137	43,890	38,713	99,6	5,177	(38,576)
2017	56,879	389	57,268	38,569	99,3	18,699	(38,180)
2018	83.290	2.115	85.405	39.861	97.5	45.544	(37.746)
2019	78.527	1.885	80.412	40.126	97.6	40.286	(38.241)

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية ،الحسابات الموحدة ، التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات ، (2004-2019)

نلاحظ من خلال الجدول (38) ان الميزان التجاري حقق فائضا ماليا من طوال مدة الدراسة ، الا عام 2004 حقق عجزا وذلك بسبب زيادة الاستيرادات الكلية على الصادرات الكلية نتيجة للطلب الاستهلاكي المتزايد من السلع و الخدمات على اثر الانفتاح التجاري للبلد ، وتشكل الصادرات النفطية نسبة تفوق (96%) من الصادرات الكلية ، في حين سجل الميزان التجاري غير النفطي عجزا طوال مدة الدراسة ، وهذا يمثل اختلالا هيكليا كبيرا في الميزان التجاري العراقي بسبب تخلف القطاعات السلعية الاخرى (غير النفطية) في حجم التجارة الخارجية .

شهدت المدة (2004–2008) ارتفاعا في الصادرات الكلية من (18.490) مليار دولار عام 2004 الى (63.626) مليار دولار في عام 2008 ، اي بنسبة (71.7%) نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية الى (61.111) مليار دولار في عام 2008 بعدما كان (17.751) مليار دولار في عام 2004 وذلك على اثر ارتفاع سعر و كميات النفط المصدرة ، اذ بلغت كميات النفط المصدرة في عام 2008 نحو (1.85) م ب/ي مقارنة بعام 2004 التي بلغت كمية النفط المصدرة نحو (488) ب/ي ، فيما ارتفع سعر برميل النفط العراقي في عام 2008 الى (88.8) د/ب ، بعدما كان في عام 2004 (34.4) د/ب .

في عام 2009 انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في اعقاب الازمة المالية العالمية على واقع التجارة الخارجية للبلاد ، فقد ادى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في اسعاره العالمية الى انخفاض حاد في كمية الصادرات النفطية للبلاد ، فانخفضت نسبة اجمالي الصادرات الى نحو (50%) مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب انخفاض كمية الصادرات النفطية التي وصلت الى نحو (46.6%) من اجمالي الصادرات الكلية ، **اما الاستيرادات لعام 2009** فأنها شهدت ارتفاعا بقيمة وصلت الى (36.858) مليار دولار مقارنة بعام 2008 اي بنسبة ارتفاع نحو (10,7%) وذلك بسبب اعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الاجنبي في تطوير قطاع النفط في العراق .

اما المدة (2010–2013) تحسنت اسعار النفط العالمية وارتفع النمو الاقتصادي العالمي مما انعكس على ارتفاع اسعار النفط العالمية نتيجة للطلب المتزايد عليه التي وصلت الى نحو اكثر من (103) د/ب في عام 2013 ، اذ ارتفعت قيمة الصادرات النفطية الى (89.359)

مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (52.290) مليون دولار في عام 2010 اي بنسبة ارتفاع نحو (41.4%) من اجمالي الصادرات الكلية التي ارتفعت على اثره الى (89.742) مليار دولار في عام 2013 اي بنسبة ارتفاع نحو (13.2%) عن عام 2010 ، اما بالنسبة **للاستيرادات الكلية** فإنها ارتفعت قيمتها الى (59.349) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (39.275) مليون دولار في عام 2010 اي بنسبة (33.9%) وذلك بسبب ارتفاع استيراد معدات ومكائن النقل الى نسبة (38.5%) ومصنوعات متنوعة بلغت نسبتها (15.8%) بالإضافة الى ارتفاع استيرادات المواد الغذائية والوقود المعدنية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية الى (5.4% ، 9.8% ، 6.4%) على التوالي .

كانت المدة (2014–2019) متذبذبة بشكل كبير ، اذ ان جملة من الاحداث تسارعت خلال المدة المذكورة منها (**الصدمة المزدوجة**) الركود الحاد الذي اصاب الاقتصاد العالمي في عام 2014 ، واحتلال داعش لعدد من محافظات العراق ، اضافة الى انخفاض اسعار النفط الى (36) د/ب في عام 2016 تزامنا مع بدء سريان اتفاق خفض الانتاج اذي توصلت الية دول منظمة اوبك مع منتجي النفط خارج اوبك ، بالإضافة الى زيادة انتاج النفط الصخري للولايات المتحدة الامريكية الى نحو (419) الف ب/ي في عام 2017 مقارنة بعام 2016 اي بنسبة ارتفاع (9.2%) ليصل الى نحو(5.806) م ب/ي كل هذه الاسباب ادت الى حصول اختلال في حجم التجارة الخارجية للعراق ، لاسيما في كمية الصادرات النفطية التي انعكست سلبا على اجمالي الصادرات الكلية ، اما حجم الاستيرادات الكلية فإنها ايضا تأثرت سلبا نتيجة للأسباب المذكورة اعلاه ، اذ انخفضت نسبتها الى (7.7%) من اجمالي التجارة الخارجية ولنفس المدة اعلاه .

مما سبق يمكن القول بان الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وذلك لاعتماده على مورد وحيد في حجم الصادرات الكلية وهي (صادرات النفط الخام) ، التي تشكل النسبة الاكبر من اجمالي الصادرات ، وعلى الحكومة العراقية على الاقل بان تستغل الفوائض المالية المتحققة في الميزان التجاري في تطوير وانشاء البنى التحتية لإنتاج المشتقات النفطية وتطوير الصناعات البتروكيماوية ومن ثم تسهم في تنويع الصادرات ولو في الاجل المتوسط ، على ان تراعي الفوائض المالية في المستقبل الى اجراء التنويع الحقيقي لبقية القطاعات الانتاجية الاخرى (غير النفطية) ، بالتالي تساعد في تلبية الطلب المحلي عن طريق جملة من

السياسات التجارية والاقتصادية المترابطة ليتحقق النمو الحقيقي والرفاهية الاقتصادية لكافة المواطنين في البلاد .

ثانيا : الضرائب الكمركية وسياسة الاغراق السلعي

تعتبر الضرائب الكمركية واحدة من اكثر الادوات الحماية التجارية استخداما وانتشارا بين الدول ، اذ انها مبلغ من المال تفرضه الحكومة على كل السلع او بعضها المستوردة من الخارج بهدف حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية او لتوليد الايرادات التي تسهم في زيادة الايرادات العامة الممولة للنفقات الحكومية ، في العراق من الضروري اصلاح نظام الضرائب الكمركية من خلال رفع فاعلية وكفاءة الادارة الكمركية التي تعزز من نجاح سياسات التجارة الخارجية في تنمية الصادرات ولاسيما غير النفطية منها وجذب الاستثمارات مما يؤدي الى توفير حصيلة ايرادات تسهم في زيادة حجم الايرادات العامة في البلاد ،فضلا عن مكافحة الفساد المستشري في المنافذ الحدودية والتي تسببت في انخفاض ايرادات المنافذ الكمركية للسلع المستوردة مما ساعد في اغراق السوق المحلية بمختلف السلع الرديئة والرخيصة الثمن .

ادت سياسة الاغراق السلعي التي ازدادت من خلال الانفتاح التجاري بعد عام 2003 في العراق الى تراجع القطاعات الانتاجية لاسيما (قطاعي الصناعة والزراعة) ، اذ ان اغلب السلع المستوردة هي من نوعية السلع الرديئة التي نافست المنتجات المحلية وازاحتها عن السوق بسبب رخص اسعارها ، بالتالي ساعد ذلك على انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، بالإضافة الى ان غياب القوانين والتشريعات التي تتحكم بعملية الاستيراد _وان وجدت فإنها لا تفعل بسبب الفساد_ ، فضلا عن اتجاهات الحكومة نحو التحول الى اقتصاد السوق دون المرور بفترة انتقالية توجيهية تكون بمثابة الخطوات الاساسية للتهيؤ نحو خصخصة القطاع الحكومي ، ولسياسة الاغراق ابعاد خطيرة على الاقتصاد العراقي وذلك لأنها تبقي المنتجات والصناعات المحلية دون فاعلية تذكر في تلبية الطلب المحلي كونها مرتفعة الثمن ، وتؤدي الى استنزاف العملة الصعبة المتأتية من بيع مورد ناضب (اي النفط الخام) مقابل سلع استهلاكية منخفضة الجودة ، وعليه فان لمكافحة هذه الظاهرة لابد من العمل على جملة من اصلاحات للضرائب الكمركية منها تطوير القوانين الكمركية بما ينسجم ونظم العمل الكمركية الحديثة والتطورات في المناخ التجاري العالمي لمقررات منظمة التجارة العالمية،

بالإضافة الى تفعيل العمل بقانون حماية المنتجات العراقي رقم (11) لسنة 2010 على ارض الواقع ، الذي جاء منسجما مع التغيرات التي لحقت بالاقتصاد العراقي من انفتاح تام للتجارة الخارجية في البلاد .

المطلب الثاني : تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من اختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية، لاسيما بعد مخلفات الحروب والحصار الاقتصادي وصولا الى احتلال العراق عام 2003 وما بعده من احتلال داعش الى مساحة واسعة من ارض العراق ، وما نتج من فوضى اقتصادية وسياسية واجتماعية ادت الى اضعاف قدرة القطاعات الانتاجية (عدا قطاع النفط) الى التشابك القطاعي ، ان ريعية الاقتصاد العراقي جعلته يعتمد بالدرجة الاساس على حجم الصادرات النفطية في تحقيق العوائد المالية للبلاد ، بالتالي تعمقت الاختلالات في القطاعات كافة ، فنجد ان هناك قطاع متطور يتصف بأهميته النسبية الى الناتج المحلي الاجمالي ، والاخر قطاعات متخلفة تتصف بانخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، اذ ان حجم الطلب المحلي اكبر من الانتاج المحلي مما ادى الى الاعتماد على حجم الاستيرادات لتلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع (الاستهلاكية والاستثمارية) ، وفيما يلي الجدول (39) يبين قيم مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2004-2019) ، كما يلي :-

جدول (39)

الناتج المحلي الاجمالي للعراق حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2004-2019)

(نسبة مئوية %)

السنة	الزراعة والغابات	قطاع النفط	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	المال والتامين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية
2004	5.4	54.6	1.5	0.6	2.1	11.9	6.1	8.3	8.6
2005	6.9	50.7	1.4	0.7	4.4	11.3	6.7	8.5	9.4
2006	6.9	50.7	1.5	0.7	4.4	8.0	6.8	8.7	12.4
2007	4.9	53.5	1.6	0.8	4.4	6.5	6.2	9.7	12.7
2008	3.8	55.3	1.5	0.8	4.5	6.4	6.2	9.8	12.6
2009	3.9	54.4	1.7	0.9	4.3	6.2	6.3	9.6	13.1
2010	3.6	51.7	1.7	0.9	6.1	6.4	6.8	10.2	12.5
2011	3.9	52.0	1.6	1.1	5.8	6.1	6.7	9.9	13.1
2012	3.8	51.6	1.7	1.3	6.2	7.3	6.9	9.7	12.8
2013	4.1	49.5	1.5	1.2	8.6	6.8	8.0	7.1	12.1
2014	4.0	51.7	1.1	1.1	8.1	7.4	8.2	6.3	10.8
2015	2.5	59.1	0.9	1.1	5.1	7.6	8.2	4.8	10.6
2016	2.1	64.5	0.8	1.0	4.0	7.2	6.3	4.5	10.0
2017	1.8	64.0	1.2	1.3	4.3	7.8	6.2	5.3	11.3
2018	1.9	63.7	1.1	1.1	3.5	8.2	5.9	5.2	10.6
2019	1.7	63.9	0.8	0.9	3.4	8.0	6.1	5.1	10.7

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، مديرية الحسابات القومية ، الحسابات الموحدة ، سنوات واعوام مختلفة (2004-2019) .

نلاحظ من خلال الجدول (39) ان نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 54.6% في عام 2004 وارتفعت الى 63.9% في عام 2019 اي بنسبة ارتفاع طوال مدة الدراسة نحو (64.4%) ، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاعات الاخرى نحو (35.6%) ، بالتالي ان القطاعات غير النفطية تعاني من ضعف في امكاناتها (التخصيصية والاستثمارية) ، اذ ان العراق يعتمد على كميات النفط المصدرة الى الخارج في توليد العوائد المالية ، اضافة الى ان اغلب الطلب المحلي – ان لم يكن بأكمله – (الاستهلاكي والاستثماري) يتم تلبيته من الخارج ، وفي ما يلي توضيح **للقطاعات الاقتصادية الرئيسية** في العراق ، كما يلي : –

1- قطاع الزراعة والغابات :

ان القطاع الزراعي كان من اهم القطاعات الاساسية والمحركة للاقتصاد العراقي ، اذ انه يعمل على توفير السلع الغذائية للسكان اضافة الى تشابكه مع الصناعات التحويلية من خلال توفيره الكثير من المواد الاولية ، الا ان اسباب كثيرة سببت دمار هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني ، لاسيما الدمار الذي حصل في البنى التحتية الاساسية نتيجة للظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003 ، اضافة الى الانفتاح التجاري الذي ادى الى اغراق السوق المحلية بالسلع والمحاصيل المستوردة ، فضلا عن عدم قدرة المنتوج المحلي من منافسة السلع والمحاصيل الزراعية المستوردة نتيجة لارتفاع سعر صرف العملة المحلية ، وبلغت نسبة متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي نحو (4.67%) ، وهذا يعبر عن مدى حجم الاختلال في هذا القطاع ، وذلك وعلى الرغم من وجود وزارة للزراعة الا ان هذه الوزارة لم تستطيع اعادة تنشيط القطاع الزراعي بعد عام 2003 ، فضلا عن ضعف الاجراءات الحكومية المتمثلة (بالسياسة الزراعية) التي تدعم وتنهض بهذا القطاع ، والنتيجة ان ارتفعت استيرادات البلد من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية ، ومن ناحية اخرى نجد ان عدد العاملين في هذا القطاع والذي **يبينها الجدول (40)** لم يتجاوز (10%) وذلك بسبب جملة الاسباب التي ذكرت اعلاه فضلا عن هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة بسبب انتشار الملوحة في الاراضي الزراعية وهبوب العواصف الرميلية التي ساعدت على انتشار ظاهرة التصحر في اغلب الاراضي الزراعية في البلاد ، وعدم دعم الحكومة للفلاح لتشجيعه على الزراعة والتشبث بالأرض الزراعية .

2- قطاع النفط (التعدين والمقالع) :

ان الموارد الناضبة لاسيما النفط والغاز الطبيعي تعد مصدرا كبيرا لراس المال السلعي والنقدي ، اذ تسهم وبنسبة ومقدار كبير في عملية التراكم الرأسمالي ، لاسيما في الدول المنتجة للنفط ومنها العراق كونها مصادر غير متجددة (ناضبة) ، فكل برميل نفط يستخرج يؤدي الى نقص في الثروة النفطية ولا يمكن اعادة انتاج بديل له ، اذ يعتبر المورد المالي الاساسي لرفد الموازنة العامة في البلاد ، ذلك بعد ان ارتفعت اسعار النفط العالمية الى اكثر من (100) د/ب ، بالتالي اصبح هذا القطاع المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في العراق لما تشكل

نسبته في الناتج المحلي الاجمالي نحو (64.4%) طوال مدة الدراسة ، وان هذا يعكس احادية الاقتصاد العراقي وعد وجود تنوع في هيكل القطاعات الانتاجية ، اذ ان نسبة متوسط مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي طوال مدة الدراسة وصلت الى نحو (66.6%) هذا من جانب ، من جانب اخر فان نسبة عدد العاملين في هذا القطاع لم تتجاوز حاجز (4%) ، وحسب التقرير الصادر من وزارة النفط العراقية لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في عام 2016 بلغ عدد العاملين الاجانب في هذا القطاع في عام 2015 نحو (75%) في حقلي غرب القرنة و بدرة ، و (71 %) في حقل الغراف ، و (95%) في حقل الزبير وعكاس ، و (36%) في حقل مجنون ، اذ ان ارتفاع نسب العمالة الاجنبية في هذه الحقول تعكس غياب الرقابة من الجهات المعنية وتتعارض مع بنود جولات التراخيص التي تشير الى ان نسبة العمالة الوطنية تكون بحدود (30%).

3- **قطاع الصناعات التحويلية** :

تعتبر من القطاعات المهمة في البلاد ، اذ تتضمن صناعات مختلفة مثل (الصناعات البتروكيماوية ، وصناعة الغزل والنسيج والملابس ، والصناعة الالكترونية وغيرها) ، وبعد عام 2003 انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغت متوسط المساهمة نحو (1.77%) ، وهذه نسبة تعبر عن مدى الاختلال الهيكلي لهذا القطاع المهم ، وزيادة الاعتماد على قطاع النفط الذي اثر سلبا على انشطة الصناعات التحويلية ، وما يجري حاليا في العراق هو كلما ازدادت العوائد النفطية انخفض نسبة الاعتماد على الصناعات التحويلية ، لكن في حقيقة الامر ان زيادة عوائد النفط تؤدي الى ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي لتعوض مستقبلا نضوب النفط الخام ، فضلا عن ان نسبة العاملين في هذا القطاع لم يتجاوز حاجز (16%) ، وذلك بسبب توقف غالبية المنشاة الصناعية في البلاد نتيجة لظروف البلاد من حروب وارهاب و انفتاح التجارة الخارجية التي ادت الى استيراد مختلف السلع والبضائع الى داخل البلاد مما ادى الى غلق اكثر المصانع بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج محليا .

4- قطاع الخدمات والتنمية الاجتماعية :

ارتفعت نسبة نمو قطاع الخدمات الى نحو (64.2%) من الناتج المحلي الاجمالي طوال مدة الدراسة ، ونلاحظ ان قيمة متوسط هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي كانت (13.75%) ، وهي نسبة متدنية مقارنة بدول الجوار مثل ايران والسعودية ، ويتضمن هذا القطاع الحيوي انشطة كل من (الصحة والنقل والمواصلات والتجارة والتمويل والتامين والتعليم بالإضافة الى الخدمات الاخرى) ، وان نسبة العاملين في هذا القطاع هي الاكبر مقارنة بالقطاعات الثلاث انفة الذكر ، اذ بلغ متوسط عدد العاملين نحو (78.12%) طوال مدة الدراسة ، وعلى الرغم من التدهور والدمار الذي حل بالبنى التحتية لهذا القطاع بسبب الحرب والارهاب الا انه بقي في المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي بنسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

جدول (40)

نسب العاملين في القطاعات الانتاجية في العراق للمدة (2004-2019) %

السنة	القطاع الزراعي	القطاع النفطي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الخدمات
2004	8,76	2,08	15,99	73,17
2005	5,33	2,13	10,89	81,66
2006	6,60	2,20	9,60	81,65
2007	7,86	2,41	13,10	76,69
2008	8,16	2,59	15,37	73,90
2009	4,21	2,55	8,51	84,72
2010	7,10	2,58	9,94	80,39
2011	7,60	2,56	10,81	78,99
2012	8,10	2,68	10,39	78,89
2013	8,30	2,99	10,74	77,98
2014	8,52	3,40	11,30	76,87
2015	9,04	3,18	11,64	76,14
2016	9,33	3,22	12,25	75,20
2017	8,87	3,36	12,21	75,56
2018	8.81	3.40	12.32	75.47
2019 *	8.44	3.39	12.26	75.91

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعوام مختلفة ، صفحات متفرقة . * بيانات اولية .

وعلى الرغم من الخطط الخمسية التي وضعتها الحكومة للأعوام (2010-2014 ، و 2013-2017) الا انها لم تكن تصدر بقانون من البرلمان وتصادق عليها وتصبح واجبة التنفيذ لكل الوزارات والدوائر الحكومية ، اذ ان خطط التنمية **لقطاعات الزراعة و النفط والصناعة التحويلية والخدمات** جاءت وفق اهداف استراتيجية متنوعة ، هي :- **(خطة التنمية الوطنية ، 2010-2014 ص19 و 2013-2017 ص16) ، ففي قطاع الزراعة :-**

1- زيادة دور الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الامن الغذائي .
2- رفع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت ، واعتبار القطاع الزراعي كقطاع اساسي في تنويع الاقتصاد العراقي .
3- مكافحة ظاهرة التصحر والعمل على تثبيت الكثبان الرملية .

اما في مجال **قطاع النفط** فان اهداف الخطة الخمسية جاءت وفق رؤية استراتيجية لأهداف مختلفة هي :-

1- زيادة انتاج النفط الخام من (3,2) م ب/ي في عام 2012 الى نحو (9,5) م ب/ي في عام 2017 .
2- الارتقاء بارتفاع تصدير النفط الخام من (2,6) م ب/ي الى (6) م ب/ي في عام 2017.
3- زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير تدريجيا من (10,987) م/ب الى (30,057) م/ب في عام 2017 .

بالإضافة الى اهداف اخرى تعمل على زيادة النمو الاقتصادي في هذا القطاع الرئيسي في الاقتصاد العراقي والعمل على اكتساب موقع متقدم للعراق في مجال انتاج النفط وتصديره ودعم الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة الدور الحيوي للعراق عالمياً وبما يحفظ حقوق الاجيال القادمة .

اما في **قطاع الصناعات التحويلية** فان الرؤية الاستراتيجية تروم تحقيق صناعة عراقية تساهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة اعمال تنافسية و بناء شراكات عالمية، وتهدف الى :-

1- زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .
2- زيادة درجة تغطية الصناعات المختلفة وخاصة ذات الميزة لحاجة السوق المحلية كصناعة التصفية ، و الصناعات الغذائية ، و صناعة الاسمدة ، و صناعة المواد الانشائية وغيرها.
3- تعزيز دور القطاع الخاص العراقي بالمساهمة في الانتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة وفي بناء الشراكات مع القطاع العام .
4- خلق البيئة الجاذبة للاستثمار الاجنبي في الصناعات التحويلية والاستخراجية من غير النفط .

اخيرا فان الاهداف الاستراتيجية **لقطاع الخدمات** بكافة صنوفها وانواعها تشير الى ضرورة تطويرها والعمل على الارتقاء بها ، لاسيما قطاع المباني والنقل والمواصلات والبنوك والتامين فضلا عن قطاع التربية والتعليم والصحة ، لما لها من اثار مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تؤدي الى تحقيق تنويع اقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي في البلاد ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الريع النفطي في المستقبل ، في منتصف عام 2014 احتل داعش اراضي واسعة من العراق و على اثره لم تتحقق وتستكمل الخطط و الاهداف التي وضعت الا المقدار اليسير والذي لا يلبي الطموح ، اذ ان الخطط الخمسية بقيت حبرا على ورق ولم ينفذ منها الا القليل القليل ، بالتالي اصبحت لا جدوى منها مقارنة بالخطط الخمسية التي تضعها بقية دول العالم لاسيما (الامارات والنرويج وايران) وتلتزم كل الدوائر والوزارات المعنية بتنفيذها للوصول الى الاهداف المنشودة ، مما اثرت وبشكل مباشر في احداث تطور في كل المجالات والتخصصات في البلاد .

المطلب الثالث : جدلية العلاقة بين اختلال الهيكل السلعي ودرجة تبعيته الى الخارج

ان اعتماد التجارة الخارجية في العراق على الكميات المصدرة من النفط الخام في تحقيق فوائض مالية عمق حجم الاختلال في الميزان التجاري ، اذ ان عدم وجود تنويع في حجم صادرات العراق يجعل البلد منكشفا اقتصاديا ويتسم بالتبعية الى الاسواق الخارجية ، بمعنى ان انخفاض سعر برميل النفط في الاسواق العالمية سوف يؤثر مباشرة على الاقتصاد العراقي،

اذ يعتمد في صادراته على مصدر وحيد هو (النفط الخام) ، اما حجم استيرادات العراق فان سياسة الانفتاح التجاري اسفرت عن زيادة حجم الاستيرادات نتيجة لضعف القطاعات الاقتصادية لاسيما (الزراعي والصناعي) على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الاساسية ، مما عمق حجم الاختلال في حجم التجارة الخارجية للبلاد .

جدول (41)

الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات في العراق لعام 2017 (مليار دينار)

السلعة المصدرة	قيمتها	الاهمية النسبية% *	السلعة المستوردة	قيمتها	الاهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانية الحية	33,2	0,1	المواد الغذائية والحيوانية الحية	2479,3	5,4
المشروبات والتبغ	—	0,0	المشروبات والتبغ	596,7	1,3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	15,4	0,0	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	826,4	1,8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	68066,9	99,8	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	4498,0	9,8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	—	0,0	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2937,5	6,4
المواد الكيماوية	—	0,0	المواد الكيماوية	3074,9	6,7
سلع مصنعة	1,2	0,0	سلع مصنعة	5232,1	11,4
مكائن ومعدات نقل	33,2	0,1	مكائن ومعدات نقل	17671,2	38,5
مصنوعات متنوعة	—	0,0	مصنوعات متنوعة	7252,0	15,8
السلع غير المصنفة	—	0,0	السلع غير المصنفة	1330,8	2,9
المجموع	68149,9	100,0	المجموع	45898,9	100,0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017 ، ص52 ، ص53 . * الاهمية النسبية هي نفسها درجة التركز السلعي وتستخرج من خلال قسمة قيمة صادرات السلعة مقسومة على اجمالي الصادرات الكلية ، وهكذا بالنسبة الى الاستيرادات .

من الجدول اعلاه نجد ان درجة التركز السلعي لفقرة الوقود المعدنية التي تضم (النفط الخام ومنتجاته) سجلت اعلى نسبة مساهمة بلغت نحو (99.8%) من اجمالي الصادرات الكلية ، فيما سجلت بقية الفقرات النسبة المتبقية والبالغة (0.2%) ، اما هيكل الاستيرادات فان درجة التركز السلعي لفقرة المكائن ومعدات النقل حققت اعلى نسبة مساهمة في الاستيرادات الكلية اذ بلغت نحو (38.5%) يليها فقرتي مصنوعات متنوعة وسلع مصنعة بواقع نسبة نحو (15.8% و 11.4%) على التوالي ، فيما كان اهم الشركاء التجاريين للعراق في عام 2017 هم الدول

الآسيوية بالمرتبة الاولى بواقع نسبة استحواذ للصادرات نحو (61.4%) ، وللاستيرادات (49.1%) ، تليها دول اوربا الغربية بنسبة (24.3%) من اجمالي صادرات العراق تقابلها نسبة (13%) من استيرادات العراق ، والجدول (42) يبين بقية الشركاء التجاريين للعراق في عام 2017 ، كما يلي :-

جدول (42)

تطور حجم التجارة الخارجية للعراق مع اهم الشركاء التجاريين لعام 2017 (مليار دينار)

الدولة	الصادرات	المساهمة في اجمالي الصادرات%	الاستيرادات	المساهمة في اجمالي الاستيرادات%
الدول العربية	3679.9	5.4	11842.4	25.8
دول اوربا الغربية	16560.6	24.3	5966.2	13.0
دول اوربا الشرقية	–	0.0	2570.4	5.6
الدول الآسيوية	41843.7	61.4	22536.2	49.1
دول افريقيا عدا العربية	136.2	0.2	46.2	0.1
دول امريكا الشمالية	5316.2	7.8	2294.6	5.0
دول امريكا الجنوبية	613.3	0.9	596.7	1.3
دول اوقيانوسيا	–	0,0	46.2	0.1
المجموع العام	68149.9	100.0	45898.9	100.0

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2017 .

وقد سجلت نسبة صادرات العراق الى كل من امريكا الشمالية والدول العربية نحو (7.8% و 5.3%) على التوالي مقابل (5.0% و 25.8%) من صادراتها الى العراق ، اما بالنسبة المتبقية من الصادرات البالغة (1%) فكانت لدول امريكا الجنوبية ودول افريقيا عدا العربية مقابل نسبة استيرادات العراق من هذه الدول نحو (1.4%) ، وبلغت نسبة استيرادات العراق من دول اوربا الشرقية (5.6%) من اجمالي الاستيرادات ، اما النسبة المتبقية من الاستيرادات البالغة (0.1%) كانت من نصيب دول اوقيانوسيا .

ومن خلال الجدول (43) نلاحظ حجم الانكشاف الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2019) ، و بلغت نسبة الانكشاف طوال مدة البحث اكبر من المعدل العالمي (45-55%) ، بهذا يعتبر الاقتصاد العراقي منكشفا اقتصاديا امام بقية الاقتصادات العالمية ، اذ ان الميزان

التجاري حقق عجزا ماليا في عام 2004 بسبب ظروف الحرب فضلا عن وجود حالة عدم الاستقرار الاقتصادي ، بعدها حقق الميزان التجاري فائضا ماليا طوال مدة الدراسة ، و ان هذا الفائض لا يعود الى تنويع وقوة القاعدة الانتاجية للقطاعات غير النفطية ، وانما الى زيادة العوائد المالية المتحققة في قطاع النفط نتيجة لارتفاع اسعارها والتي تشكل النسبة الاكبر في حجم صادرات البلد.

جدول (43)

درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	GDP (مليار دولار)	GDP بدون النفط (مليار دولار)	نسبة الصادرات النفطية الى GDP%	نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP%	نسبة الصادرات الكلية الى GDP%	نسبة الاستيرادات الكلية الى GDP%	درجة الانكشاف الاقتصادي %	درجة الانكشاف الاقتصادي بدون النفط % *
2004	69,092	31,400	25,6	1,0	26,7	28,8	54,5	65,9
2005	70,217	34,626	32,6	1,0	33,7	26,7	59,9	56,3
2006	74,244	36,672	39,7	1,3	41,1	28,9	69,3	61,3
2007	88,408	41,174	44,6	1,1	45,7	24,1	69,8	54,2
2008	101,180	45,309	60,3	2,4	62,8	32,5	94,5	78,1
2009	107,228	48,956	38,8	0,6	39,5	34,3	73,8	76,7
2010	114,018	55,173	45,8	2,0	47,8	34,4	82,2	75,3
2011	122,698	58,907	67,6	2,1	69,8	41,2	110,9	90,3
2012	140,221	67,949	67,1	0,2	67,3	42,1	109,4	87,2
2013	150,659	76,098	59,3	0,2	59,5	39,3	98,8	78,4
2014	147,564	71,368	57,1	0,1	57,2	36,0	93,0	74,7
2015	155,014	63,523	31,7	0,1	31,8	25,1	56,9	61,7
2016	176,436	62,664	24,7	0,1	24,8	21,9	46,7	61,9
2017	177,219	68,116	32,0	0,2	32,2	21,7	53,9	57,1
2018	215.604	72.233	38.6	0.9	39.6	18.4	58.0	58.1
2019	222.371	74.541	35.3	0.8	36.1	18.0	54.1	56.3

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (21) . * حاصل جمع الصادرات غير النفطية مع الاستيرادات الكلية مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط .

من الجدول (43) حققت اقل نسبة انكشاف للصادرات في عام 2016 التي بلغت نحو (24.8%) وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية الى (43.7) مليار دولار نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية التي وصلت نحو (36) د/ب بعد ان كانت نحو ما يقارب (47) د/ب في عام 2015 ، فضلا عن تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض النفطي ،

وتراجع الطلب على الطاقة كل هذا جاء بالتزامن مع احتلال داعش لعدد من محافظات البلد في عام 2014 ، اما اقل نسبة انكشاف للاستيرادات كانت في عام 2019 التي بلغت نحو (18.0%) وذلك بسبب ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية للفرد نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، فضلا عن الاحتجاجات التي طالت اغلب المدن في البلاد والتي على اثرها اغلقت بعض المنافذ الحدودية كمنفذ بدرة والشلامجة .

فيما كانت اعلى نسبة انكشاف للصادرات في عام 2011 التي بلغت نحو (69.8%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية الى ما يقارب (107) د/ب ، التي تعكسها نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الناتج المحلي اذ وصلت الى اعلى نسبة لها في نفس العام وبلغت (67.6%) مما يؤشر تأثر الاقتصاد العراقي بعوامل خارجية (اسعار النفط) نتيجة لاعتمادها على سلعة وحيدة في حجم الصادرات الاجمالية ، اما بالنسبة الى الاستيرادات فان اعلى نسبة انكشاف سجلتها في عام 2012 بلغت نحو (42.1%) وذلك بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي في البلد الى نحو (8.6%) على اثر نمو النفقات الاستثمارية الى (25.173) مليار دولار بعدما كانت نحو (15.241) مليار دولار اي بواقع نسبة (39.4%) مما ادى الى ارتفاع الطلب المحلي على المكائن والآلات والمعدات تماشيا مع الظروف تغيرات اسعار النفط ارتفاعا .

اما درجة الانكشاف الاقتصادي فان اقل نسبة تحققت في عام 2016 وذلك لان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد على سلعة النفط في تمويل ايراداته العامة ومن ثم النفقات العامة والنفقات الاستثمارية ، وان اعلى نسبة انكشاف اقتصادي سجلت في عام 2011 ، ان تقلبات اسعار النفط بين عامي (2011–2016) ادى الى تأثر الاقتصاد العراقي (ارتفاعا وانخفاضا) ، مما يعني ان الاقتصاد الوطني يعاني من درجة انكشاف عالية نتيجة لاعتماده على سلعة وحيدة (النفط الخام) ، التي تتأثر دائما بتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية .

نظرا لكون الانكشاف الاقتصادي يؤثر من خلال عدم الاستقرار في العوائد المالية للحكومة، بالتالي فانه يؤثر على الانفاق الحكومي ، ولو قمنا بمقارنة العراق مع التجارب المختارة لوجدنا ان الانكشاف الاقتصادي للعراق يختلف عن بقية الدول الاخرى التي تتشابه اقتصاداتها مع اقتصاد العراق من خلال عدة قنوات رئيسية اخرى هي :–

1- ان الانكشاف الاقتصادي قد يؤثر على توازن الموازنة من خلال الفساد (Corruption) ويمكن التمييز بين وجود (الانكشاف الطبيعي)[1] الذي غالبا ما تكون الدول النفطية اكثر تعرضا له ، مما يمكن ان تصبح اكثر فسادا بسبب توفر الريع النفطي ، اما النوع الاخر من الانكشاف فانه يعود الى الدول ذات الاستراتيجيات والخطط المنفتحة نحو الخارج ، فلها مستويات اعلى من المنافسة واقل من الفساد وتوازن موازنة افضل .

2- الانكشاف الاقتصادي يزيد من التفاوت في توزيع الثروات الذي بدوره يزيد من الطلب على السلع العامة ، بالتالي تنقص بصورة متزامنة من قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب .

3- ان الانكشاف الاقتصادي يرتبط بصورة طردية (ايجابية) مع توازن الموازنة ، اذ ان تسرب الطلب المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) الى الخارج ، فضلا عن الكلف الناتجة من مصاعب المدفوعات الخارجية ستجعل من العجوزات العالية اقل جاذبية منها في الدول الاقل تجارة وانفتاحا .

للوقوف اكثر حول تبعية الاقتصاد الوطني الى الخارج تم احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي بدون النفط من خلال **(حاصل جمع الصادرات غير النفطية مع الاستيرادات الكلية مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط)** ، اذ نلاحظ ان درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق بدون النفط تجاوزت المعدل العالمي (45-50%) طوال مدة الدراسة بسبب ارتفاع نسبة الاستيرادات الكلية لتلبية الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وان اعلى نسبة انكشاف تحقق كانت في عام 2011 وذلك نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي وتحسن الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ، فضلا عن ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي الى (2.1%) من اجمالي الصادرات الكلية ، وان هذا المؤشر للانكشاف الاقتصادي بدون النفط يعطي صورة حقيقية عن مدى اعتماد العراق على الخارج في تلبية متطلباته المختلفة ، وهي معبرة بصورة اكثر وضوح للاقتصاد العراقي وحجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلاد .

[1] الانكشاف الطبيعي : ويعني حالة الانكشاف الاقتصادي التي تتعرض لها الدول الريعية التي تعتمد على سلعة واحدة في تمويل حجم نفقاتها .

المطلب الرابع : الانعكاسات المترتبة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

ان سياسة الانفتاح التجاري التي لحقت بالعراق بعد عام 2003 ادت الى ضرورة تغيير النهج الاقتصادي والعمل على مسايرة التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية ، لذا فقد انضم العراق كعضو مراقب الى منظمة التجارة العالمية من خلال وثيقة (ACC/1) التي تعبر عن النظام التجاري للعراق ، الذي تقدم به عام 2004 وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجنة وطنية تعنى بمهمة تهيئة كافة المستلزمات الضرورية لعملية الانضمام الى المنظمة برئاسة وزير التجارة وعضوية ممثلي الوزارات ذات الصلة آنذاك ، وفي عام 2007 اكمل العراق من اعداد اثنين من الاجراءات المدونة (Procedures Code) وقدم الاجابات حول اسئلة اعضاء المنظمة الاساسيين في (WTO) ، وفي عام 2008 قدم العراق بشكل رسمي خطة العمل التشريعية التي من شانها جعل نظامه التجاري متوافقا مع القرارات والقواعد المتبعة في منظمة التجارة العالمية .

ان انضمام العراق _كمراقب دولي الى الان_ الى المنظمة يحمل الكثير من التداعيات والترتيبات والاثار الاقتصادية سواء على المدى القريب او البعيد وهذه الاثار تتراوح ما بين (السلبية والايجابية) على القطاعات الانتاجية ، ندرجها كما يلي:-

اولاً : الاثار المترتبة (الايجابية والسلبية) على القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي في العراق مشاكل كثيرة ، فعلى الرغم من وجود مشاكل التصحر والملوحة التي اصابت اغلب الاراضي الزراعية الا ان الغاء الحكومة الدعم عن الصادرات الزراعية _في حال وجدت_ ونسبتها لا تتجاوز (0,1%) من اجمالي الصادرات الكلية في عام 2017 سوف يؤدي الى اثار سلبية مزدوجة متمثلة بارتفاع اسعار المنتوجات الزراعية ، وارتفاع نسبة البطالة فيه ، فضلا عن ان الدول النامية ومنها العراق مطالبة من قبل منظمة التجارة العالمية بتخفيض الرسوم الكمركية وفتح الاسواق امام الاستيراد ، ولا يقتصر الامر على هذا فقط بل يشمل ايضا ازالة القيود الكمية والادارية ، اي ان تفتح الاسواق امام كميات تصل الى (5%) من الاستهلاك المحلي ، وان ازالة القيود الكمية تعني ان تحول الى تعريفات متساوية من حيث القيمة توفر نفس القدر من الحماية للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية، **ويمكننا القول ان الامر** يتطلب من الحكومة ان تعمل على تطوير هذا القطاع الحيوي من

خلال اعطاء الحوافز المادية والمعنوية للمزارعين فضلا عن تقديم القروض الفعالة والواقعية (مكللة بلجنة مراقبة حكومية على عملية الصرف) لتحقيق تنمية في القطاع الزراعي وتحقيق الايجابية للانضمام الى (WTO) ، بالإضافة الى توجه الحكومة العراقية نحو الاطار العربي للتكامل الزراعي مع الدول العربية الذي يضمن قدرة هذا القطاع من تلبية الاحتياجات المحلية من المحاصيل الزراعية بالتالي يقلل حجم الاستيرادات ومن ثم تقليل (تخفيف) الاثار السلبية للانضمام على القطاع الزراعي .

ثانياً : الاثار المترتبة (الايجابية والسلبية) على القطاع الصناعي

اتسمت الصناعة العراقية قبل عام 2003 بانها ذات سمعة جيدة في الاسواق الخارجية ولاسيما الاقليمية ، مثل صناعة الجلود والغزل والنسيج والبتروكيماويات والاسمنت ، لكن بعد عام 2003 تدهورت الصناعة العراقية واصبحت لا تشكل سوى (0,2) في عام 2017 ، وان الانضمام الى (WTO) سوف يؤدي الى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لعملية تطوير القطاع الصناعي واخراجه من مازق التنافسية في الاسواق (المحلية والخارجية) ، لذا فان رفع الدعم الحكومي ومكافحة الاغراق على وفق مبادى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي الى اعطاء الصناعات الوطنية النهوض والمنافسة محليا ودوليا ، بالتالي سوف يؤدي الى تخفيف نسبة البطالة في المجتمع من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية التي ستخفض تكاليف الانتاج والنقل والحصول على التكنولوجيا المتطورة للنهوض بواقع القطاع الصناعي.

كما ان اتفاقيات (WTO) لم تتضمن تجارة سلعة النفط[1] ، **نخلص الى ان** سلعة النفط اساسية واستراتيجية تدخل في العديد من الصناعات الاخرى ، لاسيما وان نحو (98%) من اجمالي الصادرات العراقية هي تعتمد على الصادرات النفطية ، مما يعني ان (2%) فقط من اجمالي الصادرات الكلية سوف تدخل ضمن شروط منظمة التجارة العالمية ، بالتالي سوف تحد من الاثار الايجابية المباشرة لانضمام العراق الى المنظمة ، الا اذا عملت الحكومة العراقية

[1] لا يوجد نص خاص بسلعة النفط ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يحقق استثناء لهذه السلعة الاستراتيجية ، الا انه لم يتم التعرض اليها اثناء المفاوضات للرسوم الكمركية التي تفرضها الدول الصناعية المستهلكة للنفط ومنتجاته المختلفة ، لذلك بقي النفط خارج قائمة المفاوضات .

على تفعيل خطة التنمية الوطنية (من خلال قانون مشرع من قبل البرلمان) الخاص بقطاع الصناعة [1].

ثالثا : الاثار المترتبة(الايجابية والسلبية) على قطاع الخدمات

شهد قطاع الخدمات تطورا نسبيا نتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي حصل بعد عام 2003 ، الا ان العراق لن يستفيد من تحرير قطاع الخدمات لعدة اسباب منها ، التطور التقني والامكانيات التكنولوجيا العالية لدى الدول الصناعية مقارنة بإمكانات الدول النامية ومنها العراق ، فضلا عن ضخامة حجم وحداتها المالية ، بالإضافة الى ضعف البنية الانتاجية للقطاع الخدمي وغيرها من الاسباب التي سوف تحد من ايجابية انضمام العراق الى (WTO)، الا انه يمكن الانتفاع من الخدمات المالية على المستوى العالمي من حيث زيادة الكفاءة وفاعلية الاسواق المالية المحلية وامكانية تطورها مما يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية نتيجة لانفتاح الاسواق المالية على بعضها البعض ، فضلا عن القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية للمصارف العراقية مع مختلف المصارف العالمية وبالتالي تتحقق الايجابية من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

اضافة لذلك يمكننا القول من ان تطوير قطاع السياحة سوف يؤدي الى تحقيق مكاسب مادية كبيرة تسهم ولو بشكل يسير في تكوين الايرادات لتمويل الموازنة العامة لاسيما وان العراق يمتلك أراضي خصبة ومصادر للمياه العذبة ويشقه نهري دجلة والفرات وغيرهما من المصادر خاصة في مناطق الشمال حيث تكثر الينابيع والشلالات ، كذلك يحوي العراق عددا من المساجد الأثرية والأضرحة والمراقد الدينية في مختلف محافظاته ، عليه فان انضمام العراق الان الى منظمة التجارة العالمية وهو يعتمد على سلعة واحدة (النفط الخام) في حجم صادراته ، فضلا عن ان اتفاقية المنظمة لم تتضمن تجارة النفط ، بالتالي سوف يعمق من حجم الاختلال الاقتصادي ويقضي على كل الآمال التي تعقد على عملية تنشيط المنتجات المختلفة تحت مسمى (صنع في العراق) .

---

[1] تضمنت خطة التنمية الوطنية رؤية خاصة لقطاع الصناعة : صناعة عراقية تسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة اعمال تنافسية وشراكة عالمية بالإضافة الى مجموعة كبيرة من الاهداف كان ابرزها خلق بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص فيه .

القسم الثالث

الفصل الثالث

رؤية مستقبلية وتدابير اصلاحية واقعية وفق برنامج 2030 في العراق

الفصل الثالث
رؤية مستقبلية وتدابير اصلاحية واقعية
وفق برنامج 2030 في العراق

تعد رؤية العراق 2030 التي اطلقت في عام 2016 من قبل وزارة التخطيط المسار في اطار تنموي مستدام ، اذ تم تشخيص عناصر القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات اللازمة لبناء هذه الخطة في البلاد ، وتمثلت اهداف الرؤية جوانب عديدة منها ، الارتقاء بجودة ونوعية حياة الانسان ، وتلبية احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة ، وتوحيد مسار المجتمع والدولة اي بمعنى (التشاركية) في اتخاذ القرارات المناسبة ، فضلا عن تقديم خيارات لحلول مستدامة ومبتكرة للميزة التنافسية للاقتصاد الوطني بعيدا عن النفط ، اما التحديات فإنها قسمت الى خارجية (اي انعكاسات الازمات الاقتصادية وغير الاقتصادية العالمية والاقليمية على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والامني المحلي او الداخلي) ، وتحديات داخلية تمثلت (الارهاب والعنف والتطرف ، وضعف كفاءة الاداء المؤسساتي ، ونظام اقتصادي غير واضح المعالم ذي اختلالات هيكلية وبنيوية يهيمن عليه القطاع النفطي وتدهور بيئي وعمراني) ، كما لخصت عناصر القوة من خلال (رغبة مجتمعية للتغيير ، وارادة وطنية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ، و فرص استثمارية لتنمية القطاعات المختلفة) ، وقد جسدت الرؤية اربع مسارات هي (الحكم الرشيد ، والتنمية البشرية والاجتماعية ، والبيئة ، بالإضافة الى الاقتصاد) (**رؤية العراق 2030 ، 2016 ، 4**) ، وسوف نقدم رؤية مسار (محور) الاقتصاد بشيء من التفصيل دون غيره من المسارات الاخرى لتترك المسارات الاخرى لذوي الاختصاص ، كما يلي : -

المطلب الاول : مستقبل الاقتصاد العراقي (التحديات والاهداف المتحققة)

يحظى المحور الاقتصادي بأبعاد استراتيجية مهمة هي (التنمية الاقتصادية و الطاقة والمعرفة والابتكار بالإضافة الى كفاءة المؤسسات الحكومية) ، وان هذه الابعاد تحتاج الى ارادة وطنية وواقعية لتنفيذها لاسيما بعد اعطاء القطاع الخاص دوره الاساسي للمشاركة مع القطاع العام من خلال العمل بقانون رقم (492) لسنة 2013 الخاص بهذا الامر بشكل واقعي وفعال وتذييل الصعوبات التي تقف دون ذلك ، وهناك عدة تحديات تواجه مستقبل الاقتصاد الوطني منها (توزيع المناصب على اساس المحاصصة الطائفية وليس على اساس الكفاءة ، وتأثر المجتمع بالولاءات والانتماءات الحزبية دون المواطنة مما عمق انقسام المجتمع) ، وهذه العوامل ادت الى ضعف مناخ الاستثمار في العراق الذي اسهم بشكل كبير في تعميق الاختلال الهيكلي في بنية الناتج المحلي الاجمالي مما انعكس على بنية التجارة الخارجية ومن ثم بنية الموازنة العامة هذا من جانب ، ومن جانب اخر ان هذه العوامل ادت الى ضعف وانخفاض في انتاجية النفقة العامة وبالتالي ادت الى المزيد من الاختلالات في الاقتصاد العراقي.

وان اهم الاهداف الاقتصادية الاستراتيجية التي ينبغي تحقيقها من خلال رؤية العراق 2030 هي :-

اولاً : اقتصاد متنوع مستقر من خلال : (رفع مساهمة القطاعات الانتاجية في اجمالي الناتج المحلي من (37% الى 57%) ، وتقليص نسبة العجز في الناتج المحلي الاجمالي ، وتخفيض الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) .

ثانياً : زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على الابتكار والمعرفة من خلال : (تطوير قطاع السياحة لاسيما بعد ان انضمت مناطق الاهوار الى التراث العالمي ، رفع انتاجية الفرد العراقي، ورفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي ، و زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في معدل النمو) .

ان هذه الاهداف تحتاج الى سياسات وخطط للتنفيذ تدمج ضمن الخطط الوطنية الخمسية اولا ، والجهات المركزية التي تتولى مسؤولية الاشراف والتنفيذ والمتابعة ثانيا ، فضلا عن التشريع القانوني من قبل البرلمان ثالثا . ولضمان تحقيق الاهداف الاقتصادية المذكورة اعلاه ندرج ابرز الوسائل الكفيلة لإنجاحها ، كما يلي :-

1- تطوير وانشاء البنى التحتية لتكون القاعدة الاساسية في عملية بناء الاقتصاد العراقي .
2- اعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً واساسياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز بيئة الاستثمار ، لاسيما وان العراق جاء في المرتبة (168) في جدول حرية ممارسة الاعمال (Business doing) .
3- دعم القطاع الزراعي وتنميته لتوفير الاحتياجات المحلية ، من خلال فسح المجال امام الاستثمار (المحلي او الاجنبي) للمساهمة في رفع قيمتها من الناتج المحلي الاجمالي .
4- تطوير الصناعة التحويلية من خلال تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع الحيوي وسبل النهوض به بالشراكة مع القطاع الخاص وفقا لمبدا (B.O.T) البناء – التشغيل– نقل الملكية ، او احدى تفرعاتها ، فضلا عن استثمار(التعاون) الغاز الطبيعي من قبل شركة النفط الوطنية والشركات الاجنبية على اساس الخدمة الفنية في حقل الغاز، لاسيما التعاون بين شركة غاز البصرة مع شركة شل مسيبوشي اليابانية في استثمار الغاز في مدينة البصرة للحكومة (51%) والشركة (49%) ، والغرض الرئيسي هو تطوير الغاز الطبيعي بتقنية تحويل الغاز الى سوائل هيدروكربونية تضمن للعراق عوائد مالية جديدة وايجاد بيئة نظيفة تعزز العلاقات الاقتصادية مع كثير من الدول لاسيما دول الاتحاد الاوربي الذين يبحثون عن بيئة نظيفة وصديقة للبيئة ، اذ ان الاحتياطي من الغاز الطبيعي في العراق يقدر بحوالي (3694) مليار $م^3$ في عام 2017 .
5- حماية المنتج المحلي والمستهلك في آن واحد ، من خلال اعادة النظر في السياسة التجارية وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية والمصلحة الوطنية اولا مما يؤدي الى الحد من سياسة الاغراق السلعي التي يتعرض لها البلد خاصة السلع الرديئة المنشأ من قبل دول الجوار والصين .
6- تطوير القطاع المصرفي (الحكومي والاهلي) واعطائهم الدور الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة واجهزة الصرف الالكتروني المتطورة .

المطلب الثاني : التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي

ما زالت الثروة النفطية هي المورد السيادي المالي الغالب الذي تصطف حوله قوة الدولة الاقتصادية والسياسية مركزيا سواء دور عوائد النفط في الناتج المحلي الاجمالي او في موارد الموازنة العامة ، لذلك وصف النظام الاقتصادي في العراق بنظام (الدولة –السوق) لكن دون تلازم حقيقي يذكر، وان دور الدولة هو الاكبر من خلال اعداد العاملين والمشتغلين في القطاع العام الذي فاق (7.5) مليون انسان، لذا يعتبر (نظام الدولة–السوق) صمام امان في الامن الانساني وهو نظام حصانة مجتمعية ذاتي يحمل الكثير من العدالة ، لكن لا يمكن اعمامه كنظام لبناء الحياة الاقتصادية واستدامتها طالما ظل التشغيل مقتصرا على الوظائف الحكومية او الارتباط بها (بغض النظر كونها منتجة او غير منتجة) كسياسة لتوزيع الدخل الوطني (الريعي) عبر الموازنات العامة للحكومة او توفير فرص العمل الحكومية دون تعظيم الانتاج الحقيقي وتنويع مصادر الدخل الوطني الاخرى في النشاط الخاص وجمود برامج تنموية فاعلة موجهه نحو استدامة اقتصاد السوق . وعليه ان التحول نحو (الدولة–السوق / الاجتماعي) يكمن في عدة شروط منها :-

1- اجراء تحول ايديولوجي في بناء الاقتصاد العراقي من (الدولة – السوق) الى (الدولة – السوق /الاجتماعي) ، وهو مفهوم يتفوق على مفهوم الدولة –الامة نفسها ، فالمواطنة العراقية (Iraqi citizenship) هي الاساس في تكوين الانتماء السياسي لمستقبل التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.
2- على الرغم من ان النظام الاقتصادي (الدولة – السوق /الاجتماعي) يعكس تمثيلا قويا لرأسمالية الدولة ، الا انه يمتلك شراكة قوية بين الدولة والسوق او يخلق الدولة التعاونية او التشاركية (Participatory State) في بلادنا التي ما زالت تهيمن الدولة على الموارد الطبيعية الرئيسية والعوائد الاخرى المدرة للدخل السريع .

فالتجارة وفقا للمذهب الماركنتالي الحديث (New Mercantile) هي ليست استيرادات جاهزة تتدفق من اسواق العولمة ، بل انه انتاج شراكة ترفد اسواق العولمة بالمنتج الوطني العراقي بمعنى تنويع النشاط الانتاجي المشترك وهي الرأسمالية الاعظم انتاجا والاوسع ازدهارا كشريك للقطاع الخاص ، وبهذا اشارت الموازنة العامة العراقية لعام 2017 في المادة (14)

صراحة الى الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص . وهنا ان فلسفة الدولة الراهنة هي الشراكة اولا ، ثم الخصخصة المضمونة بقطاع حماية الانسان ثانيا ، وهما المحور والمسار الراهن للتحول نحو (اقتصاد السوق الاجتماعي) ، والتخلص من اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي وغير المعرف امام الهيئات الضريبية و غيرها) الذي مازال يسيطر على ما يقارب (70%) من نشاط القطاع الخاص حاليا وهي ما يعرف بالسوق الرمادية .

ولإجراء الحلول المناسبة لاستعادة النشاط الاقتصادي والرجوع الى السوق البيضاء ، يمكن وضع بعض الحلول والمقترحات تكون مسايرة لرؤية العراق 2030 كما يلي :-

1- معالجة ظاهرة البطالة لا سيما وان العراق سوف يكون ضمن (النافذة او الهبة الديمغرافية) بمعنى ان يكون العراق ضمن سن الشباب في عام 2022 ، وبالتالي يجب توفير فرص عمل كبيرة واستثمارات من خلال تأسيس شركات من قبل الدولة ورعايتها خاصة شركات الشباب وبإعفاءات ضريبية على الاقل لثلاث سنوات والتي تؤدي الى ما يسمى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذه هي التي تمتص زخم البطالة في العراق ، اذ يمكن من خلال عوائد النفط ان تقوم الحكومة بأنشاء صندوق تنموي كبير او اقامة صندوق سيادي وظيفته تمويل القروض الميسرة وتكون الاولوية (لشركات الشباب) ، وهذه الامور سوف تعطي للحكومة مساهمة فعلية في بناء السوق **(خلق السوق)** .
2- توفير الحماية من الحكومة الى الانسان الذي هو اكبر اولوياتها ، بمعنى ضمان حماية التنافسية ومنع الاحتكار واشاعة دولة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع جزء من اموال العوائد النفطية في خدمة النشاط الاقتصادي بشكل عقلاني وصحيح .

المطلب الثالث : اصلاح قطاع المالية العامة والتنسيق مع السياسة النقدية والتجارية لتحقيق التنوع الاقتصادي

لابد من التأكيد على اصلاح قطاع المالية العامة (الموازنة العامة) ، والتي تعتبر من اهم خطوات الاصلاح الاقتصادي العراقي ، اذ تشكل النواة الاولى لإحداث اصلاحات شاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وتتضمن هذه العملية عدة خطوات اساسية وجوهرية تكون في اتجاهين :-

الاول : ترشيد حجم الانفاق الحكومي والعمل على السيطرة عليه من خلال تحسين ادارة الانفاق العام (تقنية الانفاق العام) الذي يعني ادخال الاساليب الحديثة والمتطورة وفق استخدام امثل التخصيصات لكل وزارة او وحدة ادارية حكومية ، مما يعني تتبع مسار النفقة منذ تخصيصها واعتمادها مرورا بمرحلة تنفيذها خروجا الى مراقبة الاثار الناجمة عنها وصولا الى الهدف الذي خصصت له ، اي يجب اعادة النظر في التوزيع النوعي للأنفاق العام لتحقيق اكبر وافضل منفعة ممكنة باقل كلفة ممكنة ، وهذا يحتاج الى تقنية وتكنيك من فريق متخصص (بالكفاءة والادارة) لكل ما يخص الانفاق العام والاثار الاقتصادية والاجتماعية المسببة لها ، ولابد من تقليص الانفاق العام يكون بصورة تدريجية لتوافق ونسبته مع الناتج القومي ، بالإضافة الى ترك الحكومة لبعض المشروعات ايضا بشكل تدريجي لكي يتسنى للقطاع الخاص ان يحل محلها واستقطاب العمالة الفائضة فيها .

وعلى الحكومة تجنب المشاكل والاضرار من جراء خفض انفاقها العام لاسيما الاضرار التي تصيب الطبقات الفقيرة وحتى جزء من الطبقات المتوسطة ، من خلال وضع سياسات متناسبة وحجم الانخفاض للأنفاق ، اذ تضع سياسة للتامين الصحي واجتماعي وتامين ضد البطالة وما شابه ذلك .

الثاني : العمل على اصلاح النظام الضريبي بشكل عام وابتكار وسائل جديدة للإيرادات بشكل خاص ، وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية ، فالنظام الضريبي ضعيف وله سلبيات كثيرة ، فالمعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية اصبحت صعبة المنال وذلك بسبب ازدياد عدد الانشطة الاقتصادية نتيجة لضعف مراقبة الاقتصاد غير الرسمي الذي يعمل في ظل الاقتصاد الخفي للجهات المسؤولة ، اضافة الى زيادة عدد حالات التهرب الضريبي وانخفاض وضعف كفاءة الادارة الضريبية وانتشار الفساد المالي والاداري في هذا القطاع .

وعلى الحكومة ان تقتصر واجباتها في الامور الاجتماعية وتنفق ايراداتها بصورة اكثر انتاجية من خلال على المشاريع الاكثر انتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي ، تلك التي تساهم في تخفيف حدة الفقر والعمل على تحقيق الرفاهية للمواطنين كافة .

وان الية التنسيق بين السياسات الثلاث (المالية والنقدية والتجارية) تتم من خلال التغيرات التي تحدث في اسعار النفط العالمية تؤدي الى تغيرات في الموازنة العامة والميزان التجاري فضلا عن تأثر البنك المركزي من خلال احتياطيات العملة الاجنبية (نافذة العملة) ، ففي حالة ارتفاع اسعار النفط ، فان الصادرات النفطية ترتفع (الميزان التجاري) وتؤدي الى زيادة العوائد المالية (ايرادات الموازنة العامة) مما يزداد حجم الاحتياطي من العملة الاجنبية لدى البنك المركزي نتيجة لاستبدال الحكومة (وزارة المالية) الدولار بالدينار العراقي ليتسنى عملية الصرف (الانفاق) المختلفة ، وفي ظل عدم وجود قاعدة انتاجية متنوعة تلبي حاجة الطلب المحلي ، سوف يزداد حجم الاستيرادات السلعية (الاستهلاكية ونصف المصنعة) مما يؤدي الى حالة اختلال في الاقتصاد الوطني متمثلا (بعجز في الميزان التجاري غير النفطي) ، وان عدم الاستفادة من بيع مورد ناضب مقابل الحصول على بديل مناسب يحقق و يحفظ حقوق الاجيال القادمة فضلا عن عدم حصول تنوع في القطاعات الانتاجية الاخرى او تطويرها ، سوف تؤدي الى حدوث عدم تنسيق بين السياسات المذكورة مما يعمق حالة الاختلال في الاقتصاد الكلي للبلد .

لمعالجة هذا الاختلال على الحكومة ان تلجا الى _عن طريق البنك المركزي_ طرح سندات طويلة الاجل وبأسعار فائدة مرتفعة ، مما يؤدي الى تدفق اموالا الى داخل البلد ، هنا يأتي دور السياسة المالية معززة بتنسيق مع السياسة التجارية لتوظيف الاموال في استثمارات (قصيرة وطويلة الامد) ، ويعد مبدا (احلال الواردات) التي تعني في مضمونها اقامة انشطة اقتصادية تلبي حاجة السوق المحلية بدلا من اللجوء الى الاستيرادات ، واذ ان هذه الاستراتيجية تتطلب سعر صرف مرتفع للعملة المحلية (سياسة نقدية) لكي يشجع ذلك الحصول على استيرادات منخفضة الكلفة من مستلزمات الانتاج مما يجعل الصناعة (الانتاج) ذو كلفة منخفضة تنافس السلع المستوردة ، بالتالي يزداد الاستخدام ومن ثم زيادة الطلب على عناصر الانتاج (تشغيل البطالة) وتزداد دخول عناصر الانتاج التي تؤدي في المستقبل القريب الى زيادة مضاعفة في عملية الانتاج للسلع لاسيما تلك السلع التي تستورد من الخارج .

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

اثرت التغيرات الحاصلة في اسعار النفط في الاسواق العالمية على واقع الموازنة العامة والميزان التجاري للعراق والدول الريعية الاخرى مما يثبت تأثر اسعار النفط في الاسواق العالمية بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية التي تؤدي الى (الانخفاض والارتفاع) لأسعار النفط، بالتالي تؤثر في الدول المنتجة بشكل عام وبنسب متفاوتة حسب نضوج وقادة مؤسسات اقتصادات تلك الدول ، والاقتصاد العراقي بشكل خاص من خلال الميزان التجاري عن طريق (الصادرات النفطية) ، والموازنة العامة عن طريق (الايرادات النفطية) ، وان العوائد النفطية هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة ، وبما ان اسعار النفط الخام تتميز باللايقين نتيجة لتقلبات اسعار النفط العالمية فضلا عن كون النفط موردا ناضبا مما يؤكد حالة عدم الاستقرار واللايقين فيما يتعلق بالموازنة العامة والميزان التجاري لتلك الدول المنتجة له .

وتعتمد الموازنة العامة على اساليب مختلفة و حسب ظروف البلد (السياسية والاقتصادية)، بالإضافة الى ضرورة توفر كوادر بشرية وتكنولوجيا متطورة قادرة على ادارة اسلوب الموازنة المتبع ، وهذه الاسباب هي التي ادت الى بقاء العراق على موازنة البنود (التقليدية) ، على غير بقية الدول المنتجة للنفط التي طورت موازنتها الى انواع اكثر انسجاما مع واقع اقتصاداتها كالموازنة المتوسطة المدى و موازنة البرامج وغيرها ، التي ساعدت بشكل كبير الى حصول تنويع اقتصادي في اجمالي الناتج المحلي ، وابراز مقدرة القطاعات غير النفطية في تغطية حجم النفقات الاجمالية بعيدا عن العائدات النفطية .

ولا تستطيع دولة من دول العالم مهما كانت قوية اقتصاديا التعايش بعزلة عن بقية العالم الخارجي اذ ان من مصلحتها ان تجري مبادلات تجارية سواء داخل حدودها الاقليمية ام مع بقية دول العالم لتلبية حاجاتها الاساسية وتصدير الفائض من السلع والخدمات ، مما يؤكد وجود حالة صحية في حجم تجارتها الخارجية ، و ان الانكشاف الاقتصادي يؤشر على وجود حالتين، **الاولى** ، اذا كانت الدولة ريعية فان الانكشاف الاقتصادي يكون بشكل سلبي وتكون تابعة الى العالم الخارجي بصورة كبيرة ، **والثانية** اذا كانت دولة ذات اقتصاد متنوع فأنها تؤشر

حالة ايجابية ، اذ تعتمد على الاستراتيجيات والاهداف والخطط الموضوعة في عملية استقرار اقتصاداتها دوليا، وان العراق من الدول الريعية التي تعتمد على سلعة وحيدة في حجم التجارة الخارجية (النفط الخام) مما يؤكد سلبية الانكشاف الاقتصادي الحاصل في حجم التجارة الخارجية مقارنة بالدول المنتجة للنفط ضمن منظمة اوبك ، التي لديها تنويع اقتصادي بنسب متفاوتة ، فضلا عن الخطط والاستراتيجيات التي تستخدمها في تنشيط اقتصاداتها الوطنية .

ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية ناجمة من عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية نحو الاهداف التي من شانها تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديناميكي مستدام ، بمعنى افتقار البلاد الى الادارة الحكيمة والرشيدة في بلورة العوائدات النفطية وترجمتها الى خطط وبرامج استثمارية للنهوض بالواقع الاقتصادي ، فضلا عن اعتماد العراق على موازنة البنود (التقليدية) في اعداد وتنفيذ موازنته الذي ادى الى زيادة حجم الفساد (الاداري والمالي) في البلاد وبقي يعتمد على مورد وحيد (النفط الخام) لتمويل حجم الانفاق العام مما عزز تبعيته الى الخارج ، **و ان وزارة المالية تحدد حجم النفقات الجارية** من (رواتب واجور وما شابه ذلك) وفقا للتصنيف الاداري ، اذ يتم اظهار التخصيصات المعتمدة في الموازنة حسب الادارة (الوزارة) التي ستقوم بالإنفاق والجباية ، وبالتالي تعطى الاعتمادات الخاصة الى كل هيئة او مديرية عامة او وزارة معنية لتباشر بعملية الصرف الخاصة بها وعلى ضوء التقديرات التي قدمتها انفا الى وزارة المالية ، **اما النفقات الاستثمارية فان وزارة التخطيط** هي التي تقوم بأعدادها من خلال التعاون مع بقية الوزارات المعنية التي لديها برامج ومشاريع استثمارية للسنة القادمة وفقا لنفقات تقديرية تتوافق مع حجم المشاريع الاستثمارية ، واخيرا ان الخطط الخمسية التي تصدرها وزارة التخطيط تكون غير ملزمة العمل بها من قبل الوزارات المعنية ، بالتالي فهي لا جدوى منها الا في حال وجهت الحكومة بان تكون واجبة التنفيذ بعد اقرارها من قبل البرلمان العراقي ، وان نعمة الثروة النفطية لا تتمثل في مجرد امتلاكها او التبذير في الانفاق لكن في استخدامها بطريقة حكيمة من قبل رجال دولة قادرون على بناء دولة المؤسسات والرفاهية .

التوصيات

1- من الافضل على السلطة السياسية الالتزام بمبدأ تخصيص العوائد النفطية لتحقيق القيمة المضافة في بقية القطاعات والانشطة الاخرى ، وعدم الانجرار وراء التخصيصات الجانبية لخدمة اهداف سياسية ومناطقية خاصة لا تحقق مصلحة البلد .

2- ضرورة الانتقال من موازنة البنود (التقليدية) الى الموازنات الاكثر حداثة ، وعليه فان الدمج بين الموازنة الصفرية والتعاقدية تحت مسمى (موازنة الاساس الصفري التعاقدي) اذ انها سوف تحقق افضل النتائج على ضوء الاهداف والخطط الموضوعة ، فالموازنة الصفرية تتيح للحكومة والبرلمان كيفية صرف الاموال واستخدامها (للسنة المالية الحالية والسابقة) ، اما الموازنة التعاقدية فأنها سوف تحقق سرعة وكفاءة عالية في الانجاز لكافة المشاريع والاهداف التي تروم تحقيقها ، وهذا ما تم الاخذ به من قبل الدول المختارة .

3- ضرورة العمل على توفير الشروط اللازمة للقطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية وتبسيط الاجراءات القانونية و توفير البيئة والبنى التحتية الضرورية مثل(الطرق والموانئ والخدمات الاخرى) ، وتفعيل قانون الاستثمار في الواقع العملي واعطاء الاولوية للمستثمرين الذين لديهم خبرات في ادرة المشاريع المتطورة لاسيما الشركات الاجنبية الرصينة ، والعمل على الانسحاب التدريجي من الادارة المباشرة للمؤسسات الاقتصادية .

4- العمل على تحقيق رؤية العراق 2030 من خلال تفعيل اهدافه المتعددة _التي تصب في مصلحة الفرد والمجتمع_ من قبل البرلمان العراقي ، فضلا عن ترشيد سياسة الدعم الحكومي وتحويل الدعم الشمولي الى دعم موجه وفق خطط موضوعة مسبقا من الجهات المعنية .

5- الاستفادة من تجارب الدول المختارة من خلال الاتي :-

أ- ضرورة استغلال الفوائض المالية النفطية في صندوق سيادي او (صندوق الاجيال القادمة) واستثمار تلك الاموال في الداخل والخارج بالاعتماد على الكفاءة والاخلاص والتفاني في العمل بحيث يمكن الاستفادة منها في اوقات صدمات اسعار النفط (على ان لا تسحب من ذلك الصندوق الا بحدود 3 – 5 % من امواله) .

ب- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تنشيط الاقتصاد الوطني .

ج- العمل على تنويع الصادرات ولاسيما سلع اعادة التصدير لما لها من مورد مالي في تمويل الانفاق الحكومي .

د- العمل بسياسات تجارية واتفاقيات (اقليمية ودولية) معينة في سبيل تطوير وتنويع الصادرات من خلال وضع برنامج متكامل لتطوير الصادرات العراقية .

هـ- انشاء خلية ازمات من (خبراء اكاديميين) وغيرهم يكون لهم الدور الريادي والفعال ولكل الاختصاصات والمجالات وتشرع من قبل البرلمان، اذ تصبح القاعدة والمنطلق لتزويد الحكومة بالتوجهات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

و- تهيئة الظروف المناسبة (القانونية والبيئية والخدمية) لجذب الاستثمارات المختلفة .

6- ضرورة العمل على التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي ، لما له من مزايا واهداف منها توفير فرص عمل حقيقية للشباب العاطلين عن العمل ، والعمل على تنويع الاقتصاد العراقي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص الشريك الاساسي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي .

7- ضرورة التنسيق بين السياسات الثلاث (المالية والنقدية والتجارية) وفقا للألية التي اعتمدت في متن البحث لتحقيق افضل النتائج المتحققة في تنويع الاقتصاد العراقي .

8- ان تعمل الحكومة على تطوير القطاع الزراعي الحيوي من خلال اعطاء الحوافز المادية والمعنوية للمزارعين فضلا عن تقديم القروض الفعالة والواقعية (مكللة بلجنة مراقبة حكومية على عملية الصرف) لتحقيق تنمية في القطاع الزراعي وتحقيق الايجابية للانضمام الى (WTO) ، بالإضافة الى توجه الحكومة العراقية نحو الاطار العربي للتكامل الزراعي مع الدول العربية الذي يضمن قدرة هذا القطاع من تلبية الاحتياجات المحلية من المحاصيل الزراعية بالتالي يقلل حجم الاستيرادات ومن ثم تقليل (تخفيف) الاثار السلبية للانضمام على القطاع الزراعي .

قائمة المصادر والمراجع

اولا : الكتب العربية

1. ابو شرار، علي عبد الفتاح (2007)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار المسرة، عمان.
2. احمد، عبد الغفور ابراهيم (2012)، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة،دار زهران للنشر، الاردن.
3. الاشقر، فراس (2017)، مقدمة في التجارة الدولية،الطبعة الاولى، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.
4. الاعسر، خديجة (2016)، اقتصاديات المالية العامة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
5. آل – روس، مايكل (2014)، نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم)، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، مكتبة مؤمن قريش، الطبعة الاولى.
6. الامير، فواد قاسم (2015)، النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العراقية العامة، دار الغد للطباعة، بغداد.
7. الجميلي، حميد، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، دار اوراق للنشر والتوزيع، 2007.
8. السماك، محمد ازهر سعيد (1987)، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة، الموصل.
9. السواعي، خالد محمد (2013)، التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)، عالم الكتب الحديث، الاردن
10. الداغر، محمود محمد (2018) الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، دار السيسبان للطباعة، الطبعة الاولى، بغداد.
11. العاني، عماد محمد علي (2018)، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد.

12. العلي، عادل فليح (2011) المالية العامة والقانون الضريبي، دار اثراء للنشر، الطبعة الثانية، عمان.

13. العلي واخرون (2017)، الخليج والاصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت.

14. العمري، هشام محمد صفوت (1986)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الاول (النفقات والايرادات والقروض العامة)، بغداد.

15. العنبكي، عبد الحسين (2013)، اقتصاد العراقي النفطي فوضى تنموية–خيارات للانطلاق، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (57)، مطبعة الساقي، الطبعة الاولى.

16. الهيتي، احمد حسين (2000)، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر.

17. جمالي، علي شنشول (2010)، اقتصاديات الطاقة المختلفة الناضبة والمتجددة، مطبعة الكاتب، بغداد.

18. حسين، كريم سالم (2018)، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى.

19. حشيش، عادل احمد (2006)، اساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

20. الحلفي، عبد الجبار و عبد الرضا، نبيل جعفر (2013) نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، المركز العلمي العراقي، الطبعة الاولى، بغداد.

21. حمادة، احمد هاني و البحر، حصة محمد (1990)، اصول المحاسبة الحكومية، دار السلاسل للنشر والطباعة، الكويت.

22. خليل، سامي (2005)، الاقتصاد الدولي (الكتاب الاول)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.

23. خليل، سامي (2005)، الاقتصاد الدولي (الكتاب الثاني)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة

24. خالد سلمان العدساني، نصف عام من الحلم النيابي في الكويت، الطبعة الثانية عام 1978،

25. داود، حسام علي و اخرون (2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

26. زكي، رمزي (2000)، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي)، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا.

27. صالح، مظهر محمد (2010)، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد.

28. صالح، مظهر محمد (2013)، الاقتصاد الريعي ومشهد انفلات السوق (رؤية المشهد الاقتصادي العراقي الراهن) بيت الحكمة، بغداد.

29. صفوت، عمرو هشام محمد (2019)، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بغداد.

30. ضاهر، عدنان محسن (2008)، الموازنات العامة في الدول الريعية، الناشر ابو ظبي، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

31. طاقة، محمد و العزاوي، هدى (2010)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

32. عباس، علي (2013)، ادارة الاعمال الدولية، المدخل العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الاردن.

33. عبد الرضا، نبيل جعفر (2011)، اقتصاد النفط، الطبعة الاولى بيروت.

34. عبد اللطيف، احمد عبد الموجود (2017)، تقلبات سعر صرف الدولار على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (اوابك)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

35. عبد الله، حسين (2006) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت.

36. عبد الواحد، السيد عطية (1996)، الموازنة العامة للدولة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت.

37. عبيد، باسم خميس (2018)، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مطبعة السيسبان، بغداد.

38. علوان، محمد يوسف (1982)، النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق الناشرون، الطبعة الاولى، الكويت.

39. علي، احمد ابريهي (2011)، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد.

40. علي، احمد ابريهي (2015)، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

41. علي، احمد ابريهي (2018) التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، دار الايام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عمان.

42. علي، احمد بريهي (2011)، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الاولى، الناشر بيت الحكمة، بغداد.

43. عواضة، حسين و قطيش، عبد الرؤوف (2013)، المالية العامة والموازنة العامة نفقاتها وايراداتها، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

44. عيسى، سيد (1984)، نظام النقد الدولي المعاصر، مطبعة الاهرام، القاهرة.

45. عيسى، صلاح نعمان (1982)، دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية، مطبعة الارشاد، بغداد.

46. الفارس، عبد الرزاق (1997)، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت.

47. القاسم، فاروق (2010) النموذج النرويجي (ادارة المصادر البترولية)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

48. الكرخي، مجيد عبد جعفر (1999) الموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق

49. الاقتصاد في الجزائر، من الماضي الى الحاضر، فنك وقائع واحداث عن الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2020.

50. لطفي، علي (1997)، اصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة.

51. مارسيل، فاليري و ميتشل جون (2007)، عمالقة النفط (شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط)، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم –ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت.

52. محرزي، محمد عباس (2005)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
53. محمد، محمد عبد الله شاهين (2018)، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة.
54. ملكة بكر الطيار، التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي – الاوربي، الطبعة الاولى، 1997.
55. ميثاق خير الله جلود، الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل، 2013
56. مركز دراسات الوحدة العربية (2004)، العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، لبنان.
57. نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي، ديسمبر 2019.
58. يوسف حمد الابراهيم، السياسة المالية والموازنة العامة، الطبعة الاولى عام 1993.

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية

1. حمادي، مصطفى فاضل (2012)، قياس تأثير عجز الموازنة العامة في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة من البلدان المتقدمة والنامية للمدة (1980–2009)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
2. تقوى حسناوي وعبد العزيز شاوش وعثمان عثمانية، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي، 2016.
3. الدليمي، طاهر كاظم جواد (2018)، اثر التغيرات في اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990–2015)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
4. سلطان، رحيم حسوني زيارة (1990)، صندوق الاوبيك ودوره في تنمية العالم الثالث، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

5. سلمان، مروة خضير (2015)، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6. طيوح، زبير (2013) اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
7. عباس، محمد حازم (2016) اليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للفترة (2003–2013)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
8. عبد، سهام محمد (1988)، الصناعة النفطية في ايران للمدة (1968–1985)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقا) الجامعة المستنصرية.
9. فرحان، رافد قيس (2016) تأثير اختلال الميزان التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2013)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
10. مسعود، دراوسي (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990–2004)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
11. معروف، مامون ادم (2016)، اثر تذبذب اسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق، دراسة تحليلية (2004–2013)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
12. الموسوي، واثق علي محي (2015)، اشكالية ادارة الموازنة العامة في الدول الريعية (الامارات والعراق انموذجا)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

ثالثا : الدراسات والبحوث والمجلات

1. احمد، بلجيلالي (2015)، اثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السابع، العدد (14).
2. احمد، علي (2018)، هل باتت اوبك على حافة الانهيار ؟، بحث منشور على شبكة الانترنت، بيروت.
3. الطاهر، شليحي : الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار البترول حالة الجزائر (200–2016)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، ص31، 2016.

4. احمد ابريهي علي، تدويل العراق تحت الفصل السابع للميثاق، الحوار المتمدن، 2018.
5. الاقتصاد ترصد تقريرا حول السياسة التجارية للنرويج (2018)،بحث منشور على موقع وزارة الاقتصاد الاماراتية.
6. بلقلة، ابراهيم (2013)، تطور اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000–2009)، مجلة الباحث، العدد 12.
7. تطور الميزانية (2018)، بحث منشور على موقع وزارة المالية الاماراتية.
8. جويد، رائد فاضل (2013)، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد الخامس، العدد 17.
9. حسن، جمال قاسم (2015)، النفط والغاز الصخريين واثرهما على اسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات.
10. حمزة ضويفي (2016)، تقلبات اسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، معارف مجلة علمية محكمة، السنة العاشرة، العدد 20.
11. دائرة المالية (2008)، التحول الى موازنة البنود والاداء في امارة دبي، وزارة الاقتصاد الاماراتية.
12. دائرة المالية (2008)، تطوير الموازنة العامة والتحول الى موازنة البرامج والاداء في امارة دبي، سلسلة دراسات التطوير المالي في القطاع الحكومي، الامارات.
13. الذبحاوي، فرحان محمد حسن (2017)، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل الدولة الريعية، مجلة الغري، المجلد الرابع عشر، العدد 1.
14. رجب، علي، تطور مراحل تسعير النفط الخام في السوق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، اوابك، المجلد (38)، العدد (141)، 2012.
15. الزيتوني، الطاهر (2012)، الافاق المستقبلية لامدادات العالم والدول الاعضاء (الفرص والتحديات)، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، الكويت.
16. السامرائي، هاشم علوان (1999)، النفط سلعة اقتصادية، العوامل المحدد لسعر النفط الخام، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الاولى.
17. سلطان، رحيم حسوني زيارة (2012)، اقتصاد النفط، بحث غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

18. سلوم، حسن عبد الكريم و المهايني، محمد خالد (2007) ، تنفيذ الموازنة العامة وعلاقتها بالنظام المحاسبي الحكومي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 65.

19. صالح، مظهر محمد (2018)، قراءة في مستقبل الاقتصاد السياسي للعراق، بحث غير منشور.

20. صباح، امجد (2017)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 12، العدد 46.

21. العاني، ثائر محمود رشيد (2005) منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (عدد خاص)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

22. عبد الجبار، عبد الستار (2007)، العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في الاسواق الدولية، دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64.

23. عبد الحسين، عدي (2012) ضرائب النفط، مجلة الحوار، العدد 33، السنة السابعة.

24. العبيدي، نهاد عبد الكريم احمد (2010) جولة اورغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السادس، العدد 18.\

25. علي، احمد ابريهي (2012)، اقتصاد العراق في سياق الحرب والحصار والتدويل، مجلة الحوار، العدد الحادي والثلاثون، السنة السابعة.

26. علي، احمد بريهي (2010)، فائض وعجز الموازنة والنظام المالي في العراق، بحث منشور على شبكة الانترنت.

27. عليوي، نجم عبد (2009)، دراسة وتحليل هيكب الموازنة العامة في العراق للفترة (2003–2007)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني، الاصدار 13، جامعة الكوفة.

28. فارس، ناجي الساري (2016)، الاثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (29).

29. قرجيج بن علي و زايري بلقاسم، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، بحث منشور في مجلة جامعة وهران 2، 2019.
30. لحسن، در دوري (2013)، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر.
31. المزيني، عماد الدين (2013) العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر، المجلد 15، العدد 1.
32. الناصر، ابراهيم (2009)، منظمة التجارة العالمية واثرها على المملكة، بحث منشور على شبكة الانترنت.
33. ناصر، انور عباس (2018)، الضرائب ودورها في تهزيز الموازنة العامة للدولة دراسة تحليلية للفترة (2003–2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد العاشر، العدد الثالث.
34. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد 12، 2012
35. الوتاري، عبد العزيز (1980)، التنمية في حقبة النفط، مجلة النفط العربي، العدد الرابع، الكويت.

رابعا : التقارير والنشرات الرسمية العربية

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام (2008).
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013، الجدول (19).
3. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات، 2018.
5. البنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، اعوام مختلفة (2004 – 2020).
6. البنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام 2013.
7. الجمهورية الجزائرية، مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق III: قوائم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2010 – 2014)، اكتوبر 2010.

8. دراسة الميزان التجاري غير النفطي (2018)، بحث منشور على موقع وزارة الاقتصاد الاماراتية.
9. دولة الكويت، الادارة المركزية للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية لعام 2019.
10. صندوق النقد العربي (2009)، تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية، ابو ظبي، الامارات.
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، الفصل الخامس.
12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.
13. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الملاحق الاحصائية.
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن.
15. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السابع (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي واسعار الصرف) 2017.
16. صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، ديسمبر 2017،
17. قانون الادارة المالية والدين العام رقم 94 لسنة 2004، جريدة الوقائع العراقية.
18. قانون الموازنة العراقية الاتحادية، المادة 1، اولا، لسنة 2006.
19. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تقرير الامين العام السنوي (2004-2016).
20. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية (51, 52، 53, 54)
21. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2018.
22. الميزانية الاتحادية (2017)، وزارة المالية، الامارات العربية المتحدة.
23. الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، التقارير السنوية (2004-2017)، الامارات العربية المتحدة.
24. الهيئة العامة للإحصاء، الصادرات والواردات للملكة العربية السعودية، اكتوبر 2018.
25. الهيئة الاتحادية للجمارك (2017)، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة.
26. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2012)، الفصل التاسع (موازين المدفوعات والدين الخارجي واسعار الصرف)

27. وزارة الاقتصاد (2014) التقرير الاقتصادي السنوي، الامارات العربية المتحدة.
28. وزارة الاقتصاد الاماراتية، التقارير السنوية الاحصائية للسنوات (2010–2017).
29. وزارة الاقتصاد الاماراتية، التقرير السنوي الاقتصادي لعام (2018).
30. وزارة التخطيط (2016)، المؤتمر العلمي الاول حول الرؤية الوطنية لعراق 2030.
31. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة (2018).
32. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية (2018).
33. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية (2018).
34. وزارة التخطيط، الخطة التنموية الوطنية (2010–2014).
35. وزارة التخطيط، الخطة التنموية الوطنية (2013–2017).
36. وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية (2018).
37. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لأعوام (2004–2017).
38. وزارة المالية، تقرير الشفافية الثالث (2006)، تصدير النفط الخام العراقي للفترة (1996–2006).
39. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة تقارير واعداد (2004–2016).
40. وزارة المالية السعودية , (2018) بيان الميزانية العامة للدولة.
41. وزارة المالية الكويتية، الميزانية العامة لعام 2019.
42. وزارة المالية الكويتية، الميزانية العامة، التقرير الاقتصادي لأعوام مختلفة (2004 – 2020).
43. وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، تقارير مختلفة (2004–2019).
44. التقارير والنشرات السنوية التي تصدرها وزارة المالية الكويتية لسنوات مختلفة (2008–2019).

خامسا : المواقع الالكترونية

1. IMF , World Economic Outlook Database, October 2018 , Islamic Republic of Iran. في2019/3/13
2. News of the Norwegian finance Minister , 15/5/2018 data exist on link www.regieringen.no/economic-policy.
3. www,regieringen.no/en/historical-archive,Speech; The government strategy for sustainable.
4. حنة، ديمة (2017)، وكالة اخبار (RT) الانديبندنت على الموقع Arabic.rt. com الساعة 11:20 مساءا في 2019/12/3.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم، المملكة العربية السعودية، بحث على الرابط https://www.sa.undp.org/content/saudi_arabia/ar/home/countryinfo.html
6. مركز البحوث والدراسات الكويتية، تاريخ الكويت، متاح على الرابط http://www.crsk.edu.kw/
7. اقتصاد الكويت، متاح على الرابط https://www.marefa.org .
8. وزارة الخارجية الكويتية، متاح على الرابط https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-vision-2035/

Foreign References

A- The Book

1. Newell , Richard (2011) : Energy and Financial Market Overview : crude oil price.
2. Keep , Mathew (2015) ,the budget deficit : a short guide , house of commons library.

3. Mankiw ,N. Gregory (2009) , MACRO Economics , seventh Edition , first printing , Harvard university.
4. The Norwegian Minis2- Beidas Strom and Andrea Pescatori (2014) , oil price volatility and Role of speculation : imf,org; apescatori@imf.org
5. International Energy Agency (1977) , Annual oil Market Report 1977 (Paris;OCED,1977).
6. Aronson J. Richard (1985) , Public Financial, MC Grow Hill Lehigh university.
7. Premchand.A (1987) , Government Budgeting and Expenditure controls "The Theory and practice, IMF.
8. National association of Budge officers (2008) ,Budget Processes in the states , Washington , D.C.
9. KAVANAGH , SHAYNE (2012) , Zero-Base Budgeting , Government Finance Review.
10. Robinson , Marc (2000) , Public Administration , contract budgeting.
11. General Authority for Statistic, Annual Growth Rates of Gross Domestic product,2019.
12. Molander P. Nilsson J. and Schick A (2002) , The relationship between the government office and the agencies in Sweden : www.constsns.se.
13. try of Petroleum and energy , Norway data in five minutes , www.regieringen.

B- Research , Reviews and Report

1. Center Intelligence Agency (2018) , The world Factbook Archive , Middle East ,IRAN.
2. financial policy , revised national budget for the year 2008 , www.statsbudsjettet.
3. IMF , Data and Statistics , World Economic Data (2018).
4. Ministry of Finance Norwegian , strong economic expansion and unemployment at 20 year low , national budget 2007.
5. IMF, International Finance Statistics world Economic outlook Report (2008-2016).
6. Norwegian Ministry of Finance , Annual Report (2004-2018).
7. Norwegian Ministry of Finance , Government Balance (2017).
8. The Norwegian Ministry of Finance , government budgets adjusted for (2004-2018).
9. The Norwegian Ministry of Finance, report and publications for different numbers (2004-2009).
10. Trade policy review report of the Kingdom of Norway (2018) prepared by the Department of trade policies and international organizations in the foreign trade sector.
11. OPEC , Annual statistical Bulletin , Report(2018).
12. OPEC , Annual Statistical Bulletin , Vienna (2007).
13. OPEC , Annual Statistical Bulletin , Vienna(2017).
14. bank-of-Algeria , ANNUAL REPORT (2004 – 2019) -
15. Republic Algerian Democratic et Popular, Ministeri des Finance, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), Juliet 2016.

16. Bank of Algeria.dz, Balance des Payments' ,(2004-2019).
17. آمار بازرگاني خارجي كشور، گمرک جمهوري اسلامي ايران، سال (1388-1392).
18. بانک دادههای اقتصادی و مالی : متاح علی الرابط https://databank.mefa.ir
19. بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران، نشریات و پژوهشها «گزارش اقتصادی و ترازنامه، قسمت اول: گزارش وضع اقتصادي كشور ، بودجه و برنام ههاي مالي دولت، سآل (1382-1395).
20. بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران، نشریات وبزوهش ها، خلاصه تحولات اقتصادی کشور، (1382-1396).
21. بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران، نشریات وبزوهش ها، خلاصه تحولات اقتصادی کشور 1389، فصل 11 بودجه و برنامه هاي مالي دولت .
22. بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران، نماگرهای اقتصادی، (1382-1396).
23. گزارش اقتصادی و ترازنامه، قسمت اول: گزارش وضع اقتصادي كشور، فصل 11 وضعیت بخش اقتصادی خارجی، الجدول 11-4 ترکیب واردات گمرکي بر اساس مصرف.